جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

الأساليب والمناهج المحلية في تحويل النزاع
دراسة حالة التجربة الرواندية

مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: الدراسات الاستراتيجية والأمنية

إعداد الطالب: وليد كنوني

تحت إشراف الأستاذة: سميرة شرايطية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
سليم حميداني	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	رئيسا
سميرة شرايطية	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
وداد غزلاني	أستاذ التعليم العالي	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020–2021م/1441–1442هـ.

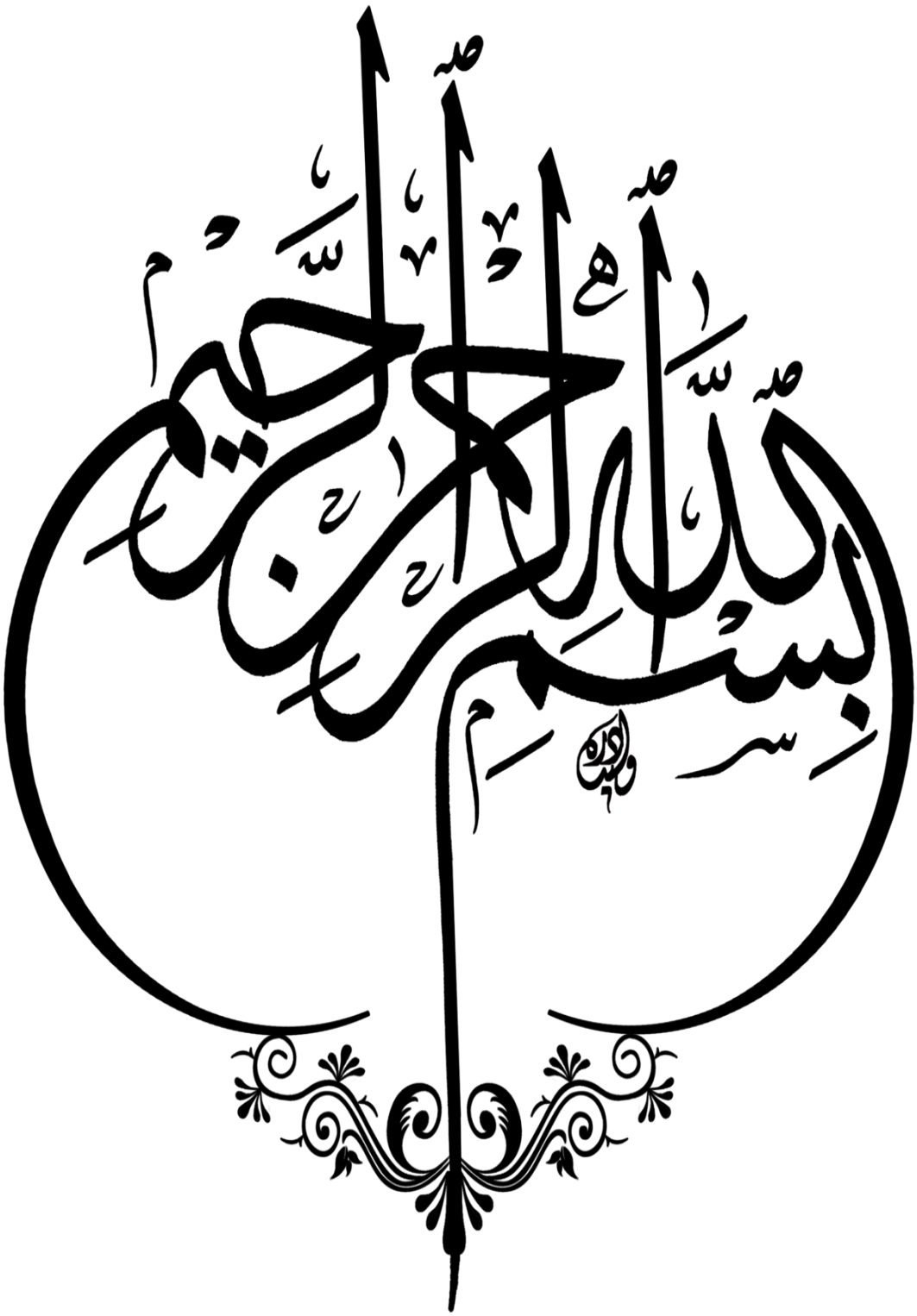
بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وتقديـــر

أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان والعرفان بالجميل لأستاذتي سميرة شرايطية على تكرمها بالإشراف على هذه المذكرة وعلى ما أسدته لي من نصائح قيمة كان لها الأثر الواضح في إثراء البحث فجزاها الله عني كل الخير.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ..إلـــى جميع أساتذتي ..في مشواري الدراسي.

إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة 08 ماي 1945 قالمة

إلى الأساتذة الأفاضل كل باسمه ولقبه الذين شرفوني بمناقشة هذه المذكرة فلهم مني عظيم الشكر والامتنان.

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما، وأطال في عمرهما.

إلى روح جدتي الغالية يمينة، رحمها الله تعالى واسكنها فسيح جناته، وأقعدها مقعد صدق مع الأنبياء والصديقين في جنات الخلد والنعيم. الشكر موصول كذلك الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

الزوجة الكريمة التي كانت سببا في خوضي غمار الدراسة من جديد بعد انقطاع طويل ومدتني بالعزيمة والتشجيع في أحلك الظروف والأوقات، حفظها الله تعالى

إلى قرتا عيني ونورا فؤادي حبيبتا روحي ابنتاي فرح نورهان ومجدولين حفظهما الله تعالى.

إلى من كان سندا وعوناً لي في إنجاز هذا البحث، إلى كل العائلة الكريمة فردا فردا.

إلى كل الزملاء في العمل وأخص بالذكر خالد، بلعيد ورياض، وكل زملاء الدراسة في قسم العلوم السياسية بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة.

الملخص:

بحثت هذه الدراسة في الأساليب والمناهج المحلية في تحويل النزاعات، الرامية إلى الاجتثات الجذري لمسببات الصراع وتحقيق تنمية شاملة وسلام مستدام في مناطق ما بعد النزاع وأخذت من النموذج الرواندي الرائد مثال وعينة، تم دراسة الجانب المفاهيمي والنظري للدراسة من خلال التطرق لمختلف المفاهيم الأساسية إضافة إلى معرفة النظريات المفسرة للنزاع وتلك الخاصة بعملية تحويل النزاع، كما تم التعريف بالنزاع الرواندي من خلال تتبع مساره ومحطاته التاريخية وخلفيات حدوثه، وصولا إلى نتائج وانعكاسات هذا النزاع على مختلف المستويات، وكذا التحديات العميقة التي خلفها بعد إبادة جماعية ممنهجة ومنظمة ضد الشعب الرواندي .

أخيرا تم التطرق لمختلف المناهج والأساليب المحلية المستوحاة من الثقافة الرواندية القديمة، المبنية وفق رؤية وتطلعات الحكومة والشعب الرواندي، التي شملت جميع المستويات والجوانب بداية بالجانب السياسي والقضائي والأمني ثم الجانب الاقتصادي وصولا إلى الجانب الاجتماعي والصحي والتعليمي، والتي بفضلها خطت رواندا خطوات عملاقة في مجال التنمية وصارت رائدة ونموذج في السلام والتنمية الشاملة في إفريقيا والعالم.

الكلمات المفتاحية: رواندا، الأساليب المحلية، التنمية الشاملة، الإبادة الجماعية. تحويل النزاع

Summary:

This study, examines the local methods and approaches in conflict transformation, aimed at radically eradicating the causes of conflict and achieving comprehensive development and sustainable peace in post-conflict areas, and takes from the pioneering Rwandan model as an example, where the conceptual and theoretical aspect of the study was studied by addressing the various basic concepts in addition to Knowing the various theories that explain the conflict and those related to the process of conflict transformation, The Rwandan conflict was also defined by tracing its course, historical stations and the backgrounds of its occurrence, leading to the results and repercussions of this conflict on various levels, as well as the deep challenges left by this conflict after a systematic and organized genocide against the Rwandan people .

Finally, the various local curricula and methods inspired by the ancient Rwandan culture and those built according to the vision and aspirations of the government and the Rwandan people, which included all levels and aspects, starting with the political, judicial and security aspect, then the economic aspect, down to the social, health and educational aspect, thanks to which Rwanda has taken giant steps in the field of development And it became a pioneering and exemplary state in peace and comprehensive development in Africa and the world.

Key words.,Rwanda Development , Peace , Genocide. Local policies. Conflict transformation

خطــة الدراســـة

الفصل الأول: التأسيس المفهومي والنظري للدراسـة.

المبحث الأول: الإطار المفهومي للدراسة.

المطلب الأول: ماهية النزاع.

الفرع الأول: تعريف النزاع.

الفرع الثاني: طبيعة النزاع.

الفرع الثالث: مراحل ومستويات النزاع.

المطلب الثاني: تحويل النزاع.

الفرع الأول: تعريف تحويل النزاع.

الفرع الثاني: مرتكزات وأسس عملية تحويل النزاع.

الفرع الثالث: قواعد في عملية تحويل النزاع.

المطلب الثالث: ماهية التنمية.

الفرع الأول: تعريف التنمية.

الفرع الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية

المطلب الرابع: التنمية الشاملة.

الفرع الأول: تعريف التنمية الشاملة.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الشاملة.

الفرع الثالث: سبل ومتطلبات تحقيق التنمية الشاملة.

المبحث الثاني: الحركيات السببية للظاهرة النزاعية وفق التصورات النظرية:

المطلب الأول: النظريات الجزئية المفسرة للظاهرة النزاعية :

الفرع الأول: نظرية فطرة العدوان – النظرية النفسية أو السيكولوجية.

الفرع الثاني : نظرية الحاجات الأساسية (الإنسانية).

الفرع الثالث : نظرية الحرمان النسبي.

المطلب الثاني: النظريات الكلية لتفسير الظاهرة النزاعية

الفرع الأول: المقاربة الاثنـو – واقعية.

الفرع الثاني: النظريــة الليبراليــة.

المبحث الثالث: تحويل النزاع وفق التصورات النظرية.

المطلب الأول: تحويل النزاع عند يوهان غالتونغ.

الفرع الأول: مبادئ عملية تحويل النزاع عند غالتونغ.

الفرع الثاني: العنف الهيكلي عند غالتونغ.

المطلب الثاني: تحويل النزاع عند جون بول ليدراخ.

الفرع الأول: العدسات التحليلية للصراع.

الفرع الثاني: النهج التحويلي عند ليدراخ.

الفرع الثالث: أهداف التغيير في تحويل الصراع عند ليدراخ.

المطلب الثالث: تصورات نظرية لرسم ملامح السلام

الفرع الأول: نظرية جين شارب (تقنية النضال اللاعنفي).

الفرع الثاني: نظرية آدم كيرل (نموذج تقدم الصراع).

الفرع الثالث: نظرية تيريل نورثروب.

الفصل الثاني: ديناميكيات الصراع في رواندا وانعكاساته.

المبحث الأول: جغرافية رواندا وخلفيات النزاع

المطلب الأول: نظرة عامــة عن روانــدا

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية لرواندا.

الفرع الثاني: الخصائص الديمغرافية والتركيبة السكانـية في رواندا.

المطلب الثاني: تطور الصراع الاثني في رواندا.

الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستعمار.

الفرع الثاني: المرحلة الاستعمارية في تاريخ رواندا.

الفرع الثالث: مرحلة ما بعد الاستقلال.

الفرع الرابع: الحرب الأهلية والإبادة الجماعية.

المطلب الثالث: الانماط الرئيسية لتفسير الصراع في رواندا.

الفرع الأول: العامل التاريخي والعرقي.

الفرع الثاني: العامل السياسي.

الفرع الثالث: العامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: إنعكاسات وتحديات الصراع في رواندا.

المطلب الأول: انعكاسات ونتائج الصراع في رواندا.

الفرع الأول: الانعكاسات السياسية والأمنية للصراع الرواندي.

الفرع الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للنزاع الرواندي

الفرع الثالث: الانعكاسات الإنسانية والنفسية للصراع الرواندي.

المطلب الثاني: التحديات الرئيسية التي واجهت رواندا بعد الإبادة الجماعية

الفرع الأول: التحديات في المجال السياسي والأمني والقضائي.

الفرع الثاني: التحديات في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثالث: الأساليب والمناهج المحلية لتحويل النزاع في رواندا.

المبحث الأول: سياسات التحول السياسي، القضائي والأمني.

المطلب الأول: السياسات والمناهج في المجال السياسي.

الفرع الأول: رؤية 2020.

الفرع الثاني: الدستور كأداة لحل النزاع وبناء السلام المستدام.

الفرع الثالث: المصالحة والوحدة الوطنية.

الفرع الرابع: المساءلة والحوكمة الفريدة.

الفرع الخامس: اللامركزية في السلطة.

المطلب الثاني: السياسات المحلية المنتهجة في المجال القضائي والأمني.

الفرع الأول: نظام العدالة التشاركية المبني على GACACA الجاكاكا.

الفرع الثاني: لجنة الوساطة ABUNZI

الفرع الثالث: معسكرات التضامن ، INGANDO / ITORERO.

المبحث الثاني: سياسات التحول الاقتصادي.

المطلب الأول: السياسات المنتهجة في المجال الزراعي والاستثماري.

الفرع الأول: التعاونيات الزراعية.

الفرع الثاني: تشجيع المناخ الاستثماري عبر نظام الشباك الواحد.

المطلب الثاني: السياسات المنتهجة في المجال المالي والضريبي.

الفرع الأول: السياسات المنتهجة على الصعيد المالي والهيكل الاقتصادي.

الفرع الثاني: السياسات المنتهجة في المجال الضريبي.

المبحث الثالث: سياسات التحول على المستوى الاجتماعي، الصحي والتعليمي:

المطلب الأول: السياسات المنتهجة في المجال الاجتماعي.

الفرع الأول: إدماج النوع الاجتماعي (المساواة بين الجنسين) .

الفرع الثاني: مبادرة اوموغاندا UMUGANDA

الفرع الثالث: مبـادرة غيرينكـا GIRINKA.

الفـرع الرابـع: مبـادرة أوبوديهي UBUDEHE.

المطلب الثانـي: السياسـات والمناهـج المتبعة في المجـال الصحـي.

الفرع الأول: الاستثمار في الصحة العامة (الصحة حق للجميع).

الفـرع الثاني: نظام التأمين الصحي المجتمعي.

الفرع الثالث: سياسة الصحة العقلية والنفسية.

المطلب الثالث: السياسات والمناهج في المجال التعليمي.

الفرع الأول: مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم وإلغاء الفروقات العرقية.

الفرع الثاني: إعادة بناء المناهج والسياسات التعليمية.

الخاتـــمـــة.

قائـــمة المراجع.

مقدمــة

بعد انتهاء الحرب الباردة، رأى الكثيرون أنه بانتهاء الصراع الإيديولوجي الذي كان قائما ومحتدا بين المعسكرين الشرقي والغربي، سيكون لمعدلات العنف والنزاع والاقتتال تراجع ملحوظ وملموس، وبذلك سيكون العالم أمام وضعية يسودها الأمن والاستقرار إلا أن هذا الإعتقاد كان نسبيا فالحروب الأهلية والنزاعات الداخلية عرفت طريقها للكثير من المناطق في العالم، وغاب الاستقرار عن الكثير من الدول التي تغذيها أسباب عديدة، تهدف في غالب الأحيان إلى تغيير الوضع القائم بطرق غير سلمية، و هذا ما جعلها تولد من الضحايا والخسائر ما لا تولده الحروب الدولية.

نتيجة للمآسي والخسائر المروعة، التي تتركها حالات الاقتتال الداخلي، تجد هذه المجتمعات نفسها أمام حتمية التوجه إلى ترك العنف والحروب، والبحث عن الاستقرار والأمان، والتوجه نحو بيئة يسودها الإخاء والمصالحة والتنمية الشاملة، ومن هنا تجد نفسها أمام تحدي بناء السّلام المستدام، وهي إحدى أبرز المُعضلات التي تُواجه الدُّول المأزومة بالصّراعات، ذلك أن السّلام كمعنى يستهدف أمن ورخاء وسكينة المُجتمعات وهو بذلك ليس خيارا يسيرا، فهُو يتطلب إحداث تغييرات عميقة في سُلوك الأطراف المتنازعة، وأبنيتهم الاجتماعية المؤدية للعنف، وفهم دقيق ومعمق لمسببات وجذور النزاع، بما يدفعهم إلى التعايش والتّفاعل السّلمي مع آخرين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح.

إن عملية تحويل النزاع في اتجاهه الايجابي، المبني وفق استراتيجيات وأساليب ومناهج محلية يعد ضرورة ملحة، كون القيادات المحلية من سياسيين ونشطاء المجتمع المدني ورجال الدين والاقتصاد والخبراء، هم الأولى بحمل مشعل البناء والتشييد بالنظر لمعرفتهم الجيدة بالحركيات السببية للنزاعات الداخلية، وطبيعة الأفراد ونفسيتهم وذهنياتهم وطريقة تفكيرهم، وخصوصياتهم الفكرية والقيمية.

تعتبر دولة رواندا نموذجا يستدعي الدراسة والتحليل في مجال تحويل النزاع، بالنظر لما وصلت إليه من درجات متقدمة في التطور والتنمية، بعد معاناتها من إبادة جماعية خلفت أضرار وخسائر بشرية ومادية جد معتبرة.

1- أهميـــة الدراســـة:

الأهمية العلمية: من خلال ما سبق ذكره تكمن أهمية هذه الدراسة، في كونها تحاول البحث في سبل وطرق تحويل النزاعات التي تسعى إلى القضاء على الأسباب الجذرية للصراع خاصة المحلية منها، ومنه تحقيق تنمية وسلام شامل ومستدام، كأحد أهم المواضيع التي يهتم بها حقل دراسات السلام والصراع من خلال تحديد السلوكيات العنيفة وغير العنيفة وكذلك الآليات الهيكلية التي تشهدها النزاعات، وكذلك معرفة السبل لمنع النزاعات، ومنع تصعيدها وحلها بالسبل والوسائل السلمية.

الأهمية العملية: تظهر الأهمية العملية للدراسة في كونها تأخذ هذه الدراسة النموذج الرواندي في تحويل النزاعات، كأحد التجارب الرائدة في مجال تحويل النزاع ومبادرات التنمية الشاملة، لذلك من المهم بمكان الكشف عن عوامل نجاح هذه الدولة في فهم مسببات النزاع والحرب الأهلية وتوظيف مختلف الأدوات والميكانزمات والسياسات الداخلية، للوصول إلى السلام وبنائه والانطلاق في مسيرة التنمية والازدهار.

2 – مبررات إختيار الموضوع:

جاء اختيار الموضوع بناء على المبررات التالية:

المبررات الذاتية:

– الاهتمام الكبير بقضايا معاصرة خاصة الإفريقية منها، وإظهار أن إعادة بناء دولة متطورة سياسيا واقتصاديا على الرغم من وجود تاريخ دموي من العنف والاضطهاد والنزاعات المسلحة الداخلية، هو أمرٌ واقعي يمكن إنجازه.

– الميول الشخصي اتجاه الدراسات المتعلقة بالنزاعات وبناء السلام، والرغبة في معرفة الأسس والميكانزمات المنتهجة لإرساء سلام شامل ودائم وايجابي في المجتمعات، التي عانت من ويلات الحروب والنزاعات، وهو ما دفعنا لدراسة دولة رواندا كمثال ايجابي باعتبارها منطقة واجهت الكثير من النزاعات الداخلية، واستطاعت أن تحقق تطورا اقتصاديا ملفتا مدفوعا باستقرار اجتماعي، بعد أن نجحت مبادرات المصالحة والتسامح وخطط الإصلاح، في إبعاد خطر الحرب، وكذلك الجوع والتشرد الذي عانى منه المجتمع الرواندي في الحقب الماضية.

المبررات الموضوعية:

– الرغبة في دراسة الموضوع التقليدي، وهو العلاقة الجدلية والدائمة بين الأمن والتنمية خاصة في القارة الإفريقية، التي تمزقها الحروب والاقتتالات وتغيب عنها بسبب ذلك بوادر التنمية رغم توفر المقومات في ذلك، وهذا وفق تصور غير غربي معاصر يساهم في إثراء الجامعة الجزائرية.

– الرغبة في دراسة الآليات والاستراتيجيات، والمناهج الموضوعة والمرسومة محليا التي قادت مجتمعات ودول من التناحر والاقتتال والحروب الأهلية، إلى تحقيق طفرة وقفزة نوعية في شتى مجالات الحياة وإرساء سلام شامل، ورواندا هي محل الدراسة.

3 – أهـداف الدراســة:

سنحاول في هذه الدراسة، تسليط الضوء على مختلف الأساليب والمناهج المحلية في تحويل النزاع، وذلك بالتركيز على مختلف المجالات والقطاعات التي مستها هذه الأساليب، والتطرق للجوانب الايجابية التي خلفها تبني هذه السياسات والمناهج على حياة الناس والمجتمع، ومدى مساهمتها في تكريس السلام المستدام والتنمية الشاملة وتطوير وازدهار البلد.

_ كما تتمحور أهداف الدراسة، حول الوقوف على إنجازات دولة رواندا في مجال تحول النزاع، وتفسير العوامل التي تمكن الدول من الانتقال من حالة الصراع والتخلف، إلى البناء والإعمار والتنمية الشاملة ومنه ترسيخ السلام الدائم، وذلك من خلال الكشف عن مجموعة من الحقائق المتعلقة بالموضوع وهي:

01 – إبراز مفهوم النزاع ومختلف النظريات المفسرة له، وكذلك التعرف على مفهوم تحويل النزاع ومفهوم التنمية الشاملة، وكذا مختلف النظريات التي حاولت شرح آليات تحقيق تحويل للنزاعات.

02– محاولة التعريف بمختلف المناهج والأساليب المنتهجة على الصعيد المحلي من قبل دولة رواندا، التي عانت من ويلات النزاعات والحرب الأهلية والإبادة الجماعية وذلك في مختلف ميادين الحياة سواء كانت سياسية، أمنية قضائية، اقتصادية اجتماعية وثقافية .

03– معرفة طبيعة النزاع القائم، في واحدة من تجارب النزاع في إفريقيا وهي دولة رواندا ومعرفة أصوله وتطوراته وانعكاساته، على جميع الأصعدة.

04– معرفة سبل خروج رواندا من مخلفات الصراع التاريخي، و التطرق الى مختلف المناهج والأساليب التي تبنتها على الصعيد المحلي في مختلف المجالات، بهدف اجتثاث جذور الصراع والجمع بين الفرقاء وتحقيق السلام الايجابي.

4– مجـال الدراسـة :

–المجال المعرفي:

تنتمي هذه الدراسة لحقل دراسات السلام في تخصصه الفرعي الذي يبحث في العلاقة الجدلية الدائمة بين تحقيق الأمن والتنمية، وهو بذلك موضوع يقع في حدود الدراسات الأمنية ودراسات التنمية.

- المجـال المكـاني:

- تبحث هذه الدراسة، ضمن المجال المكاني الخاص بمناطق النزاع التي عانت من ويلات الحروب الأهلية، وحيث كانت أقاليم هذه البلدان مسرحا للاقتتال والحروب الأهلية، وتتعمق في دولة رواندا الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى في قارة إفريقيا كإحدى مناطق النزاع.

- المجـال الزماني:

تلقى حقل إدارة الصراع دفعة قوية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، خصوصا مع تزايد دور الفاعلين من غير الدول None State Actors في العلاقات الدولية، وبروز ظواهر جديدة وخطيرة على الأمن والسلم كالإرهاب والعنف والحروب العرقية والإثنية مما تطلب مناهج بحث متداخلة، فالمرحلة التي تلت الحرب الباردة فرضت الاهتمام بقواعد تحليل جديدة، فكانت فرصة لانتعاش دراسات إدارة الصراع، ودراسات السلام.

كما أن المجال الزماني لدراستنا، وبحكم التركيز على التجربة الرواندية عند الحديث عن استخدام المناهج والأساليب المحلية في تحويل النزاع، فان النطاق الزماني لهذه الدراسة يأخذ الإبادة الجماعية في رواندا سنة 1994 كمحور زمني، من أجل الكشف عن الأسباب العميقة للصراع، وبعدها التطرق الى جملة الإصلاحات العميقة في كافة مجالات حياة الشعب الرواندي، خاصة بعد تولي الرئيس بول كاغامي مقاليد السلطة وهو الذي يعد القائد الحقيقي والفعلي للنهضة والتنمية الرواندية.

5- إشكالية الدراسة:

إن نجاح التجربة الرواندية كإحدى التجارب العالمية الرائدة والمشجعة في مجال تحول النزاع، وتحقيق التعايش السلمي والايجابي، المرتكز أساسا على جملة من الاستراتيجيات والرؤى و الميكانزمات المنتهجة من قبل القيادات المحلية في مختلف

الميادين والأصعدة، دفعنا إلى دراسة هذا الموضوع، الذي رأينا أن تكون اشكاليته الرئيسية كالآتي:

*** ماهي حدود نجاح الأساليب والمناهج التي اتبعتها الفواعل المحلية في عملية تحويل النزاع وإرساء تنمية شاملة في دولة رواندا؟**

ومن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع جملة من التساؤلات الفرعية كمايلي:

1 ماهو مفهوم عملية تحويل النزاع؟ وماهي سبل وأليات تحقيقه؟

2- ماهي الحركيات السببية التي كانت وراء الصراعات الداخلية، والانتهاكات الإنسانية الجسيمة في رواندا؟

3-ماهي الاستراتيجيات والمناهج المحلية اتبعتها رواندا في إعادة هيكلة الدولة وتحويل النزاع من أجل سلام مستقر؟

6 -فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسية نطرح جملة من الفرضيات كالتالي:

- اذا كان الصراع الداخلي يهدم جميع قاعات الأمن القومي للدول، فان عملية تحويل النزاع تتميز بالشمول وهي كل متكامل يشمل جميع المجالات والقطاعات.

- كلما ارتكزت عمليات بناء السلام الداخلي على الأساليب والخطط المحلية، كلما كانت ناجحة في معالجة الطبيعة التاريخية للصراعات وتحقيق السلام.

- اذا نجحت دولة رواندا في تحقيق التنمية والتطور والحد من الاقتتال، من خلال أساليب داخلية تبنتها الكوادر السياسية ونشطاء المجتمع المدني، فان مساعدات من فواعل خارجية ساهمت هي الأخرى في توفير المناخ المناسب لتحقيق عملية بناء السلام الشامل.

7 – مناهـــج الدراسة:

بما أن الظاهرة السياسية ظاهرة معقدة ومركبة حيث ليس بالإمكان دراستها من زاوية وجانب واحد، ونظرا لصعوبات تطبيق المناهج العلمية في الدراسات الاجتماعية والسياسية، صارت ضرورة ملحة الاعتماد على عدة مناهج في محاولة للإلمام وأكثر شرح وتفسير لجميع عناصر ومستويات الموضوع، وعليه فان الدراسة ستعتمد على مجموعة من المناهج والمقاربات والأدوات العلمية منها:

منهج دراسة الحالة :

– تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة، الملائم مع طبيعة الموضوع، كوننا سنقوم بتسليط الضوء على التجربة الرواندية مع النزاع والحرب الأهلية الدامية، ودراسة الأساليب والمناهج المعتمدة محليا في تحويل هذا النزاع وإرساء السلام والاستقرار والتنمية الشاملة.

المنهج التفكيكي التركيبي :ما يسمح بتفكيك الظاهرة الصراعية في رواندا وإعادة ربطها وكذلك تفكيك عملية البناء الى متغيرات وفواعل وسياسات وكشف العلاقة الموجودة بينها وبين الظاهرة النزاعية بكل عناصرها.

المنهج التاريخي :يعتمد هذا المنهج على البحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية وإعطاء تفسيرات حولها، كما يسمح توظيف هذا المنهج من أجل الحصول على أنواع المعرفة عن طريق الماضي بقصد تحليل ووصف العلاقات الدولية، لأن البحث لابد أن يتجه إلى الماضي ويستحضر الحوادث السابقة من اجل فهم وتحليل العلاقات الدولية والقواعد التي تشكل الحاضر

– **الإطار النظري:** استجابة لشرط الملائمة النظرية في البحث العلمي، تسند هذه الدراسة إلى عدد من الأطر النظرية المناسبة والمتوافقة والبحث عن طبيعة النزاع لذلك اخترنا في بحثنا هذا استخدام المقاربات التالية:

الإثنو –واقعية والبنائية إلى جانب مختلف نظريات النزاع الجزئية والكلية التي تملك القدرة التفسيرية مع الرجوع إلى نظرية الدومينو في تفسير ديناميكية النزاع وانعكاساته.

– كما قمنا أيضا بالاستعانة بمختلف النظريات والمداخل، التي حاولت تفسير عملية تحويل النزاعات خاصة دراسات الباحثين في مجال السلام والصراع جون بول ليدراخ ويوهان قالتونغ، الذين يعتبران رائدين في هذا المجال، وكانت اسهامتهما وأفكارهما جد مهمة في تفسير عملية تحويل النزاعات، من خلال التركيز على الفهم الدقيق والجيد لمسببات ودوافع النزاعات، ومن ثم إعطاء أليات وطرق كفيلة بالخروج من الأزمة الصراعية والانتقال إلى السلام الايجابي والاجتثاث التدريجي والكلي لجذور الصراع.

8– الدراسات السابقة:

تعتبر الدارسات العربية التي عنت وعالجت الأساليب المحلية في تحويل النزاع الرواندي، قليلة مقارنة بالدراسات الأجنبية، خاصة تلك الصادرة عن هيئات رسمية في دولة رواندا، التي درست وحللت كيفية بناء الدولة بعد الإبادة من عدة زوايا وتطرقت لمختلف الأساليب والآليات المعتمدة في ذلك ونجد منها:

– دراسة باللغة الانجليزية بعنوان , The Rwandan conflict origin, development,exit streategies لصاحبها Dr Anastase Shyaka ، صادرة عن Rwanda ,NURC لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية ، تطرقت فيه الكاتبة لأصول وخلفيات النزاع الرواندي عبر عدة حقب زمنية، وكذلك مختلف العوامل التي كانت سببا في إحداث النزاع وتفاقمه، كما تم التطرق إلى مختلف الآليات والسياسات المحورية، التي

وضعتها رواندا، في سبيل الخروج من الأزمة عقب الإبادة والانطلاق نحو مسار التنمية والتطور.

– دراسة صادرة باللغة الانجليزية عن لجنة الوحدة والمصالحة برواندا، تحت عنوان unity and reconciliation process in Rwanda، تم التطرق فيها بالشرح الوافي لتاريخ رواندا عبر عدة فترات زمنية، وإبراز مختلف مراحل النزاع الرواندي، كما تم شرح عبر تقسيم الدراسة لعدة محاور إلى مختلف الأساليب والسياسات المحلية الموضوعة من قبل الحكومة الرواندية، لتحويل النزاع وتحقيق التطور.

دراسة صادرة عن المنظمة من أجل الأبحاث الاجتماعية لمنطقة شرق وجنوب إفريقيا بعنوان governance and post conflict reconstruction in Rwanda قسمت هذه الدراسة إلى عدة مواضيع مؤلفة من قبل دكاترة مساهمين، تم معالجة خلالها أهم الآليات التي اعتمدتها رواندا في سبيل تحويل النزاع، في المجال الاقتصادي، الحكومة، العدالة المجتمعية، دور المرأة، اللامركزية، نظام الجاكاكا وسياسات التعليم ودور لجنة الوحدة والمصالحة، وكيف ساهمت هذه الآليات والسياسات في تحقيق السلام الدائم والتنمية الشاملة .

– رسالة ماستر في دراسات السلام والصراع بعنوان Post conflict building in Rwanda ، للطالبة Vanessa M Colombo ، جامعة ماساشيستس الولايات المتحدة الأمريكية ، قامت فيه الطالبة بدراسة عملية بناء السلام في رواندا، من خلال تطرقها للسياسات المعتمدة في ذلك، وجهود القيادة والحكومة الرواندية في سبيل بناء واعمار البلد وتحقيق السلام والتطور.

9- صعوبات الدراسة:

يمثل هذا الموضوع في حد ذاته ونظرا لطبيعته العلمية، دافعا قويا وتحديا للبحث والاستقصاء والتحري في مختلف المراجع العلمية خاصة الأجنبية منها، ومع التطور الحاصل في مجال عولمة المعلومة وتوفرها بمختلف اللغات وإمكانية الترجمة، فان التجربة الرواندية الرائدة في مجال تحويل النزاع باستعمال ميكانزمات ومناهج محلية متوفرة، وكذلك توفر الوثائق في مجال تاريخ رواندا عبر مختلف الأحقاب الزمنية لذلك فان الصعوبات في الدراسة وان وجدت فإنها تزول أمام طبيعة الموضوع والرغبة في دراسته.

10- التقسيم الهيكلي الدراسـة:

إعتمدنا في هذه الدراسة وقسمنا خطة العمل إلى ثلاثة فصول هي:

في الفصل الأول تناول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وذلك من خلال ثلاث مباحث، الأول مقسم إلى أربعة مطالب تم فيها التعريف بالمفاهيم الرئيسية للدراسة وهي النزاع وتحويل النزاع وكذا التنمية والتنمية الشاملة، من خلال إبراز عبر عدة فروع لخصائص وطبيعة وأهداف كل عنصر، المبحث الثاني خصص للحركيات السببية للظاهرة النزاعية وفق التصورات النظرية، حيث قسم إلى مطلبين الأول عالج النظريات الجزئية التي فسرت الظاهرة النزاعية، والمطلب الثاني خصص للنظريات الكلية التي فسرت النزاع.

أما المبحث الثالث، فخصص لتحويل النزاع وفق التصورات النظرية، حيث قسم إلى ثلاث مطالب، الأول ندرس من خلاله تحويل النزاع عند يوهان غالتونغ واهم محاور نظريته، والثاني خصص لتحويل النزاع عند جون بول ليدراخ وكذلك أهم مبادىء نظريته، فيما خصص المطلب الثالث لبعض التوجهات النظرية الأخرى التي حاولت دراسة تحويل النزاع.

أما الفصل الثاني والذي خصص لمعرفة ديناميكية وخلفيات النزاع في رواندا، وكذا الانعكاسات والنتائج التي خلفها على مختلف المستويات والأصعدة ، قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه الحديث عن جغرافية رواندا و وخلفيات النزاع ومساراته المتعددة عبر عدة حقب زمنية، حيث قسم إلى مطلبين في الأول تم إلقاء نظرة عامة عن دولة رواندا من حيث الموقع الجغرافي والإطار السكاني وتركيبة المجتمع، أما المطلب الثاني فخصص لمعرفة ايتيولوجيا وخلفيات النزاع الرواندي ، في المبحث الثاني الذي حاولنا من خلاله معرفة الانعكاسات والتحديات التي خلفها الصراع ، حيث في المطلب الاول نتطرق لانعكاسات الصراع الرواندي وفي المطلب الثاني اهم التحديات التي خلفتها الأزمة.

في الفصل الثالث الذي قسم لثلاث مباحث، وخصص لدراسة السياسات والمناهج المحلية في تحويل النزاع الرواندي، خصص المبحث الأول للتعرف على مختلف السياسات والمناهج المحلية المتبعة في المجال السياسي، القضائي والأمني من خلال مطلبين، فيما تم في المبحث الثالث التعرف على المناهج والسياسات المحلية في المجال الاقتصادي من خلال مطلبين كذلك، والمبحث الثالث تم الحديث فيه عن أهم السياسات والمناهج المحلية في المجال الاجتماعي التعليمي والصحي.

الفصل الأول: التأسيس المفهومي والنظـري للدراســة

المبحث الأول: الإطار المفهومي للدراســة.

المبحث الثانــي: الإطار النظري للدراســــة.

في هذا الفصل سنحاول دراسة موضوع البحث عبر ثلاث مباحث، حيث في المبحث الأول المخصص للجانب المفاهيمي سيتم التركيز والتطرق لمختلف التعريفات والمفاهيم الرئيسية للدراسة، حيث سيتم توضيح وتعريف النزاع حسب أراء العديد من المفكرين والعلماء من مختلف المدارس، وذلك لتوضيح نقاط الاتفاق والتقاطع في فهم وتحليل النزاع وكذلك التطرق لطبيعة ومراحل ومستويات النزاع، كما سيتم كذلك التعريف بعملية تحويل النزاع، كعملية جوهرية شاملة ومهمة، تتطلب العديد من الآليات والوسائل، والتطرق للمرتكزات والقواعد الأساسية في عملية تحويل النزاع، إضافة إلى التعريف بماهية التنمية، وخاصة التنمية الشاملة كهدف وغاية للاستقرار والسلام الشامل.

أما في المبحث الثاني الخاص بالشق النظري، فخصص للتعرف على أهم النظريات التي حاولت تفسير أسباب حدوث الظاهرة النزاعية وذلك من خلال مطلبين الأول تطرقنا فيه إلى النظريات الجزئية لتفسير النزاع، والمطلب الثاني خصص للنظريات الكلية المفسرة للنزاع.

أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى تحويل النزاع وفق الأطر النظرية، وقسمناه إلى ثلاث مطالب حيث في الأول عرفنا بنظرية يوهان قالتونغ الخاصة بتحويل النزاع والثاني خصص لنظرية جون بول ليدراخ وأهم الأفكار والمساهمات التي طرحها، أما المطلب الأخير فخصص لبعض التصورات النظرية الأخرى، لعدد من المفكرين في هذا المجال في مجال تحويل النزاعات.

المبحث الأول: الإطار المفهومي للدراســـة:

يعد التحديد الدقيق والفهم لمختلف المفاهيم والمصطلحات التي تنطوي عليها الدراسة من خلال شرح مفهومها ودلالتها اللغوية وكذا معناها الاصطلاحي، أمرا بالغ الأهمية ذلك أنه يضعنا في صورة واضحة لما سيتم دراسته وتكوين فكرة شاملة ووافية عن كل الأبعاد والمدلولات لكل مصطلح، فالنزاع وما يرتبط به من مفاهيم يمتاز بالتشابك والتعقيد واختلف في وضع إطار وتعريف موحد له الكثير من المفكرين والعلماء.

المطلب الأول: ماهـية النـــــزاع.

يعتبر مفهوم النزاع من أكثر المفاهيم التي تنوعت حولها التعاريف والطروحات، وكثر حولها الجدل في الأدبيات الغربية لاسيماً المتعلقة منها بموضوع النزاعات أو الصراعات الأهلية، بالنظر لكون هذه الأخيرة ظاهرة معقدة ومتداخلة الأسباب، تستدعي الفهم الدقيق للمعنى والطبيعة والمراحل التي يمر بها النزاع.

- **الفرع الأول: تعريف النزاع:**

من أجل الفهم الدقيق لمفهوم النزاع وجب أولا معرفة ما تعنيه هذه الكلمة من دلالة ومعنى من الناحية اللغوية ثم من حيث الاصطلاح وما اتفق عليه الخبراء والعلماء والمفكرين من تعريف لهذا المصطلح.

فمن الناحية اللغوية يشير النزاع إلى التخاصم والتصارع والتجاذب[1]، حيث يقال تنازع القوم في شيء أي اختصموا ولم يتفقوا، ومن هنا نفهم أن مفردة النزاع مرادفة للخصومة والتنافر والتصارع وعدم الاتفاق.

[1]- لويس معلوف، المنجد في اللغة (طهران، مطبعة منفرد، ط35 ، سنة 1960)،801

تشتق كلمة نزاع من كلمة conflect في اللغة الإنجليزية، ومن كلمة conflectcus في اللغة اللاتينية حيث تعني الإصطدام والتعارك، إلا أن مفهوم الكلمة هو أوسع وأعمق مما تعنيه دلالته السطحية، يستخدم مصطلح" النزاع عادة للإشارة إلى وضعية أو حالة تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أوثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعليا[2] .

أما مايكل نيكلسون في كتابه conflict analyses[3]" فيشير إلى أن "وجود النزاع يكون عندما يحاول شخصان القيام بأفعال متناقضة، ويركز هنا نيكلسون في تعريفه على الفرد كمتغير رئيسي، اذ انه يعتبر الفرد هو المسبب وخالق لما اسماه ثورة التوتر، بالنظر لممارسته أفعال تناقض تصرفات غيره، وهذا الأمر كذلك ينطبق على حالة الدول لو حاولنا الإسقاط عليها، فان كانت دولتان مثلا تختلفان في الرؤى والمواقف حيال قضية ما فهذا يؤدي إلى أزمة سياسية قد تولد النزاع بينهما.

أما توماس شيلينغ Schelling Thomas فيعرف النزاع على أنه مواجهة، يسعى كل طرف أثنائها جاهدا لتحقيق الربح.

ويقول جون بورتون John Burton أن النزاع يدور حول اختلافات موضوعية من أجل المصالح، ويمكن تحويلها إلى نزاع له نتائج إيجابية، وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها.

2 –سميرة ناصري، إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015–2016)، 142.

3– سميرة شوفي، تعريف النزاع مواضيع وأبحاث سياسية، الحوار المتمدن، 2014/01/21 https://m.ahewar.org

والنزاع عند جوزيف فرانكل Joseph Frankel هو موقف ناجم عن الإختلاف في الأهداف والمصالح القومية.

كذلك يعرف أمين هويدي النزاع بأنه، تصادم إراداتين أو قوتين أو خصمين أو أكثر يكون فيه هدف كل طرف من الأطراف تليين إرادة الآخر[1].

في الموسوعة السياسية، النزاع هو تنافس أو صدام بين قوتين أو أكثر سواء كانوا أشخاص حقيقيين أو اعتباريين، هدف كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر سلميا أومسلحا، واضحا أوكامنا[2] .

كذلك ولفهم أكبر لمفهوم النزاع تتفق على مجموعة من الفرضيات، المتعلقة بالنزاعات كظاهرة كما أوردهاPaulWehr على شكل فرضيات رئيسية وهي[3]:

– أن النزاع ظاهرة غريزية وفطرية في الإنسان.

–تتسبب طبيعة المجتمعات وطبيعة الهياكل المجتمعية في النزاعات.

–تمثل أحد أعراض الضغوط التي يواجهها المجتمع.

–النزاعات تؤدي وظائف سلبية في النظم الاجتماعي، ومع ذلك فهو ضروري للتنمية الاجتماعية.

---

[1] عياد محمد سمير، تحليل النزاعات الدولية (محاضرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2017–2018)، 3–4

[2]– نفس المرجع، 2

[3]– جمال منصر، المفاهيم المركزية في حقل النزاعات الدولية (محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة علاقات دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2019–2020) ،1

-انه مظهر حتمي للمصالح المتضاربة للأطراف.

-هو نتيجة سوء الإدراك ولسوء التقدير وفقر الاتصال.

-هي عملية دراماتيكية طبيعة تشترك فيها جميع المجتمعات، كما عرف ادوارد عازار[1]، النزاع على انه تلك الصراعات الاجتماعية، التي طال أمدها وهو الصدام الممتد وغالبا ما يكون من طائفتين، من أجل تلبية وإشباع الحاجات الأساسية والضرورية كالأمن والقبول والاعتراف.

من خلال مختلف التعاريف السابقة يمكن أن نقدم ونستخلص التعريف الإجرائي التالي الخاص بالنزاع:

"النزاع هو ظاهرة طبيعية وغريزية، متأصلة في الإنسان والمجتمعات، معقدة ومتشابكة وديناميكية، وهو ناتج عن اختلافات وتضارب بين مجموعتين أو شخصين أو أكثر في المصالح والآراء والمواقف اتجاه موقف معين أو فائدة ما، حيث يحاول كل طرف استخدام واستعمال الوسائل والآليات التي يراها مناسبة وفعالة في تحقيق أهدافه أو بقائه، وفي مقابل ذلك يعمل جاهدا على إضعاف قدرات الطرف الأخر وحرمانه من السيطرة والحصول على محور الاختلاف والتنازع.

تأخذ النزاعات في العلاقات الدولية، شكلين رئيسين النزاعات الدولية والنزاعات الداخلية التي تأخذ شكل الحروب الأهلية، التي يرى الدكتور/ أحمد إبراهيم محمود أن الحرب الأهلية تمثل "شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس أثنية أو أيديولوجية، من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة، أو الانفصال عن الدولة، ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقاً من مناطق معينة تمثل

[1] شوفي، تعريف النزاع، مواضيع وابحاث سياسية.

قاعدة عسكرية محددة لها" .يتضمن التعريف السابق عدداً من العناصر تتمثل في الآتي:

1- الصراع الداخلي هو الصراع الذي يقع داخل حدود دولة واحدة.

2- الأسس الإثنية والأيديولوجية للصراع تشير إلى أن الحرب الأهلية يمكن أن تقع على أساس الانتماء الإثني للجماعات المتصارعة أو على أساس مذهب سياسي معين يتم من خلاله تنظيم عمليات الحشد والتعبئة والقتال بين الأطراف المتصارعة، كما يمكن المزج بين هذين الشكلين أيضاً.

3-تغيير السياسات الحكومية، بما يعني أن موضوع الصراع في الحرب الأهلية يمكن أن يتركز على ممارسة ضغط على الحكومة لتغيير سياسة معينة على صعيد المشاركة السياسية أو التوزيع وتخصيص الموارد من جانب الحكومة.[1]

4- الإطاحة بنظام الحكم، ويُقصد بها أن موضوع الصراع في الحرب الأهلية ربما يتركز على تغيير نظام الحكم ذاته، سواء بصورة جذرية من حيث تغيير الدستور ومؤسسات الحكم والنخبة الحاكمة، أو بصورة جزئية من حيث تغيير المسئولين الحكوميين مع إبقاء هيكل نظام الحكم قائماً.

5- الحصول على الحكم الذاتي، يُقصد به أن الحرب الأهلية يمكن أن تهدف إلى تمكين جماعة أو جماعات إثنية من الحصول على الحكم الذاتي أو توسيع صيغة حكم ذاتي قائمة، مع استمرار قبول هذه الجماعات للعيش داخل الدولة.

[1] مي عبد الرحمن محمد غيث، دور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية: دراسة لحالة السلفادور 1992-1996(برلين: المركز الديمقراطي العربي.2019) 38

6- الانفصال، ويُقصد به إمكانية أن تهدف الحرب الأهلية إلى إقامة دولة مستقلة تماماً عن الدولة الأم، أو الانضمام بالإقليم إلى دولة مجاورة، وهو ما ينطوي بالضرورة على رفض جماعة أو جماعات معادية للنظام الحاكم في الدولة الأم لمبدأ البقاء ضمن سيادة هذه الدولة.

7- أعمال العنف المسلح المنظم واسع النطاق، تعني أن الحرب الأهلية لابد أن تشتمل على مشاركة عدد كبير نسبياً من الأفراد –المدنيين والعسكريين –في أعمال العنف المسلح، كما لابد أن يتسبب هذا العنف في وقوع أعداد كبيرة نسبياً من الضحايا.. مناطق تمركز الجماعات المتصارعة تشير إلى أن الحرب الأهلية تتسم بتقسيم أراضي الدولة بين جماعتين أو أكثر، بحيث تمارس كل جماعة عملياتها القتالية انطلاقاً من هذه المناطق، كما تفرض كل جماعة في منطقتها قانونها الخاص بعيداً عن سلطة الحكومة المركزية.[1]

الفرع الثاني: طبيعة النزاع:

النزاع ظاهرة معقدة ومتشابكة كما رأينا في التعريفات السابقة، فهي تتميز بالتعقيد بالنظر إلى أبعادها المختلفة سواء كانت اقتصادية، سياسية، إيديولوجية، قانونية عسكرية، وكذلك بالنظر إلى الأسباب المؤدية إليها، كما أنها تتميز بنفس ذلك التعقيد والتشابك ومن حيث الأطراف فهذه الأخيرة قد تكون خفية أو ظاهرة، ثنائية أو متعددة داخلية أو خارجية، وصولا إلى النتائج النهائية وما خلفه هذا النزاع من تغييرات التي نجد منها تغيير في طبيعة وتركيبة البيئة الداخلية أو الخارجية[2]

[1] المرجع نفسه،39.

[2] عياد، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية ،5

قدم جوزف هيميز Joseph Himes سبع أنواع من النزاعات وهي: النزاعات الخاصة النزاع المدني، الاضطرابات، المؤامرات، النزاعات الداخلية، تقييد المجتمع بتقاليد واعراف محافظة، والحرب الدولية. وايا كان شكل النزاع فإنه حسب هيميز يوجد له وجهين فقط حتى لو كان المشاركين فيه أكثر بكثير من ذلك:

الوجه الأول هو الصراع ضد الخصم لامتلاك منفعه نادره وهي صراعات واقعيه لها حدود خارجية محددة.

الوجه الثاني فهو على العكس من الأول فهو نزاع غير واقعي، لأنه يتصل بنفسية وشخصية محرك النزاع، إزالة توتر شخصي، إرضاء نزعات كامنة في نفسية طرف او أطراف معينة، عمل عدائي مريح لهذه الأطراف. فيكون العامل الأساسي في النزاع الاجتماعي هو الاعتقاد لدى طرف معين، بأن الطرف الاخر هو العائق امامها لحصولها على بعض المنافع مثل السلطة، الموارد، وغيرها، ولذلك يجب ان تزول.[1]

نتيجة لكل هذه التعقيدات التي تتميز بها الظاهرة النزاعية، إلا أن المتخصصين في هذا المجال، يعتبرون النزاع ظاهرة طبيعية مثلها مثل الظواهر الأخرى في حياة البشر فبعض علماء النفس، وحتى أرسطو، يعتبرون النزاع ظاهرة طبيعية، ناتجة عن الطبيعة البشرية الميالة للأنانية وحب التملك والتسلط وحب الذات، وهناك اتجاه أخر يرى أن ذلك أي النزاع راجع إلى الاضطرابات النفسية والعقد الناجمة عن الشخصية الكاريزمية لصانع القرار، وهذا ما ذهب إليه المفكر جون بورتون في مدخل الحكومة العالمية حيث اعتبر النزاع ظاهرة طبيعية، فالنزاع آلية ديناميكية نتيجة الحركية والتجديد في العلاقات الدولية.[2]

[1] كمال حماد، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات. (الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ش.م.م.1998) 11

[2] نفس المرجع.

أولت الدراسات الغربية، بالغ الاهتمام للنزاع بناءا على تصورات وأفكار المدرسة الواقعية في عصر النهضة الأوروبي، ويرجع أصول هذه المدرسة إلى ميكيافيلي Niccolò Machiavelli في القرن السادس عشر وكلاوزفيتش Carl von Clausewitz الذين كانت كتابتهما ومساهمتهما كبيرة في هذا المجال، إلا أن الفكر النزاعي عرف في الشرق القديم قبل أوروبا بآلاف السنين، حيث أرجع الفيلسوف الصيني سان تسو Tzu Sunأن جوهر المجتمع هو القوة ووصل إلى نتيجة أن الناس جبناء ويسكنهم الخوف، هذا الأخير هو الذي يخلق الشر ويدفعهم إلى العمل درء للعقاب، وانتهى إلى القول أن القوة هي القانون العام،الذي يجب أن يحكم العالم [1].

ويعتبر بوليب Polype أول فيلسوف غربي، قدم تفسيرا شاملا للمجتمع على أساس مفهوم النزاع، إذ تصور مثله مثل أفلاطون، أن الكارثة العظمى قد أهلكت كل المجتمعات البشرية، لكنها تركت بعض الأفراد، وبما أن الإنسان مثل الحيوان فيعد مقدرته العيش بمفرده، اتجه نحو تشكيل مجتمعات في شكل ملكيات مطلقة، يسود الحكم فيها للأقوى، حيث تعد أول شكل للجماعة البشرية، كما قام المجتمع حسب بوليب في إطار الحراك الاجتماعي إلى التحول من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية، المؤسسة على العدالة وحكم الأغلبية، وما يترتب على ذلك من الالتزام بتحقيق السلام و العدل وتأكيد حق الأغلبية.[2]

– كما كان للنزاع أهمية كبرى بالنسبة لابن خلدون، حيث رأى بأنها مؤسسة على افتراضات ثلاثة هي:

–ضرورة اجتماع البشر واستحالة معيشتهم منفردين.

–ضرورة وجود الوازع للشر.

[1] نفس المرجع، 6

[2] نفس المرجع.

-إمكان دفع العدوان سطوة الملك.

ويعتبر ابن خلدون، أن العصبية مفهوم محوري ومساعد على تفسير منشأ النزاع الاجتماعي والسياسي في الدولة أو بين الدول، ومصدر العصبية هي الطبيعة البشرية بالإضافة إلى القرابة في الحياة الاجتماعية، حيث أن صلة الرحم طبيعية في البشر ويعتقد أن العصبية تبنى على صلة الدم، أو على وجود أو تقاسم الأفراد لمجموعة من المصالح المشتركة، والتي تزودهم بالقوة، من اجل البقاء معا، والتصدي ضمن مجموعات أخرى تهدد بإضعاف هذه الرابطة، وهنا نفهم أن ابن خلدون ارجع سبب النزاعات والصراعات إلى رابطة وعلاقة الدم والحمية، وحسبه فان الدفاع عن هذه العلاقة العصبية أمر مهم للحفاظ عليها وبقائها أمر يحمل الناس عليه، والسلطة السياسية عند ابن خلدون هي هدف النزاع، والعصبية هي منشأ هذا النزاع في الدولة [1] وقد جعل المفكر الغربي ميكيافيلي من النزاع ومفهومه، المحور الأساسي للحركية السياسية في أوروبا مطلع القرن السادس عشر، حيث كانت كل أرائه وأفكاره في كتابه الشهير الأمير[2]، ترسم وتقوم على عدة افتراضات حول الطبيعة البشرية والتي عبر عنها بكونها تمتاز بالأنانية وحب الذات أنانية، وأن هناك دافعان يحددان الحركة السياسية في المجتمع، ويصيغان شكل النزاع فيه وهما:

-الرغبة في تحقيق الأمن من جانب الجماهير.

-الرغبة في الاستحواذ على القوة من جانب الحكام.

وهنا يرى ميكيافيلي أن الطبيعة الشريرة متأصلة وطبيعية لدى الإنسان، وهي كامنة متسترة إلا انه على استعداد تام لإظهارها وإبرازها وإخراجها للعلن، عندما تتاح وتتوفر

[1] ألاء جرار، نظرية ابن خلدون، الرابط htttps://mawdoo3.com

[2] عياد، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية،7

البيئة المناسبة لعمل هذه الطبيعة السيئة والشريرة، كما اعتبر أنّ استمرار الدولة هو عبارة عن نوع من التوازن بين القوى المتنازعة، وأن تحقيق التوازن هو المصدر الحقيقي لاستقرار الدولة واستمرار وجودها[1].

الفرع الثالث: مراحــل ومستويات النزاع:

يمر النزاع بعدة مراحل وخطوات متعاقبة ومتنوعة تتسارع أو تتباطئ حسب التوقيت الزمني والمكاني، وطبيعة العنف ومسبباته وبيئته، ومن أهم هذه المراحل المتسلسة نجد[2]:

1- المرحلة الكامنة (تكوين العنف).

2- بداية العنف وإطلاق الشرارة الأولي.

3- مرحلة النضج.

فالمرحلة الأولى: يكون سهلا التعرف واكتشاف ومعرفة مكامن النزاع، وتقدير المشاكل الناجمة عنه، قبل أن يصل العنف إلى ذروته، وفي هذه المرحلة أيضا يحتاج الموقف إلى إيجاد خبراء ومصلحين، يشخصون المشاكل ويعرفون سبب وجذور النزاع الحقيقة ويقترحون الآليات والحلول المثلى لإيجاد مخرج يرضي جميع الأطراف.

في هذه المرحلة كذلك، يكون النزاع مازال محصورا بين طبقة قليلة من المستفيدين والعاملين على إشعال العنف، ولازال معظمه فكريا أي لم يرتق إلى درجة انعدام الثقة بين الأطراف، ولم يتطور إلى الأفعال، ولم ينخرط الأطراف في الحلول الدامية

[1] نفس المرجع

[2] حسن محمود قرني، النزاع ومراحله، الصومال، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، http://www.mogadishucenter.com 2015/04/30.

والتصادم المباشر،ومن مميزات هذه المرحلة، أنها تتسم بالخطورة لأنها تعتبر مرحلة تمهيد لمراحل جد خطيرة وأكثر قساوة وبشاعة، ومن هنا وجب فهم الواقع بدقة وشمولية وعمق ومعرفة كل التفاصيل والجزئيات، والأشياء بحجمها الطبيعية، كما يتطلب استشراف للمستقبل بوعي ودقة في الفهم والتحليل، والبحث الجدي للحلول الأمنية الأكثر نجاعة واحتواء الأزمة قبل فوات الأوان.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة بداية العنف وانطلاق شرارته، وتعرف بأنها المرحلة الأخطر والأصعب، حيث يكون النزاع غامضا وغير معروف الاتجاه، وهنا تطال المواجهة العنيفة وسلسلة الصراع الممتدة كل شيء، وتكون الخسائر كبيرة وفي كل المجالات، وفي هذه المرحلة من الصعب أن تجد الحلول النافعة والآراء الداعية للصلح، وإلغاء العنف لأن جميع الأطراف، تسعى لتحقيق المصالح المتنازع عليها وبشتى الطرق والوسائل الممكنة والمتاحة.

المرحلة الأخيرة: هي مرحلة النضج والوعي،[1]في هذه المرحلة تكون جميع أطراف النزاع وبعد ما وصول عليه الحال من خسائر وضحايا كبيرة ومتعددة على كافة الأصعدة، قد أقتنعت أن النزاع وصل إلى النهاية، وأن التصعيد المباشر ومواصلة العنف لا يجدي نفعا، وان الصراعات لم تؤدي إلى النتائج المرجوة والمرغوبة ولم تحقق أي فائدة يذكر بل بالعكس، ولم تخلق الحروب واقعا جديدا ولم ينتج عنه غالب ولا مغلوب.

وهنا يكون جميع أطراف النزاع، قد أرهقوا اقتصاديا بسبب حجم النفقات المالية والعسكرية والضعف العسكري بسبب الخسائر البشرية في الصفوف، وكذلك تأثر الجانب النفسي ووقوعه في حالة من الإحباط واليأس، وهنا يكون الجو والبيئة لوضع أرضية للتصالح مناسبة ومواتية، ويكون الجميع مدعو للجلوس للتفاوض ومؤتمرات

[1] نفس المرجع.

التصالح، بالنظر لما نتج عن العنف والاقتتال من نتائج سلبية على كافة الأصعدة والمستويات، وهنا تكون لدى الأطراف قناعة بضرورة التحول إلى السلام والأمن بدل العنف والنزاع.

مستويــات النـــزاع:

حسب قسم البحوث والدراسات لقناة الجزيرة القطرية[1]، في دراسة له تحت عنوان أنواع النزاع ومفهومه، تم إدراج عدة مستويات للنزاع من بينها نذكر:

التناغم (Harmony) : ويعرف بأنه العلاقة بين الأطراف (عرقية ، دينية ، سياسية ثقافية).

عندما لا توجد فعليا أي نزاعات مصالح أو قيم متناقضة، ويظهر ذلك في تعاطف الأطراف مع أي طرف يتعرض لمشكلة أو أزمة.

- السلام الدائم (Peace Durable): ويتميز بمستوى عال من التعاون والاتصال بين الأطراف وإدراك لكيفية تحقيق المصالح المتعارضة، وتعطي الأطراف قيمة أكبر لعلاقاتها العامة أكثر من التركيز على مصالحها الخاصة، ويسعى كل طرف لتحقيق مصالحه من خلال آليات سلمية ومؤسسية، ولذا لا يحتاج إلى استخدام العنف لتحقيق ذلك .

السلام الثابت (Peace Stable) : ويسمى" السلام البارد "وفيه يقل الاتصال، والتعاون بين الأطراف ويتم ذلك من خلال نسق من النظم الأساسية، والاحترام المتبادل وغياب عام للعنف.

وتبقى الأهداف والقيم المتعارضة، وتتنافس الأطراف بطرق عديدة لكن ضمن ضوابط مقبولة، والتنازع يتم بطريقة غير عنيفة، ومن الممكن أن تحدث نزاعات عنيفة في هذا المستوي لكنها عمليا غير مرجحة الحصول.

[1] قسم البحوث والدراسات، أنواع النزاع ومفهومه (الجزيرة نت، نشر بتاريخ 2004/10/03، https://www.aljazeera.net

ومؤشرات السلام تكون هنا ضعيفة جدا، ويكثر التوتر ويكون غير مستقر فهو في تصاعد وتنازل من حين لأخر، ويكون التسابق للتسلح وامتلاك الأسلحة بين الأطراف (المعضلة والمأزق الأمني).

– الأزمة Crises : وهي مواجهة حادة وفي غاية التوتر بين مجموعات مسلحة مشحونة نفسيا ومعنويا، قد تصل إلى درجة التهديد، وتمهد هذه الأوضاع إلى حرب أهلية وشيكة، أو انهيار عام للقانون ونظام الحكم .

الحرب (War) : وهي وضعية شاملة تمتاز بالتنظيم واستعمال الأسلحة، وقد تحتوي على كثافة منخفضة في نطاق المواجهات مثل حروب العصابات، والفوضى السياسية[1] وتخلف نتائج وخيمة وخسائر كبيرة على جميع الأصعدة نتيجة حجم العنف والاحتقان بين أطراف النزاع .

المطلب الثاني: ماهيــة تحويــل النــزاع:

يعد تحويل الصراع مجالا متناميا للدراسة، وهو مصطلح جديد نسبيا ضمن المجال الأوسع لدراسات السلام والصراع[2]، ولكنه ليس فكرة جديدة فهو مستوحى من الحركات الشعبية حول العالم مثل: حركة ساتياغراها SATYAGRAHA الهندية المقاومة اللاعنفية وعمل المهاتما غاندي، التقاليد المسيحية الأمريكية الإفريقية، الحقوق المدنية الأمريكية وارث مارتن لوثر كينج لاهوت تحرير أمريكا الجنوبية وعمل العلماء والناشطين مثل جوستافو جوتيريز، حركة جنوب إفريقيا المناهضة للتمييز والفصل العنصري، وعمل نيلسون منديلا وبشكل أساسي عمل الدكتور جون بول ليدراخ JOHN PAUL LEDERACH في جامعة نوتردام، الذي نظر لما اسماه تحول نحو تحويل النزاع في اللغة المستخدمة في مجال ممارسة أبحاث السلام وحل النزاعات.

[1] نفس المرجع.

[2] Johannes Botes,conflict transformation a debate over semantics ,https://www.gmu.edu.

الفرع الأول: تعريف تحويل النزاع:

يعرف john Paul Lederach تحويل الصراع، على أنه عملية مفتوحة، وطويلة الأجل ومتعددة المسارات، وديناميكية مما يوسع نطاق الجهات الفاعلة المعنية بشكل كبير[1] وبقدر مايتعلق الأمر بالنتائج، وتحويل الصراع هو أكثر من مجرد مجموعة من التقنيات المحددة إذ إنه يتعلق بطريقة النظر والرؤية، ويوفر مجموعة من العدسات التي من خلالها يتم فهم الصراع الاجتماعي، تلفت هذه العدسات حسب ليدراخ الانتباه إلى جوانب معينة من الصراع وتساعد على التركيز بشكل أكبر على المعنى العام للصراع.

في مفهومه لتحويل النزاع: قام john Paul Lederach بالإجابة على سؤال "ماذا" لتحويل الصراع بشكل مختلف قليلاً ويربطه بمعنى ما بـ "كيف" و "أين" يتم القيام به، تهدف الأبعاد الأربعة التي يجب أن تؤخذ في تحويل الصراع إلى تحقيق تسوية للقضايا الجوهرية التي تثيرها احتياجات ومخاوف أطراف النزاع[2]، ويتكون هذا من عنصرين: أولاً : نهج توجيه العملية الذي يؤكد على الحاجة إلى تغيير مواقف، وقيم النزاع السلبية المتبادلة بين الأطراف من أجل زيادة التعاون والتواصل فيما بينها؛ وثانيًا، نهج موجه نحو التغيير يشدد على الضرورة السياسية لإنشاء بنية تحتية جديدة للتمكين والاعتراف بالأنماط الهيكلية المحرومة والمحرومة والأساسية وفئات القرار والفئات التابعة بينها، وثانيًا، نهج موجه نحو التغيير يشدد على الضرورة السياسية لإنشاء بنية تحتية جديدة للتمكين والاعتراف بالأنماط الهيكلية المحرومة والمحرومة والأساسية وفئات القرار والفئات التابعة.

[1] Melody Stanford Martin ,What is conflict transformation ,29/12/2019 ,https://bravetalkproject.com
[2] Michelle Maiese , conflict transformation abridged version of Jean Paul Lederachs The book of conflict transformation , April 2017,https://www.beyondintractability.org/essay/transformation

شرح العديد من المؤلفين تحول الصراع في سياق سلسلة متصلة، تبدأ عمومًا بـ تسوية النزاع، ثم إدارة النزاع، وحل النزاع، وتنتهي بـ "تحويل النزاع"، توفر مقارنة الطريقة التي قارن بها بعض المؤلفين، بين هذه المصطلحات بعض التبصر في مجموعة متنوعة من التعريفات والاختلافات الدقيقة، في وصف تحويل الصراع، في نظرة عامة على تطور مجال حل النزاع، يؤكد[1] Kriesbergعلى الطريقة التي يضع بها الممارسون تركيزًا مختلفًا إلى حد ما على مصطلحات مختلفة مثل "النزاع" و "التسوية" و "الحل و التحول، يميز كريسبيرج بين الحل والتحول: يعني حل النزاع حل المشكلات، التي أدت إلى الصراع، والتحول يعني تغيير العلاقات بين أطراف النزاع بالنسبة إلى ميال ورامسبوثام وودهاوس: مصطلح "له أهمية خاصة في النزاعات غير المتكافئة، حيث الهدف هو تحويل العلاقات الاجتماعية غير العادلة، ملمحًا إلى الصلة بين تحويل الصراع والتغيير الاجتماعي أو المنهجي.

الفرع الثاني: مرتكزات وأسس عملية تحويل النزاع:

تؤكد جميع النماذج النظرية المتاحة لتحويل الصراع التي تتجاوز إدارة الصراع وحل النزاعات، على أهمية فهم العمليات، التي تمكن من تحويل الصراع، من أشكاله المدمرة والعنيفة إلى شكل أكثر إنتاجية معترف به، على أنه جزء من حياتنا اليومية يجب حله من خلال الحوار والوسائل الإبداعية والسلمية.

طورت TransConflictالمجموعة التالية من المبادئ، التي كان الهدف منها المساهمة في النقاش المفاهيمي حول تحويل الصراع:

[1] Johannes Botes,conflict transformation a debate over semantics.

- مبادئ تحويل النزاعات[1]:

1- لا ينبغي اعتبار النزاع على أنه حدث منعزل يمكن حله أو إدارته، ولكن على أنه جزء لا يتجزأ من التطور والتطور المستمر للمجتمع .

2 - لا ينبغي أن يُفهم النزاع على أنه مجرد حدث سلبي ومدمر بطبيعته، بل بالأحرى كقوة إيجابية ومنتجة للتغيير إذا تم تسخيرها بطريقة بناءة وفعالة.

3- يتجاوز تحويل الصراع مجرد السعي لاحتواء وإدارة الصراع، بدلاً من ذلك تسعى إلى تحويل الأسباب الجذرية نفسها - أو تصورات الأسباب الجذرية - لصراع خاص.

4- تحويل الصراع هو عملية طويلة الأجل وتدريجية ومعقدة، وتتطلب استمرارها المشاركة والتفاعل .

5- تحويل الصراع ليس مجرد نهج ومجموعة من الأساليب، ولكنه طريقة تفكير حول وفهم الصراع نفسه.

6- يعتبر تحويل الصراع مناسبا بشكل خاص للنزاعات المستعصية[2]، حيث تكون عميقة الجذور القضايا تغذي العنف الذي طال أمده.

7- يتكيف تحويل الصراع مع الطبيعة المتغيرة باستمرار للنزاع، ولا سيما أثناء مرحلتي ما قبل وما بعد العنف وفي أي مرحلة من دورة التصعيد.

8- يعتبر تحويل الصراع دائمًا عملية غير عنيفة، وهو ما يعارض بشكل أساسي التعبيرات العنيفة للنزاع .

[1] Transconflict , principles of conflict transformation(,http://www.transconflict.com/gcct/principles-of-conflict-transformation)
[2] ibidem

9- يعالج تحويل الصراع مجموعة من الأبعاد - الجزئي والمتوسط والكلي- المستويات. محلي وعالمي.

10- تحويل الصراع معني بخمسة أنواع محددة من التحول، مع التركيز عليها

11. لكي يحدث تحول الصراع، يجب أن تكون التوترات بين أطراف الصراع.

التغلب أولاً، من خلال ضمان إدراك جميع الجهات الفاعلة، أن مصالح كل منها لا تخدم باللجوء إلى العنف وثانيًا، من خلال السعي لإجماع الآراء حول ما يجب تغييره وكيف[1] .

12- يشدد تحويل الصراع على البعد الإنساني، من خلال تذكير الأطراف بالتوافق طبيعة احتياجاتهم، بدلاً من التأكيد على مصالحهم المتعارضة، وبالرفض قرارات وأفعال أحادية الجانب، لا سيما تلك التي تمثل انتصارًا لأحد الطرفين للصراع.

13- تحويل الصراع لا يلجأ إلى مجموعة محددة سلفا من النهج والإجراءات، ولكن يحترم ويتكيف مع خصوصيات بيئة معينة.

- ينظر تحول الصراع إلى ما هو أبعد من القضايا المرئية ويتميز بمشكلة إبداعية- حل، ودمج وجهات النظر مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك تلك عادة المهمشين من هذه الاعتبارات .

15- يشمل تحويل النزاع دائمًا طرفًا ثالثًا محايدًا لمساعدة الجهات الفاعلة، تغيير وجهات نظرهم المعرفية والعاطفية حول الآخر، مما يساعد على انهيارالانقسامات بين "نحن" و "هم".

[1] ibidem

الفرع الثالث: قواعد مهمة في عملية تحويل الصراع:

عندما تنشأ النزاعات، يقع الكثير تلقائيًا في طرق تفكير معادية – أنت مقابل أنا: القيام بذلك يعني عادةً أن هناك فائزًا وخاسرًا ومع ذلك، في الواقع، يفقد كلا الجانبين شيئًا ما لأن العلاقة تالفة وغالبًا لا يتم حل المشكلة حقًا.

هناك إدراك أن هناك طريقة بناءة أكثر للتعامل مع الصراع، يُطلق عليه عادةً النهج المربح للجانبين أو التعاوني[1]، ويمكن تطبيقه على جميع أنواع النزاعات، من النزاعات اليومية الصغيرة بين الأفراد إلى النزاعات الكبيرة التي تقسم المجتمعات، في منظمة البحث عن أرضية مشتركة، يطلق على هذه الاستراتيجية نهج الأرضية المشتركة، حيث يفهم الأطراف المعنية خلافاتهم ويحترمونها ويجدون اتفاقًا مفيدًا للطرفين، على أساس المصالح المشتركة – الأرضية المشتركة بينهما. لذا، كيف يتم الانتقال من نهج الخصومة إلى نهج تعاوني أو نهج "أرضية مشتركة"؟ يتم ذلك من خلال تغيير المواقف والسلوكات ومع الممارسة والخبرة، وهذه بعض القواعد والنصائح المهمة في عملية تحويل النزاع[2]:

– تقبل أن الصراعات جزء طبيعي من الحياة:

هناك الكثير من الأشخاص يتشاركون الموارد ويعيشون معًا على هذا الكوكب، الصراع هو النتيجة الطبيعية للاختلافات في العالم، لدى الجميع احتياجات ومعتقدات مختلفة وسيكون هناك دائمًا صراعات.

– التعامل مع الصراع كفرصة:

[1] Aldo Civico,master the 7 steps to conflict transformation,https://www.media.com
[2] ibidem

الصراعات ليست إيجابية ولا سلبية في حد ذاتها، إن الطريقة التي يتعامل بها مع الوضع والأطراف الأخرى هي التي تحدد العواقب، لا يجب أن تكون النزاعات مدمرة بدلاً من ذلك، يمكننا النظر إلى الصراع على أنه فرصة للنمو والتعلم وتحسين العلاقات.

- الدراية برد الفعل الأولي:

لدى الجميع ردود تلقائية على الصراع، قد تكون هناك رغبة في الهروب أو الدفاع عن النفس والقتال، تعتمد الاستجابة الفورية على من يشارك في النزاع وما يدور حوله، بدلاً من الاستسلام للدافع الأولي، من المهم التوقف والتفكير في الاسلوب.

- اختيار المنهج[1]:

هناك دائما خيارات في الصراع، بعض الصراعات لا تستحق التعامل معها، في حالات أخرى، قد يتم الشعور بأن أفضل إجابة قد تكون بقول "لا"، ولكن عندما يكون الهدف هو حل المشكلة بطريقة إيجابية، فإن النهج التعاوني هو الخيار الأفضل.

- الاحترام المتبادل:

يمكن أن تكون النزاعات عاطفية للغاية، مهما حدث، يجب أن تحترم كرامة الجميع لا يمكن أن يستمر الاتفاق الدائم إلا إذا نما الطرفان في الثقة ببعضهما البعض.

- إيجاد أرضية مشتركة:

[1] ibidem.

إيجاد أرضية مشتركة هو إنشاء "أكبر قاسم مشترك" جديد، إنه يعني تحديد شيء أو هدف يجمع الجميع، هذا الهدف هو مطمح الكل والعمل الجماعي من أجله يعد ضروريا.

المطلب الثالث: ماهية التنمية.

تعتبر التنمية من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية، باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الإقتصادي، وعنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني اليوم نعيش عالما أصبحت وصارت فيه التنمية محور كل جهد وغاية كل خطة، نظرا للآثار الايجابية التي تتركها التنمية في شتى مجالات الحياة، حيث زاد الإهتمام بمعرفة موضوعها وتبيان محاورها وغاياتها وأهدافها، وأصبحت الشغل الشاغل لكل دعاة التغيير وبناء المجتمعات البشرية.

الفــرع الأول: تعريف التنمية:

اختلفت الكتابات في تحديد مفهوم التنمية، وسبب ذلك راجع إلى اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها، ونستعرض فيما يلي بعض الآراء في تعريف التنمية:

–التنمية لغة: من النماء وهي الزيادة والكثرة، وهي العمل على إحداث النماء والوفرة .

أما اصطلاحا[1]: قدمت عده تعريفات للتنمية، وقبل التطرق لها وجب الإشارة إلى أن مفهوم التنمية هو مفهوم غربي عبر عنه في الأصل بالدلالة الاقتصادية ثم تطور يشمل المجالات الأخرى، ومن أهم التعاريف نجد التعريف، الذي قدمه مؤتمر

[1] عائشة بوعشية ، أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا – دراسة حالة الكونغو الديمقراطية ، (أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة 1 ، 2018/2017)، 45

كومبريدج حول الإدارة الإفريقية سنه 1948 بأنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي، من خلال المشاركة الايجابية للأهالي.

تعرف التنمية كذلك على أنها تلك العملية التغييرية المتميزة بوجود الوعي والإدراك[1]، في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الذي يعاني من درجات في التخلف، للوصول إلى درجات ومستويات عليا من الإشباع الحقيقي للحاجات الأساسية كما ونوعا وهذا لفائدة الشريحة العظمى من المجتمع.

- أما تعريف الأمم المتحدة لسنة 1956 للتنمية[2]، فأشار إلى أنها جملة العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأحوال والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية.

-

- يصف" علي خليفة الكواري «[3]التنمية باعتبارها عملية حضارية، ذلك أنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية، تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية، المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي.

[1] نبيل بوبيبة، نظريات وسياسات التنمية (محاضرات القيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، جامعة سكيكدة، 2013/02/25)، 3 .

[2] بوعيشة عائشة، نفس المرجع.

[3] كمال زموري وأخرين، نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة من 1967- 2019 (مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019)

أما تعريف الأمم المتحدة لسنة 1956 للتنمية، فأشار إلى أنها جملة العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومات[1]، لتحسين الأحوال والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية.

ويشير أسامة عبد الرحمن الى ان التنمية "هي عملية مجتمعي واعية دائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية واحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوع الحياة فيه"[2]

وكتعريف إجرائي ومن خلال التعاريف السالفة يمكن أن نستخلص التعريف الخاص التالي:

التنمية هي مفهوم واسع ومتداخل، وهي عملية شاملة ومتكاملة، تمثل نقلة جذرية من الأساس ومن القاعدة للمجتمع، وذلك وضع خطط واستراتيجيات وعمليات مدروسة وهادفة وتشمل التنمية المجتمع شكلا ومضمونا، وتؤثر بصفة مباشرة في جودة الحياة وتمس كافة القطاعات والمجالات الحياتية للمجتمع، بغية الوصول إلى توفير الحاجيات الأساسية وضمان الأمن الفردي والمجتمعي.

الفرع الثاني: مــراحل تطور مفهوم التنميــة:

سوف نميز بين أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية، وهذا خلال الحقبة الزمنية الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، ويكمن إجمال هذه المراحل في:

[1] بوعيشة، أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا،45

[2] عبد اللطيف مصطيفي، عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية (بيروت مكتبة حسن العصرية.2014)14. نقلا عن أسامة عبد الرحمن تنمية التخلف وإدارة التنمية. ادارة التنمية في الون العربي والنظام العالمي الجديد.

المرحلة الأولى :التنمية بوصفها مرادفا للنمو[1]:

امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أوائل الستينات من القرن العشرين، وهنا كان النمو والتنمية لهما نفس الدلالة وعلى قدر واحد من المساواة، اذ تم تعريف التنمية بالزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني، وقد كان الاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة مستويات الدخل الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، من أهم مميزات اتجاهات التنمية خلال المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية :التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

امتدت من نهاية الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين، حيث تغير مفهوم التنمية ليشمل الجوانب الإجتماعية إضافة إلى الجوانب الإقتصادية، وذلك من خلال التركيز على مكافحة مشكلات الفقر، البطالة واللامساواة في التوزيع أي تحسين ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى.

المرحلة الثالثة :التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة (المتكاملة)[2]

امتدت من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وأهم ما ميزها بروز وظهور التنمية الشاملة، الذي عد تحولا جديدا في المفهوم التقليدي والاقتصادي للتنمية، بل يتجاوزها ويكون وفق منطلق اجتماعي- إنساني من خلال التركيز وتوظيف كل الجهود والإمكانات التنموية للاهتمام بتحسين جودة الحياة للأفراد من كل النواحي وفي كافة المجالات، إذ أن من أهدافها الجوهرية العمل على تحسين ظروف المواطنين العاديين والبسطاء[3]، واستفادتهم من أي نمو محقق في الثروة والناتج

[1] زموري واخرين، نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة من 1967-2019، 174

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

الإجمالي الذي يمكن من تغطية الإحتياجات الأساسية، وإعادة توجيه النمو من أجل تحقيق مشاركة السكان المحرومين.

المرحلة الرابعة :التنمية المستدامة :

كان أول ظهور للتنمية بمفهومها المستدام أو ما أطلق عليه بالتنمية المستدامة، بعد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان" مستقبلنا المشترك "والذي نشر سنة 1987 ويمثل هدف الإستدامة التحولات الحديثة في الفكر التنموي، حيث يشترك مع إستراتيجية الإحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء، ومع ذلك يتضمن هذا المنهج أيضا أن التنمية الدائمة لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت الإستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، أي أنها تحافظ على الموارد الطبيعية والبشرية خصوصا في ظل المخاطر البيئية التي تهدد أشكال الحياة على سطح الأرض[1].

مما سبق ذكره، فالتنمية ظاهرة ذات أبعاد متعددة اقتصادية، اجتماعية، سياسية وبيئية تتجلى مظاهرها في نمو وتزايد القدرات الخاصة بالإنتاج والإستثمار وتكوين الثروة، وتنعكس آثارها في زيادة الدخل، واستفادة عموم أفراد المجتمع منه، وتظهر ملامحها في بيئة مواتية، وتهيئ فيها الشروط المناسبة للإفلات من كل هيمنة أو تبعية.

[1] نفس المرجع.

المطلب الرابع: التنميــة الشاملة:

في جانفي من 1999، عمم رئيس البنك الدولي جيمس د. ولفنسون مقترحاً بشأن "إطار إنمائي شامل على موظفي البنك الدولي[1]، بناءً على بيانات السياسة السابقة، وكذلك الاجتماعات التشاورية التي عُقدت في جميع أنحاء العالم، مع العديد من الفاعلين الدوليين في مجال التنمية، حيث دعا صندوق التنمية المجتمعية إلى اتباع "نهج شامل للتنمية".

الفرع الأول: تعريف التنمية الشاملة:

التنمية الشاملة هي عملية واسعة، يتم من خلالها تحديد جميع مكامن الضعف في الدولة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة، من أجل معالجتها والعمل على تقويتها وتنميتها وتطويرها[2]، كما تسعى التنمية الشاملة، إلى تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد بفتح أفق الإبداع والابتكار أمامهم، وسُميّت بالتنمية الشاملة، نظراً لتركيزها على جميع جوانب حياة الأفراد والمجتمع في الدولة.

كما تعرف أيضا على أنها عملية إحداث تغيرات هيكلية، من خلال تحفيز القدرة والطاقة الإنتاجية للأفراد وحسن الاستفادة من جهودهم.

[1] Richard Cameron Blake,The World Banks Dreft comprehensive development framework ,Yale human rights and devlepment law journal, vol 3,2000, 159

[2] قحطان حسين طاهر، التنمية الشاملة تهيئة المتطلبات ومواجهة التحديات، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، http ://mcsr.net

وتركز على ما يعني منه المجتمع، وتحديد نقاط الضعف في كافة القطاعات والمجالات، والعمل على استغلال طاقات الأفراد بالشكل الذي يعالج الضعف والقصور في هذه القطاعات[1].

- التنمية الشاملة حسب البنك الدولي[2]:

هي تلك العملية، التي تسعى إلى تحقيق توازن أفضل في صنع السياسات، من خلال تسليط الضوء على الترابط بين جميع عناصر التنمية الاجتماعية والهيكلية والبشرية والحوكمة والبيئية والاقتصادية والمالية، ويؤكد على الشراكات بين الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى.

يبدو أن إطار التنمية الشاملة، ظاهريًا، يمنح أفقر الفقراء صوتًا أكبر في صياغة سياسات التنمية في بلدانهم، ومع ذلك، يكشف فحص تنفيذ إطار التنمية الشاملة في العديد من البلدان التجريبية، أنه يستخدم في أغلب الأحيان باعتباره، أداة لتحسين العلاقات بين حكومات تلك البلدان والجهات المانحة الدولية للتنمية؛ وفقًا للقانون الجزئي ونظرية التنمية، ما لم تدفع الدول الاهتمام بالمجتمع المدني، ولا سيما أفقر الفقراء فإن سياسة التنمية محكوم عليها بالفشل.

- **وكتعريف إجرائي** يمكن القول، أن التنمية الشاملة هي عبارة عن عملية تمتاز بالتخطيط الإداري، تهدف إلى إيجاد مجموعة من التحوّلات الهيكلية والجوهرية والأساسية في كافة المجالات الحياتية، وذلك من خلال تحفيز الجهود خاصة لدى الأفراد الواعين والمبدعين، وتوظيفها ودفعهم لإبراز طاقاتهم الإنتاجية، وذلك بتظافر جهود الجميع، من حكومات وأفراد ومؤسسات خاصة وعامة.

[1] موقع المرسال، مفهوم التنمية الشاملة وأهدافها،https://www.almrsal.com

[2] Richard Cameron Blake,The World Banks Dreft comprehensive development framework

- الفرع الثاني: أهداف التنمية الشاملة[1]:

تهدف التنمية الشاملة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك في قطاعات متعددة منها:

القطاع الاقتصادي: تعمل التنمية الشاملة على التخلص من الفقر ومعالجة أسبابه، والتخلص من البطالة بتوفير فرص وأماكن للعمل، كما تجعل من العدالة والمساواة عاملا أساسيا في توزيع الثروات القومية، وتسعى التنمية الشاملة لزيادة الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة، وذلك بإيجاد الحلول المناسبة لزيادة الاستثمارات، وضمان حق المواطن في الحصول على حياة كريمة.

على الصعيد الاجتماعي: تعمل التنمية الشاملة على تنمية العنصر البشري، وزيادة قدراته ومهاراته وتحقيق الرفاهية، وزيادة الوعي والثقافة لدى المواطنين ومحو الأمية، وذلك بنشر المعرفة، والحرص على زيادة الخبراء والعلماء وأصحاب الكفاءات، وتهدف إلى إثراء حياة الأفراد[2]، من خلال توسيع الأفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب والتهميش، وتسعى لتخفيض المعاناة من الفقر والمرض وليس إطالة الأعمار وإنما تحسين جودة ونوعية الحياة.

على المستوى السياسي: فتهدف التنمية الشاملة إلى المحافظة على كيان الدولة، وزيادة قوتها والحفاظ على استقلاليتها، وذلك حتى تكون قادرة داخليا وخارجيا على مجابهة مختلف التهديدات والتحديات الخارجية، مع وضع الميكانزمات والسياسات الفعالة

[1] قحطان، التنمية الشاملة تهيئة المتطلبات ومواجهة التحديات.

[2] بوبيبة، نظريات وسياسات التنمية،14

اتجاهها، بالإضافة إلى ضمان ومنح حقوق التعبير عن الرأي لأفراد المجتمع، وتفعيل التشاركية في صناعة القرار.

الفرع الثالث: سبل ومتطلبات تحقيق التنمية الشاملة[1]:

أولا: على مستوى الفرد والمجتمع:

يجب توجيه الجهود والسياسات للعمل على إحداث التغيرات التالية:

العمل على تفعيل القيم الأصلية في المجتمع الخادمة للفرد والمجتمع، مع ضمان التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة على مستوى الأسرة، المدرسة، الإعلام.

العمل على المستوى التعليمي والمعرفي والتثقيفي للأفراد، من خلال العمل على رفعه وتحسينه.

ترسيخ قيم وروح المواطنة لدى أبناء المجتمع.

تشجيع ودعم المبادرات الفردية المنتجة والنافعة، إضافة إلى الاهتمام والتحفيز على العمل الجماعي.

ثانيا: على مستوى المؤسسات: يتطلب السعي لتحقيق ما يأتي:

إصلاح النظام السياسي العام، واستكمال بناء مؤسسات الدولة الدستورية والقانونية، ليكون مقدمة لإصلاح الأنظمة الأخرى.

تدعيم دولة القانون من خلال إقامة أسس ودعائم وترسانة قانونية[2] وذلك خلال إنشاء نظام قانوني مدعم بترسانة قانونية وتشريعية حديثة وملائمة تتماشى مع متطلبات البيئة المناسبة لتحقيق التنمية الشاملة، سيادة القانون، فصل السلطات، استقلالية القضاء).

[1] قحطان حسين طاهر، التنمية الشاملة تهيئة المتطلبات ومواجهة التحديات

[2] نفس المرجع

– وضع ورسم السياسات العامة بموضوعية، والعمل على تنفيذها بدقة وبأساليب ناجحة.

– تنمية الكفاءات وبناء قدرات موظفي الدولة وتأهيل الموارد البشرية في جميع القطاعات، من خلال الدورات التكوينية ودورات تحسين المستوى والرسكلة.

في مجال التنمية الشاملة، سجلت الكثير من البلدان نجاحات تنموية مبهرة وحققت معدلات نمو مرتفعة، وتفوقت في الانجازات المسجلة على كافة الميادين، ولم تكتف برفع مستوى الدخل القومي فحسب، بل صارت جوانب الحياة الاجتماعية لأفرادها كالصحة والتعليم وحقوق الإنسان وصارت مضرب المثل.

متطلبات تحقيق التنمية الشاملة[1]:

1– توافر الإرادة السياسية: تعتبر الإرادة السياسية الحقيقة، عاملا مهما وأساسيا في تحقيق التنمية الشاملة، فتوفرها لدى الحكومة سواء لدى القادة أو من يشترك معهم وصناع القرار بصفة عامة في إدارة الدولة وتسيير شؤونها، هي الحافز والدافع الأساسي باتجاه العمل الجاد نحو تغيير الواقع السيئ إلى آخر مزدهر، فبدون الإرادة والعزم والتصميم لا يمكن تحقيق النجاح المرغوب والهدف المسطر.

2– وضع خطة: يجب على الحكومات وصناع القرار وضع ورسم خطة عمل وإستراتيجية خاصة بالتنمية تتسم بالواقعية وإمكانية التحقيق والتجسيد، من خلال هذه الخطة يجب أخذ قدرات الدولة وإمكانات الدولة بعين الاعتبار، سواء كانت موارد مالية وبشرية، ومن الشروط الضرورية في الخطة، أن تكون شاملة لجميع جوانب ومناحي الحياة ولا تقتصر على القضايا ذات الأولية فقط، وأن يكون تنفيذها محدد بمواعيد

[1] نفس المرجع.

وجداول تفصيلية وأي تخطيط إستراتيجي للمستقبل، مع الآخذ بالحسبان أي حالات طارئة، قد يحدث خاصة لما تكون الخطة ذات بعد طويل المدى.

3- ضمان توفير رأس المال الكافي: ضرورة توفير الميزانية المالية والدعم المالي لتمويل جميع نشاطات وعمليات تحقيق التنمية، فبلا ميزانية وتمويل لا يمكن بأي شكل من الأشكال الحديث عن التنمية الشاملة، بالإضافة إلى رأس المال يجب أن يتميز العنصر البشري العامل بالكفاءة.

والجودة والتكوين العالي حتى تتمكن من أداء مهام ونشاطات التنمية بتميز واحترافية

4- مجتمع مدني حقيقي فاعل: ومؤثر وقادر على متابعة وتقييم أداء الحكومة التنفيذية بل والمساهمة معها في تحقيق التنمية الشاملة، مجتمع مدني له القدرة علي توعية المواطنين بحقوقهم وكيفية المشاركة في عمليات التقييم الدورية للخطة التنموية وتحقيق مبدأ المساءلة الاجتماعية لجميع الأطراف المشاركة في تنفيذها.

5- قطاع خاص وطني وقوي: يتمتع باستقلالية مالية ويعمل من أجل تحقيق مصالح الدولة والشعب بتشاركية وفعالية[1]، لا يتميز بالانتهازية وضمان الربح وفقط، فأي خطة تنمية لا يتحقق لها النجاح، إلا إذا كان القطاع الخاص يؤمن بمسئوليته الاجتماعية عن تنمية المجتمع الذي يعمل فيه، والمشاركة في مشاريع تنموية حقيقية.

6- توافر الدعم الدولي: غير المشروط من الدول والمنظمات الدولية، لأن غياب هذا الدعم ربما يزيد من التحديات التي قد تعرقل عملية التنمية الشاملة، وذلك بسبب تشابك وتداخل المصالح الدولية وخصوصا في مجال التجارة وحركة رأس المال والتخطيط الاقتصادي، ومن شأن هذا الدعم الدولي أن يمهد لحالة من الاستقرار السياسي

[1] نفس المرجع.

والاقتصادي للدولة المخططة للتنمية الشاملة، وبالخصوص عندما لا يكون هذا الدعم مشروطا ويضمن احترام الاستقلال السياسي، وعدم تدخل الدول والمنظمات الداعمة في الشؤون الداخلية للدولة، الساعية نحو التنمية.

7- ترتيب الأولويات والقطاعات الأكثر أهمية ثم التدرج، اذ يصعب تحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات ودفعة واحدة، بل يجب تجزئتها من خلال البدء بتنمية القطاعات من الأهم إلى المهم وبشكل متتابع وصولا إلى تنمية جميع القطاعات، وهذا لأنه يصعب توفير الإمكانات المالية اللازمة لتنمية كل القطاعات في عملية واحدة.

وختاما، أن غياب التنمية الشاملة وخصوصا في بعديها الاجتماعي والاقتصادي، يؤدي إلى ضعف وأحيانا فشل عملية بناء الدولة، ويعجل في بروز المشكلات ويضعف علاقة الحكومة بالمواطن، وتسود الكثير من السلوكيات المتمردة على الواقع، ويفقد القانون هيبته واحترامه بين المواطنين.

إن غياب التنمية، يسهم في استمرار معاناة المواطنين من الفقر والتخلف وانعدام الخدمات، وهذا يقضي على الشعور بالمواطنة لدى الفرد، لأنه لا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بإنشاء دولة الإنسان، تلك الدولة التي تضمن للإنسان وسائل العيش الكريم من أمن وخدمات ورفاهية وحرية.

انطلاقا من تعريف التنمية على انها "التحرر من العوز" او توفير الظروف الموضوعية كلها لضمان حياة كريمة للبشر، عن طريق توفير وضمان تلبية احتياجاتهم ومطالبهم الأساسية. اصبح الربط بين الأمن باعتباره اهم القيم والمطالب الأساسية والمؤثرة والضرورية في الوقت ذاته على حياة الانسان–والتنمية حتميا، وهو التصور الذي قدمه رواد مدرسة الحاجة أمثال ازار Azar وبورتون Burtonحينما

ربطوا بين درجة نجاح الدولة في كفاية وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين (من طعام ورعاية واستقرار ومشاركة سياسية ....الخ) وانخفاض وتيرة انفجار الصراعات الاجتماعية الممتدة في العالم النامي[1]. وهذه هي القاعده التي ستبنى عليها تصورات تحويل النزاعات.

المبحث الثاني: الحركيات السببية للظاهرة النزاعية وفق التصورات النظرية:

إن تعقد وتشابك الأسباب والدوافع التي تولد الصراع وتنوعها وتداخلها، دفعت العلماء إلى البحث عن نظريات توفر قواعد عامّة لتفسير حدوث الصراعات، أو الحروب، وقد تنوعت هذه النظريات، وتباينت أو تداخلت فيما بينها، بشكل واسع لدرجة أن بعض الباحثين، يشير إلى أن كل عالم في مجال السلام، والحرب يجد إطارا مختلفا لفهم أسباب العنف المنظم.

المطلب الأول: النظريات الجزئية المفسرة للظاهرة النزاعية:

يعتبر العدوان محور ومركز التحليل الجزئي لدراسة النزاعات، المتمثل في السلوك الظاهر والملاحظ الهادف نحو إيقاع الأذى أو الضرر بفرد أو أي شيء آخر[2] ومن بين أهم المسلمات السلوكية هو الجعل من طبيعة البشر وسلوكه النفسي سببا رئيسيا ومباشرا للحرب، تسعى المدرسة السلوكية إلى تحديد ما إذا كان البشر يملكون الخصائص البيولوجية أو النفسية التي من شأنها أن تجعلهم ميالين للنزاع والعدوان، من بين هذه النظريات نجد:

[1] احمد محمد أبو زيد، "التنمية والأمن ارتباطات نظرية" .في احمد محمد أبو زيد، واخرون النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية.(المركز العربي للاحاث ودراسة السياسات.2013)245.

[2] تعريف العدوان في علم النفس وتعديل سلوك العدوان، https://www.m3elumat.com

الفرع الأول: نظرية فطرة العدوان – النظرية النفسية أو السيكولوجية– :

اعتبرت هذه النظرية أن العدوان، هو من الأمور الفطرية والغريزية التي تولد مع الإنسان، وهو متأصل فيه.

فالعدوانية والعنف حسب سيغموند فرويد[1] تنشأ، نتيجة عرقلة الغرائز الحيوية الأساسية واعتبر أن العنف لم يكن حتميا ولا فطريا ولكنه يتولد من سوء الإدارة العاطفية.

ومنه فإن السلوك العدواني يمثل مخرجا أو منفذا للطاقات التدميرية، وتعتبر النظريات النفسية من أهم المداخل، التي اهتمت بتحليل ومعالجة ظاهرة النزاع، واحتلت بذلك مكانة متميزة في هذا المجال، بل يذهب دعاة هذه النظريات، بعيدا أحيانا في تصويرهم لأهمية العامل النفسي وتفسر هذه النظريات النفسية ظاهرة الصراع من خلال مجموعة من الدوافع، والعوامل النفسية للقائد أو صانع القرار لدى أطراف الصراع[2]، مثل الرغبة في التسلط، والسيطرة أو الحقد والكراهية، النزاعات العدوانية، الثأر والانتقام، الإحباط وخيبة الأمل، الانطباعات والصور الذهنية، انفعالات نفسية وغيرها من العوامل والدوافع النفسية .

الفرع الثاني: نظرية الحاجات الأساسية) الإنسانية) .

تُعتبر هذه النظرية، من أكثر النظريات التي تلقى اهتماماً وجدلاً في تفسير أسباب الصراعات هذا المدخل يقوم، على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية، يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان، أن احتياجاته الأساسية سواء المتطلبات الجسدية أو الاجتماعية أو النفسية والعقلية، لا يمكن

[1] العدوان: الأسباب، النظريات الأنواع والاضطرابات، https://ar.warbletoncouncil.org/agresividad

[2] سامي ابراهيم خزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات(قطر ،مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2014) .

إشباعها أو أن هناك أطراف أخرى تسعى وتقف حائلا أمام تحقيقها وإشباعها،[1]والعنف في هذه الحالة يصير ملجأ ووسيلة لتوفير هذه الحاجات، وضرورة إشباع هذه الاحتياجات الأساسية، يساهم في اللجوء إلى استخدام العنف والقوة في حال لم تستطع الدولة تلبية هذه الاحتياجات، وهنا تتسم الظاهرة الناعية بالعنف الشديد، لان عامل البقاء والحياة يصبح على المحك، ويكون غير قابل للمساومة، ويشير هذا المدخل أن التنكر للاحتياجات الجماعية، سيفضي بصورة شبه مؤكدة إلى صراع اجتماعي وهنا سيكون أمرا لا شك فيه، بأن إسقاط احتياجات إنسانية لمجموعة إثنية سيؤدي إلى وقوع عنف شديد واقتتالات ومواجهات عنيفة ودموية، تهدف إلى تحقيق احتياجاتها وبقاء هذه الجماعات، ومن أهم المفكرين الذين تبنوا أفكار هذه النظرية نجد جون بورتون JOHN BURTON ويوهان غالتونغ وادوارد عازار وفي هذا الإطار، قام ماسلو بوضع بما يسمى هرمية الحاجات الإنسانية[2] أثناء دراسته للصراعات طويلة الأمد والمدة حيث تتلخص هذه الحاجات كما يراها ماسلو، في الحاجات الفيسيولوجية كالماء والهواء والغذاء، وحاجات الأمان وحاجات التصور الذاتي، كالثقة والسيادة والقوة، إضافة إلى حاجات تحقيق الذات، والحاجة إلى الطمأنينة والمحبة.

الفرع الثالث: نظرية الحرمان النسبي:

تستند هذه النظرية، إلى جانب آخر من الحاجات الإنسانية، وتسمى" نظرية الحرمان النسبي"، كونها ترتبط بالحاجات والثورة، والحرمان النسبي مصطلح استعمله STOUFFER لأول مرة سنة 1949 عندما أراد تفسير سلسلة من العلاقات غير المتوقعة، بين مشاعر الرضى لدى الجندي الأمريكي وبين وضعه في الجيش، كما

[1] نفس المرجع، 136

[2] نفس المرجع.

يعرفه جير سنة 1970 بأنه إدراك الفرد بالتناقض بين توقعاته وقدرته المتعلقة بالقيم[1] ترى هذه النظرية ، أن الدوافع والأسباب، التي تؤدي إلى حدوث الثورات، أو التمرد والعنف السياسي، أو الاجتماعي، ناتجة عن حدوث حالة من الإحباط، التي تنتج عن عدم تلبية حاجات هامة وضرورية للجماعات، أو كيانات مجتمعية معينة[2]،مثل الحرمان من المشاركة السياسية أو الحريات الأساسية، و الحرمان النسبي حسب تيد جكير،**Ted Gurr** الذي يعد واحد من منظري نظرية الحرمان النسبي، عبارة عن وسيلة ميزتها التنظيم، تقوم بالعمل على تأجيج النزاعات وتصعيدها إلى مراحل خطيرة وعنيفة ومضمون هذه النظرية، يتمثل في الربط بين سقف التوقعات، وسقف المطالب تجاه تحقيق حياة أفضل من حيث توفير الظروف الفضلى والاحتياجات .

كما تربط هذه النظرية بين الأداء، أو التحقق الفعال لهذه الظروف، أو الاحتياجات والإمكانيات الفعلية للتحقق لهذه التوقعات، وإن اتساع حجم الفجوة بين التوقعات والأداء الفعلي، هو الذي يؤدي، أو يخلق الظروف التي تدفع باتجاه؛ حدوث الاضطرابات والعنف. [3]

المطلب الثاني: النظريات الكلية لتفسير الظاهرة النزاعية:

يشمل هذا المطلب على النطريات التي فسرت الواقع الدولي من منظور كلي ومن أهمها:

الفرع الأول: المقاربة الاثنــو – واقعية:

ضمن هذه المقاربة، دعا الكثير من المنظرين والمفكرين، وبالنظر للمعايير والمعطيات والتغيرات الدولية الجديدة، التي حدثت على مستوى النظام الدولي، خاصة

[1] هيبة غربي، نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف ، مجلة الدراسات الإستراتيجية والفرص ، المجلد الأول ، العدد الرابع ، (جانفي 2020) ، 32

[2] ابراهيم خزندار، ادارة الصراعات وفض النزاعات

[3] نفس المرجع.

بعد نهاية الحرب الباردة، التي من بينها بروز تهديدات جديدة وتغير في نوعية وكثرة الفواعل الدولية، وهنا اقترح البعض انطلاقا من المنطق الغرامشي، وجوب تجاوز الواقعية للإطار الدولاتي، ودراسة ما يحدث داخل الدولة[1]، حيث دعا واقترح المفكر ليفي صقل تعديل النظريات بشكل يسهل ويوضح فهم الوضع الدولي الجديد، يعتبر الخوف ركيزة أساسية ومعيارا أساسيا في تحليل الاثنو – واقعيون للصراعات الاثنية.

وهنا ميز David Lake بين نوعين من الخوف، الخوف الذي من الممكن أن يتعرض للاستيعاب من قبل الثقافة المهيمنة، والخوف المتعلق بالخشية على السلامة الجسدية والحياة والبقاء، ويمكن حدوث الخوف بالنظر لحالة الفوضى، فعندما تكون الدولة منهارة وهشة لا تستطيع بذلك التدخل لإحلال وفرض النظام بين الجماعات الاثنية، وهنا تتولد وتظهر الفوضى بصورة أشد وضوحا، ووفقا لـ لاك يمكن أن تكون الفوضى في حد ذاتها مفتعلا سببه عدم رغبة الدولة في فرض النظام، خاصة لما تنحاز إلى مجموعة اثنية على حساب أخرى، لذا فالتوترات الاثنية تولد الخوف الذي ينتج بدوره بفعل حالة الفوضى، التي ينتج عنها ما يعرف بالمعضلة أو المأزق الأمني. وهنا وجب الإشارة، إلى أن المعضلة الأمنية، تعد من بين أهم المفاهيم الرئيسية والثابتة للواقعية، التي من خلالها يمكن التنبؤ وشرح النزاع، إلا أن طبيعة الفواعل الدولية تغيرت بالنسبة للتيار الاثنو واقعي، وهذا هو جوهر الاختلاف بن الواقعية والاثنو واقعية، فالانتقال الانطولوجي بجعل الجماعات الاثنية، هي الأساس والمحرك ويجعلها المتحكم الرئيسي في البيئة السياسية بدل الدولة.

[1] محمد شاعة،" المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 31، الجزء الرابع (2020/02/19)، 176

وفي تفسير وشرح شدة المعضلة الأمنية في النزاع الاثني، وضع باري بوزن POSEN[1]، أربعة أسباب رئيسية منها أن هناك صعوبة في التفريق بين القدرات الهجومية والدفاعية للمجموعات الاثنية، وان هناك دوما أولوية للهجوم على الدفاع وصعوبة التفريق بين توطيد وترسيخ دولة تركز على الهوية الاثنية مع إنشاء قوة عسكرية فعالة، كثرة الحساسية عند النظر وإدراك الأخر خاصة عندما تنهار الدولة المتعددة الاثنيات، ويكون التفسير مثير للقلق.

الفرع الثاني: النظريــة الليبراليــة :

اعتبر مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل، مثل النظم السياسية، نوع النخبة، بنيات الطبقة وعملية اتخاذ القرارات، يجب ألا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول. ويؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاثة عوامل في التقارب بين الشعوب :التجارة والديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسساتية .

وحسب جوزيف ناي فإن عقلانية الدولة[2]، ستدفعها لحل مشكلاتها بالتعاون الدولي، مع شركائها الذين تتفاعل معهم بشبكة معقدة ومتنوعة من المستويات، من دول وغير دول، وهذا ما سيعظم ويزيد المنافع للكل، كما أكد على أهمية التجارة، النـي تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها، على نحو يجعل الحرب في أقل خيار لدى أجندات هذه الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تحويل في نظرة الدول للفرص السانحة والمتوفرة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير جذري في عقلية وتفكير الشعوب التي ستصبح تواقة للسلم بدل اللجوء إلى العنف والحرب.

---

[1] نفس المرجع، 177.

[2] وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، الأردن، الجامعة الأردنية مجلة الدراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد1، (2015).

من وجهة نظر الليبراليون، فان السبيل الوحيد لدفع الدول عن التخلي عن استخدام القوة والعنف وتبني المواقف النزاعية، هو المصالح والاعتمادات الاقتصادية المشتركة والمتبادلة، لان حالة الرفاهية الموجودة عند الطرفين تصبح مهددة فيما يرى اتجاه آخر – ينسب للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون[1]– أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحاً للسلام العالمي، وان الدول المتبنية للنظام الديمقراطي تكون ميالة للسلام والتعاون أكثر من تلك القمعية والمتسلطة، وهنا افترض بعض الليبراليين –وتحديدا أصحاب نظرية السلام الديمقراطي –أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها وهناك اتجاه ثالث وهو الأحدث، يرى أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي يمكنها محاربة والتغلب على رغبة الدول في تحقيق مصالحها وفق مبدأ الأنانية والمصلحة وذلك عن طريق تشجيع التعاون الدائم على حساب التعاون المبني على المصالح الأنانية

فالحرب حسب هؤلاء، هي نتاج للتناقضات الفكرية والسياسية والحضارية، وأن تطبيق الشعوب للديمقراطية، سوف يسمح لها بتخفيف هذه التناقضات، لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسؤولة تجعلها أكثر تقديرا للمخاطر والتسرع، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية تمتاز بالرعونة والطيش طالما انها تتبنى تفكير فرد واحد او جماعة متسلطة ومغرورة، لذلك فخيار الحرب يكون سهلا.

فقد أعطى كانط، أهمية كبيرة لدور القيم المشتركة بين الشعوب، في الحيلولة دون نشوب الحروب، فالدول الديمقراطية ملتزمة بمبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الانسان[2]، من خلال تأسيس نظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات، قواعد

[1] حسبان شكري خليل نزال، النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجا(رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، فلسطين ، جامعة بيرزنت، كلية الدراسات العليا،2010/02/04)،20

[2] عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية ،108

القانون وحكومة تمثيلية أن مواطني المنظومة الليبرالية، يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الأخرى، لأنها تمثل مجتمعها" فعلى الصعيد الداخلي، الجمهورية العادلة والتي تعتمد على الوفاق العام، تنظر إلى الجمهوريات الأخرى المنتخبة، على أنها عادلة وتستحق الاحترام والمعاملة الحسنة.

المبحث الثالث: تحويل النزاع وفق التصورات النظرية.

إن النظرية المميزة لتحويل الصراع آخذة في الظهور، ومع ذلك، تم الملاحظة أن هذه النظرية الجديدة، تعتمد على العديد من المفاهيم المألوفة لإدارة الصراع وحل النزاعات وأنها تستند أيضًا إلى نفس تقليد التنظير حول الصراع[1]، حيث من الأفضل ألا يُنظر إليه على أنه نهج جديد كليًا، ولكن بدلاً من ذلك باعتباره إعادة تصور للحقل، من أجل جعله أكثر ارتباطًا بالصراعات المعاصرة.

تتطلب بعض التغييرات الحاسمة في طبيعة الصراع، إعادة صياغة المفاهيم، فمعظم النزاعات العنيفة المعاصرة غير متكافئة، وتتميز بعدم المساواة في القوة والمكانة[2]، فإن العديد من النزاعات المؤقتة طويلة الأمد تتقاطع بشكل متكرر مع العنف والخروج منه كما تشوه النزاعات التي طال أمدها المجتمعات والاقتصادات والمناطق التي تقع فيها مما يخلق حالات طوارئ معقدة.

يجادل منظرو تحويل الصراع، بأن النزاعات المعاصرة، تتطلب أكثر من إعادة صياغة المواقف و تحديد النتائج المربحة للجانبين، قد تم تضمين هيكل الأحزاب والعلاقات في نمط من العلاقات المتضاربة التي تمتد إلى ما بعد موقع معين للنزاع وبالتالي فإن تحويل الصراع هو عملية إشراك وتحويل العلاقات والمصالح والخطابات

[1] Johannes Botes,conflict transformation a debate over semantics
[2] Hugh Miall,conflict transformation a multi dimensional task (Germany, Berghof research center, Aug 2004),3

إذا لزم الأمر فإن دستور المجتمع نفسه يدعم استمرار الصراع العنيف[1]، يُنظر إلى الصراع البناء على أنه عامل حيوي أو محفز للتغيير، الأشخاص داخل أطراف النزاع، داخل المجتمع أو المنطقة المتأثرة، والأجانب الذين لديهم الموارد البشرية والمادية ذات الصلة، جميعها لها أدوار تكميلية لتلعبها في عملية بناء السلام على المدى الطويل، كما يعترف بأن النزاعات تتحول تدريجياً، من خلال سلسلة من التغييرات الأصغر أو الأكبر، بالإضافة إلى خطوات محددة يمكن أن تؤدي بواسطتها، مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة أدوارًا مهمة، وفي هذا الإطار، تم وضع جملة من النظريات أو المداخل المتعددة لتحويل النزاعات حيث يمكن أن نجملها في مايأتي :

المطلب الأول: تحويل النزاع عند يوهان غالتونج*:

بعض الأفكار الرئيسية التي طرحها مفكر السلام العالمي يوهان جالتونج هي: العنف المباشر والبنيوي والثقافي، تحويل الصراع بالوسائل السلمية (طريقة التعالي)، وغالبًا ما يشير غالتونغ إلى دورة حياة السلام والنزاع السلبي مقابل الإيجابي، ومستويات العلاقات الهيكلية والمؤسسية والفردية والإجرائية والسياسية

[1] ibidem

*وُلد يوهان فنسنت غالتونغ ، المؤسس الرئيسي لدراسات السلام والصراع ، في أوسلو في 24 أكتوبر 1930 في أسرة أطباء ، عند ولادته هنأ أحدهم والديه قائلاً: "اليوم ولد طبيب جديد" أصبح يوهان بالفعل طبيبًا من نوع أخر ، حيث اخترع التشخيص والعلاج للمجتمعات المرضية والمتأزمة ككل، تم تعزيز سعي يوهان لأبحاث السلام بشكل أكبر عندما طلب من أمين مكتبة المكتبة المركزية في السويد الحصول على كتب حول أبحاث السلام ، لكن لم يكن لديهم أي كتب وهكذا ، قرر العمل على مثل هذا الانضباط المفقود "البحث من أجل السلام" وكرس حياته كلها من أجل السلام والحرية.

الفرع الأول: مبادىء عملية تحويل النزاع عند غالتونغ:

وفقًا لــ Johan Galtung، فإن نظرية وممارسة تحويل الصراع، والعملية تشتمل على عدة نقاط وهي[1]:

التحرر من الرغبة والخوف:

– في أوائل سنة 1969، بينما كان غالتونغ يعمل في مركز دراسات غاندي في فاراناسي بالهند، لاحظ أن المتشردين ينامون في الشوارع، وأطفالًا يعانون من الجوع، ومرضى ينتظرون الموت، إن نقص الاحتياجات الأساسية كحقوق أساسية وتحرر أساسي من الخوف أذهلهم بما لا يقل عن جرائم العنف أو الحرب، كان الوضع عبارة عن موت بطيء من الجوع والأمراض التي يمكن الوقاية منها والشفاء منها، حدث ذلك في ظل غياب الحرية والديمقراطية الليبرالية لمساعدة حياة الناس[2]، إذا تم توزيع دخل الفرد أو موارد الدولة بالتساوي بين الناس في جميع الولايات في الهند، كان من الممكن إنقاذ 14 مليون شخص خلال المجاعة في عام 1965.

لاحظ غالتونغ أن ما مجموعه 140.000 شخص ماتوا في الحروب الدولية والأهلية خلال نفس العام، في هذه الحالة، كان فهمه هو أن مرادف العنف الهيكلي هو المجاعة والجوع الذي يزيد على الأقل مائة مرة عن العنف المباشر، قال غالتونغ عن التحرر من الفاقة "لا في حياة الأفراد ولا في حياة الأمم يجب أن تظل الاحتياجات الأساسية غير مرضية وبالتالي، تمت الإشارة بشكل أساسي إلى احتياجات مثل الجوع والعطش والمأوى والجنس والأمن الأساسي، حول التحرر من الخوف، رأى غالتونغ أن

[1] Bishnu Pathak, johan Galtungs conflict transformation theory, https://www.academia.edu

[2] ibidem

الأفراد والأمم يتوقعون باحتمالية عالية نسبيًا حدثًا سلبيًا كبيرًا سيحدث في المستقبل، حدثًا ذا فائدة سلبية عالية نسبيًا، وهذا التوقع يهيمن على حياتهم ووجودهم .

رأى غالتونغ أن التحرر من الفاقة يتضمن الأمن البشري، والقضاء على الجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل، وتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والحد من وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، وغيرها من الأمراض التي يمكن الوقاية منها والشفاء منها، هذا التحرر من الفاقة يصب حسبه في خانة الجيل الثاني من حقوق الإنسان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

حرية التجربة:

جرب Galtung العديد من مفاهيم العلامات التجارية، مثل مثلث الموقف والسلوك والتناقض (ABC) تصنيف استراتيجيات السلام إلى حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام، والعنف المباشر والهيكلي والثقافي، الذي تم استخدامه على نطاق واسع كدورة أكاديمية في العلاقات الدولية ودراسات السلام ودراسات التنمية، وأصبحت لغة رسمية للأمم المتحدة، تجربة غالتونغ للسلام هي عمل أو إجراء ابتكاري وعلمي[2]، يوضح الحقيقة المعروفة، بأن التماسك الاجتماعي والوئام يتم الحفاظ عليهما من خلال القانون والنظام، فحص Galtung صحة هذه الفرضية لتجنب العنف المنظم من خلال التعاون الجماعي والتكامل بين البشر.

كما وضع غالتونغ، لتحويل الصراع بالوسائل السلمية، نهجًا يتشكل من ثلاث خطوات وهي[3]:

[1] ibidem
[2] ibidem
[3] ibidem

بناء الثقة: يجب على الوسيط أولاً فهم أهداف ومخاوف ومخاوف الأطراف المتنازعة التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالمسار لكسب ثقتهم.

علاقات المعاملة بالمثل: يجب أن يمنح الوسيط الوقت للتمييز بين الأهداف المشروعة وغير المشروعة والاحتياجات الإنسانية لكلا الطرفين. يجب أن يلعب تقرير المصير للوسيط دورًا محوريًا في تحسين علاقات المعاملة بالمثل معه.

تحديد الفجوة: يجب على الوسيط محاولة سد الفجوة بين جميع الأهداف المشروعة ولكن تبدو متناقضة للأحزاب من خلال الحلول المرغوبة والمقبولة للطرفين لمستقبل مستدام يجسد الإبداع والتعاطف واللاعنف، وبناء واقع جديد.

الفرع الثاني: العنف الهيكلي عند غالتونغ:

حسب غالتونغ Galtung أن العنف يدوس على احتياجات الإنسان الأساسية وحقوقه وحرياته الأساسية، يتسبب العنف الهيكلي في عنف مباشر، كما أن العنف المباشر يعزز العنف الهيكلي المترابط على الآخر، نص معهد غالتونغ على أن العنف الهيكلي، هو سلوك جسدي أو عاطفي أو لفظي أو مؤسسي أو روحي، العنف الهيكلي هو السبب الجذري للاختلاف[1] بين واقع الناس المحتمل، وظروفهم الفعلية، على سبيل المثال قد يكون متوسط العمر المتوقع المحتمل في عموم السكان أطول بكثير من متوسط العمر المتوقع الفعلي لافراد الفئات المحرومة، بسبب عوامل مثل العنصرية، وعدم المساواة أو التمييز على أساس الجنس، وهنا فان التناقض بين العمر المتوقع المحتمل والفعلي ناتج عن العنف الهيكلي، شدد غالتونغ Galtung على أن العنف الهيكلي هو سبب للوفاة المبكرة والإعاقة، التي يمكن تجنبها والتي أثرت على الناس

[1] ماهو العنف الهيكلي، https://ar.lifhackk.com/75-structural-violence

في مختلف الهياكل الاجتماعية، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالظلم الاجتماعي، وأن هناك علاقة بين العنف المباشر والهيكلي والثقافي كمثلث عنف.

ربط غالتونغ Galtung العنف الهيكلي، بالسيطرة السياسية لمجموعة اجتماعية واحدة على الآخرين: النخبوية، والتمركز العرقي والعنصرية، وكذلك بالقمع الطبقي، والجنس والقمع المرتبط بالعمر وما إلى ذلك، حيث هنا يقيد النظام الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة، إلى جانب ذلك، يشير العنف إلى قمع جسدي أو نفسي كامن أو ظاهر مقصود أو غير مقصود لمشاعر البشر، ذكر غالتونغ أن العنف الثقافي يجمع العنف المباشر والهيكلي، مع العنف الشرعي والداخلي، وركز غالتونغ على العنف الثلاثي المباشر– البنيوي–الثقافي الذي يتناقض مع العقل البشري.

يساعد التحرر من العنف الهيكلي، بالتأكيد على استعادة السلام والحفاظ عليه، إنه يعزز السلام الإيجابي[1]، لدفع المجتمع نحو عدالة عادلة وتحويل الصراع بالوسائل السلمية، يعزز التحرر من العنف الهيكلي الحوار وخطاب المناقشة من أجل السلام لإزالة العنف الجسدي والعاطفي على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والمؤسسات والدولة، التحرر من العنف الهيكلي يحافظ على السلام والهدوء، من خلال الدعوة إلى التحرر من الاستغلال والقمع والفصل.

رأى غالتونغ Galtung أن جوهر نظريته TRANSCEND، لا تركز فقط على تحديد المذنبين ومعاقبتهم على عكس العملية القانونية التقليدية، ولكن ضرورة خلق واقع جديد موات جذاب وإبداع مقبول لجميع المشاركين في النزاع[2]، وجب أن يكون ذلك قابلاً للتطبيق على جميع المستويات الأسرية، والمجتمعية، والمؤسسية داخلها وخارجها.

[1] Bishnu Pathak, johan Galtungs conflict transformation theory.
[2] ibidem

المطلب الثاني: تحويل النزاع عند جون بول ليدراخ (النهج التحويلي للصراع):

اقترح جون بول ليدراخ JOHN PAUL LEDERACH تعريفا لتحويل الصراع، على أنه التصور والاستجابة إلى مد وجذر الصراع الاجتماعي كفرص واهبة للحياة[1]، وذلك لخلق عمليات التغيير البناء التي تقلل من العنف، وزيادة العدالة في التفاعل المباشر والهياكل الاجتماعية، والاستجابة لمشاكل الحياة الواقعية، في العلاقات الإنسانية.

الفرع الأول: العدسات التحليلية للصراع:

يركز تحول الصراع حسب LEDERACH على الجوانب الديناميكية للصراع الاجتماعي، في محور النهج التحويلي هو تقارب السياق العلائقي، وجهة نظر الصراع كفرصة، وتشجيع عمليات التغيير الإبداعي، يتضمن هذا النهج، نظرة عرضية للنزاع، حيث حسبه يتم عرض الصراع داخل تدفق وشبكة العلاقات، حيث ترى العدسة التحويلية أن إنشاء "منصات" إبداعية هو آلية لمعالجة قضايا محددة، مع العمل أيضًا على تغيير الهياكل والأنماط الاجتماعية[2].

وفي هذا الصدد قدم جون بول ليدراخ LEDERACH ما يعرف بالعدسات التحليلية للصراع، حيث شبه النظر الى مختلف جوانب الصراع، بالشخص الذي يملك نظارة واشترى لها ثلاث عدسات أو ما أطلق عليه بالعدسات التقدمية.

[1] james,Lederach John Paul, Defining conflict transformation,07/08/2006, http://restorativejustice.org
[2] Heidi Burgess,Conflict Transformation by John Paul Lederach(USA, university of Colorado , October 2003 ,) https://www.beyondintractability

هذا يعني أنه وحسب ليدراخ، في النظارة لدينا ثلاثة أنواع مختلفة من العدسات في نفس الإطار[1]، تساعد إحدى العدسات على التركيز على الأشياء على مسافة كبيرة قد تكون ضبابية لولا ذلك، الثانية تجلب الأشياء الموجودة في المدى الموسط إلى صورة واضحة، والثالثة تساعد في قراءة كتاب مثلا.

وهنا رأى ليدراخLEDERACH ، أنه إذا حاول استخدام العدسة المقربة للرؤية عن بعد، فإن العدسة تأتي بنتائج عكسية وغير مجدية، كل عدسة لها وظيفتها وتعمل على إبراز جانب معين من الواقع، ولكن عندما يتم التركيز على تلك الطبقة من الواقع، يتم وضع طبقات أخرى في حالة ضبابية[2].

ثالثًا، يتم تثبيت العدسات الثلاث معًا في إطار واحد، نحتاج إلى كل من العدسات المختلفة لرؤية جزء معين من الواقع، ونحتاج إلى دمجها لرؤية الصورة كاملة، وبالتالي، نحتاج إلى عدسات تساعدنا في معالجة جوانب محددة من الصراع، بالإضافة إلى إطار عمل يربطها ببعضها البعض من أجل رؤية الصراع ككل.

في هذا الإطار تساءل ليدراخ LEDERACH: ما هي العدسات المفيدة التي تركز على جوانب مختلفة من تعقيد الصراع وفي نفس الوقت تخلق صورة كلية عنه[3]؟ ويقترح كإجابة مايلي:

أولاً، أننا نحن بحاجة إلى عدسة لرؤية الوضع الفوري.

ثانيًا، نحن بحاجة إلى عدسة لنرى ما وراء المشكلات الحالية، ونرى أنماط العلاقات الأعمق التي تشكل سياق الصراع، وهذا يتجاوز إيجاد حل سريع للمشكلة المطروحة، ويسعى إلى معالجة ما يحدث في العلاقات الإنسانية على مستوى أعمق.

[1] ibidem
[2] ibidem
[3] ibidem

ثالثًا، نحتاج إلى عدسة تساعدنا في تصور إطار عمل، يجمع هذه العناصر معًا ويخلق منصة لمعالجة المحتوى والسياق وهيكل العلاقة، من خلال هذه المنصة، يمكن للأطراف أن تبدأ في العثور على ردود وحلول إبداعية.

الفرع الثاني: النهج التحويلي عند ليدراخLEDERACH :

يبدأ النهج التحويلي حسب ليدراخ LEDERACH بقاعدتين استباقيتين[1]:

1- التوجه **الإيجابي نحو الصراع**، والاستعداد للانخراط في الصراع في محاولة لإنتاج التغيير البناء أو النمو، في حين أن الصراع غالبًا ما ينتج عنه دورات طويلة الأمد من الأذى والدمار، فإن مفتاح التحول هو القدرة على تصور الصراع على أنه ينطوي على إمكانية التغيير البناء، من ناحية أخرى، تشير الاستجابة إلى التحيز تجاه المشاركة المباشرة وزيادة الفهم الذي يأتي من تجربة الحياة الواقعية. يمثل كل من "التصور" و "الاستجابة" الطرق التي نوجه بها أنفسنا نحو وجود الصراع في حياتنا وعلاقاتنا ومجتمعاتنا.

المد والجزر: الصراع جزء طبيعي من العلاقات، في حين أن العلاقات تكون أحيانًا هادئة ويمكن التنبؤ بها، إلا أن الأحداث والظروف في أوقات أخرى تولد التوترات وعدم الاستقرار، تسعى وجهة النظر التحويلية، بدلاً من النظر إلى حلقات الصراع المنعزلة، إلى فهم كيفية تضمين هذه الحلقات المعينة في النمط الأكبر للعلاقات لإنسانية.

من ناحية، يرى ليدراخ أن الحياة تعطينا الصراع، وأن الصراع جزء طبيعي من الخبرة والعلاقات الإنسانية، بدلاً من النظر إلى الصراع على أنه تهديد، ترى وجهة النظر

[1] ibidem

التحويلية الصراع فرصة ثمينة للنمو وتزيد من فهمنا لأنفسنا والآخرين، يساعد الصراع على التوقف والتقييم والانتباه.

كما تتمثل قدرة النهج التحويلي، على **عمليات التغيير البناء** وذلك ببناء أشياء جديدة يبدأ تحويل الصراع بهدف مركزي : بناء تغيير بنّاء من الطاقة الناتجة عن الصراع من خلال تركيز هذه الطاقة على العلاقات الأساسية والهياكل الاجتماعية، يمكن إحداث تغييرات بناءة، المفتاح هنا هو نقل الصراع بعيدًا عن العمليات المدمرة ونحو العمليات البناءة، لا تتمثل المهمة الأساسية لتحويل الصراع في إيجاد حلول سريعة للمشاكل الفورية، بل إنشاء منصات إبداعية يمكنها في الوقت نفسه معالجة المشكلات السطحية وتغيير الهياكل الاجتماعية الأساسية وأنماط العلاقات.

يشير تحويل الصراع حسب ليدراخLEDERACH ، إلى أن الحوار هو الوسيلة الأساسية لتعزيز التغيير البناء على جميع المستويات، الحوار ضروري للعدالة والسلام، على المستويين الشخصي والهيكلي، حيث إنها ليست الآلية الوحيدة، لكنها آلية أساسية.

مع ذلك، تعتقد وجهة النظر التحويلية، أن الحوار ضروري لخلق ومعالجة المجالات الاجتماعية والعامة، حيث يتم بناء المؤسسات البشرية والهياكل وأنماط العلاقات، يجب إنشاء العمليات والمساحات بحيث يمكن للناس المشاركة وتشكيل الهياكل التي تنظم حياتهم المجتمعية، على نطاق واسع، هناك حاجة إلى الحوار والتعبير عن الرأي،

والتفاعل البناء معها، والطرق التي يتم بها إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات والطرق التي يتم بها بناء المنظمات والهياكل والاستجابة والتصرف.

ينظر تحول الصراع إلى السلام على أنه متمركز ومتجذر في نوعية العلاقات[1] وهذا يشمل كلاً من التفاعلات والطرق، التي تبنى بها العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بهذا المعنى، السلام هو "بنية عملية"، وهي ظاهرة ديناميكية وقابلة للتكيف ومتغيرة في نفس الوقت، في الجوهر ، بدلاً من رؤية السلام على أنه "حالة نهائية" ثابتة، ينظر تحول الصراع إلى السلام على أنه علاقة تتطور باستمرار يتم تعريفه من خلال الجهود المقصودة لمعالجة الصعود الطبيعي للصراع البشري، من خلال مناهج غير عنيفة تعالج القضايا وتزيد من التفاهم والمساواة والاحترام في العلاقات.

في النهج التحويلي، و بدلاً من التركيز على محتوى ومضمون النزاع، يشير النهج التحويلي إلى أن مفتاح فهم الصراع وتطوير عمليات التغيير الإبداعي، تكمن في رؤية الجوانب الأقل وضوحًا للعلاقة، في حين أن القضايا التي يتشاجر الناس بشأنها مهمة وتتطلب استجابة إبداعية، فإن العلاقات تمثل شبكة من الروابط التي تشكل السياق الأوسع للصراع، ومن سياق العلاقة تنشأ مشكلات معينة وتصبح إما متقلبة أو يتم حلها بسرعة.

الفرع الثالث: أهداف التغيير في تحويل الصراع عند ليدراخ LEDERACH:

من خلال التحول في الصراع الاجتماعي، فان هذا الأخير وحسب ليدراخ LEDERACH يتطور وينتج تغييرات في الأبعاد الشخصية والعلائقية والهيكلية والثقافية[2] للتجربة الإنسانية، يسعى إلى تعزيز العمليات البناءة داخل كل من هذه الأبعاد.

[1] ibidem
[2] Johannes Botes,conflict transformation a debate over semantics

فعلى مستوى الأبعاد الشخصية و التغييرات السلوكية، فيتم وهذا من خلال تقليل الآثار المدمرة للنزاع الاجتماعي، وتعظيم إمكانات النمو الشخصي على المستويات الجسدية والعاطفية والروحية، عن طريق خلق مناخ يسوده التسامح والثقة ومعالجة النزاعات بطرق سلمية بعيدا عن العنف، مثل وسائل الإعلام والمنظمات، والمجتمع المدني وحث الشباب على المشاركة السياسية، وهذا للحد من العنف، وهذا من أجل اكتساب مهارات على القدرة على الاستماع إلى الآخر[1]، والنظر إلى انشغالاته، والتفكير قبل اتخاذ قرار الانفتاح على الحوار وتوعية الأفراد حول حقوقهم وواجباتهم، وتبني الإطار والطريق الايجابي مع تغيير المواقف والسلوكات نحو الأفضل وبايجابية.

أما المستوى العلائقي: التقليل من ضعف الاتصال وضاعف الفهم.

بالنسبة للمستوى الهيكلي فيتم فهم ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع العنيف، تعزيز آليات اللاعنف، تقليل العنف تعزيز الهياكل التي تلبي الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتعظم المشاركة العامة.

وأخيرا على المستوى الثقافي، تحديد وفهم الأنماط الثقافية، التي تساهم في ظهور أشكال التعبير العنيف للنزاع، تحديد الموارد الثقافية للتعامل البناء مع الصراع.

يشير البعد الشخصي إلى التغييرات التي يتم إجراؤها والمطلوبة للفرد، وهذا يشمل الجوانب المعرفية والعاطفية والإدراكية والروحية للتجربة الإنسانية على مدار الصراع، من منظور وصفي، يشير التحول إلى أن الأفراد يتأثرون بالصراع بطرق سلبية وإيجابية، على سبيل المثال، يؤثر الصراع على الصحة الجسدية، واحترام الذات

[1] رياض حمدوش، تطور مفهوم بناء السلام: دراسة في النظرية والمقاربات (مداخلة في مقياس علاقات دولية، كلية العلوم السياسية –جامعة قسنطينة3 الجزائر).

والاستقرار العاطفي[1]، والقدرة على الإدراك بدقة، والنزاهة الروحية، يمثل التحول تدخلاً متعمدًا لتقليل الآثار المدمرة للصراع الاجتماعي، وتعظيم إمكاناته للنمو الفردي، على المستويات الجسدية والعاطفية والروحية.

المطلب الثالث: تصورات نظرية لرسم ملامح السلام.

الفرع الأول: نظرية جين شارب (تقنية النضال اللاعنفي):

يؤكد جين شارب Gene Sharp[2] ، أن الصراع في المجتمع والسياسة أمر لا مفر منه، وهو مرغوب فيه في كثير من الحالات، حيث يمكن حل بعض النزاعات من خلال "طرق معتدلة" مثل التفاوض والحوار والمصالحة، وهي الأساليب التي تتضمن أساسًا التسوية[3]، ومع ذلك فإن هذه الأساليب تكون مجدية فقط، عندما لا تكون القضايا المطروحة على المحك أساسية، في "النزاعات الحادة، تكون القضايا الأساسية على المحك أو يعتقد أنها كذلك، مثل هذه النزاعات يمكن حلها عن طريق التسوية، لأن العنف العدائي قد يتم تطبيقه لفرض القمع أو الظلم أو اتباع نظام غذائي، أو حتى لتهديد البقاء على قيد الحياة.

في ظل هذه الظروف، من غير المعقول السعي إلى حل "يربح فيه الجميع"، قال Sharp في عام 2003 "إن الديكتاتوريين المتوحشين ومرتكبي الإبادة الجماعية لا يستحقون الفوز بأي شيء، لا يمكن القضاء على استخدام العنف في النزاعات عن طريق الاحتجاجات ضد هذا العنف، يقول شارب، إذا لم يكن العنف خيارًا في

[1] Heidi Burgess,Conflict Transformation by John Paul Lederach.

[2] جين ألمر شارب، من مواليد 1928/01/21 بأوهايو وم أ ، عالم سياسي أمريكي ، معروف بكتاباته المكثفة حول النضال اللاعنفي ، توفي 01/28/ 2018

[3] Theories of conflict transformation , http://egyankosh.in/unit 10

النزاعات الحادة "يجب أن تكون هناك وسيلة بديلة لإدارة الصراع بقوة، مع فرصة للنجاح تعادل الخيار العنيف أو أكبر منه، وأضاف: إن أحد الأشياء المهمة جدًا التي يمكن أن يكون مثل هذا البديل ممكنًا يكمن في حقيقة، أن قوة حتى الديكتاتوريات تعتمد على مصادر القوة في المجتمع، والتي بدورها تعتمد على تعاون العديد من المؤسسات والأفراد، مثل هذا البديل للصراع العنيف هو خيار واقعي، تقنية تسمى العمل اللاعنفي للنضال اللاعنفي[1].

أظهر العالم جين شارب Sharp أن العنف يضعف آفاق المفاوضات والمصالحة، بينما العمل لا عنفيالعنيف يحسن من احتمالات الحل والتسوية السلمية، وتصالح . النضال من أجل العدالة بالعمل اللاعنفي يمكن أن يحل التظلم دون خلق سعي للانتقام، شيء مستحيل فيه صراع عنيف .روج شارب لشكل عملي من أشكال اللاعنف، في كتابه المكون من ثلاث مجلدات، سياسة العمل اللاعنفي، فدعا إلى نموذج عملي واقترح استراتيجيات اللاعنف، التي اعتبرها أكثر فاعلية وتأثير من العنف، وقال إن العنف ليس ضروريا إذا أدرك المواطنون الأشكال المختلفة للقوة التي يمتلكونها، مثل قدرتهم على رفض التعاون، وسحب مهاراتهم وعملهم، ومواردهم المادية، ومن خلال هذه الطرق لن تكون الدولة قادرة على ممارسة عملها ونشاطها.[2]

صنف شارب Sharp العمل اللاعنفي إلى ثلاث طرق: الاحتجاج والإقناع، واللاعنف والتدخل اللاعنفي، الاحتجاج والإقناع، وهي الإجراءات التي تسلط الضوء على القضية محل الخلاف أو الإستراتيجية المرغوبة، تشمل الأساليب المحددة في الالتماسات والمنشورات، والاعتصامات، والوقفات الاحتجاجية، والمسيرات، والتدريس،

[1] ibidem
[2] Mary E. King and Christopher A. Miller Teaching Model:Nonviolent Transformation of Conflict.(Addis Ababa University for Peace.)

عدم التعاون هو إجراء يرفض فيه المتظاهرون القيام بذلك، المشاركة في السلوك الذي يعترضون عليه اجتماعيًا واقتصاديًا و أوسياسيًا، المقاطعات والإضرابات والعصيان المدني، هي بعض أساليب عدم التعاون المحددة، التدخل اللاعنفي هو أسلوب يتدخل فيه المتظاهرون بنشاط في النشاط الذي يعترضون عليه، مثل الاعتصامات واضراب الجوع وإثقال كاهل المنشآت والحكومة.

- **آليات التغيير عند لجين شارب :** هي عملية يتم من خلالها تحقيق التغيير في الحالات الناجحة للنضال اللاعنفي، حدد شارب Sharp آليات التغيير في أربع آليات هي التحويل والتكيف والإكراه والتفكك اللاعنفي، تؤدي التغييرات في المواقف إلى قيام الخصم بتقديم تنازلات طواعية لأنه من الصواب القيام بذلك، تُعرف هذه العملية باسم التحويل [1]ومع ذلك، شعر Sharp أن التحويل نادرًا ما يحدث كنتيجة للكفاح غير العنيف، يحدث التوافق في كثير من الأحيان، حيث يضطر الخصم للموافقة، على حل وسط بسبب انسحاب التعاون السياسي والاقتصادي، يحدث الإكراه غير العنيف، عندما يكون التحدي وعدم التعاون قويين ومستهدفين، وتكون مصادر قوة الخصم ضعيفة وهكذا يبقى الخصم بلا خيار سوى الاستسلام، في بعض الحالات النادرة، يكون التحدي وعدم التعاون هائلين وقطع مصادر قوة المعارضين كاملة، لدرجة أن النظام ينهار وهذا ما يعرف بالتفكك، يكاد يكون التخطيط لانتفاضة غير عنيفة مماثلاً لتصميم حملة عسكرية حسب شارب، فهو يبدأ بتحديد "أعمدة دعم" الخصم ومجالات ضعفه، وهنا يتم التأكيد على عوامل القوة السياسية والنفسية، مثل تقويض مصادر سلطة الخصم، وزيادة الانقسام في قاعدة دعمه[2].

[1] Theories of conflict transformation ,

[2] ibidem

الفرع الثاني: نظرية آدم كيرل (نموذج تقدم الصراع)

وفقا لأدم كيرل ADAM CURLE، يمكن معالجة النزاع من خلال المصفوفة التي تقارن بين جانبين من جوانب العلاقة بين أطراف النزاع[1]، الأول هو مستوى القوة بينهما والثاني هو مستوى الوعي بمصالحهم واحتياجاتهم المتضاربة، هذا على طول سلسلة متصلة تنتقل من الوسائل غير السلمية الى الوسائل السلمية، إن نموذج تقدم الصراع الذي وضعه آدم كيرل، يسهل تحليل ديناميكيات الصراع وتطوره، يعتمد نموذج Curle على فرضية أن الصراع ليس ثابتًا أو خطيًا أبدًا، ولكنه يتحرك على طول سلسلة متصلة، من علاقة غير سلمية إلى علاقة سلمية، تساعد المصفوفة الوسطاء وأصحاب المصلحة، على تحديد مكان النزاع، في أي نقطة معينة، وبالتالي ما يمكن أن يكون النهج المناسبة لبناء السلام.

– في قراءة لنموذج تقدم الصراع، يمكن تقسيم مراحل الصراع وفهمه، حيث يمثل الربع الأول حالة من الصراع الكامن، هنا لا يدرك الناس اختلال توازن القوة والظلم السائد في المؤسسات الهياكل، يلعب المربون والنشطاء، الذين يعملون على "توعية" الجماهير دورًا مهمًا، عندما يدرك الناس إنكار حاجاتهم وحقوقهم المشروعة، ويبدأون في تأكيدها، ينتقل الصراع إلى الربع الثاني وهي مرحلة المواجهة ويصبح "علنيًا، عندما يبدأ الطرفان في إدراك أنهما لا يستطيعان فرض إرادتهما على الطرف الآخر أو يقضي عليهما، يوافق الطرف الآخر على التفاوض وتصل المجموعات إلى مرحلة "توازن القوة الاستراتيجي[2]، ومع ذلك، غالبًا ما يكون ميزان القوى هنا متزعزعًا، علاوة على ذلك، نادرًا ما يكون التقدم خطيًا (يتحرك في الواقع ذهابًا وإيابًا بين مرحلتي التفاوض والمواجهة)، وقد لا تتبع النزاعات هذا التقدم أبدًا، قد لا يصل البعض إلى

[1] conflict analysis and resolution information services ,theoretical approaches conflict as a process, http://turnerconflict.com
[2] theories of conflict transformation , ibid

مرحلة التفاوض أبدًا ويتورطون في حلقة تنهار فيها المفاوضات باستمرار ويستأنف العنف. غالبًا ما تفشل المفاوضات لأن الأطراف المتنازعة تحبس نفسها في اتخاذ المواقف، ونادرًا ما تعبر عن "احتياجاتها وقيمها، على الأقل في المراحل الأولى، لا يمكن التفاوض بشأن "القيم والاحتياجات الأساسية" للناس، وبالتالي يكمن التحدي في تجسيد المتنازعين لقبول احتياجات الآخرين ومحاولة الانتقال إلى مكان يمكن فيه احترام هذه الاحتياجات.

- **الفرع الثالث: نظرية تيريل نورثروب** TIRILL NORTHROP:

حسب TIRILL NORTHROP ، يعتمد حل النزاع على أربعة افتراضات[1]: عقلانية أطراف النزاع، يشكل سوء الفهم سببًا رئيسيًا للصراع، تنطبق مبادئ حل النزاعات عبر الأوساط الاجتماعية (مثل العلاقات الشخصية، والتنظيمية، والوطنية، والدولية)، ويتم وضع قيمة عالية على إعادة التوطين السلمي.

ركزت نورثروب NORTHROP ، على تطور مدرسة تحويل الصراع على رفض هذه الافتراضات وتؤكد أن أطراف النزاع قد تكون عقلانية لكنها عقلانية في سياقات ثقافية مختلفة لذلك، بالنسبة لنورثروب، العقلانية هي ظاهرة ثقافية محددة، ثانياً، فكرة سوء الفهم فسوء الفهم البسيط يفشل في تفسير النزاعات المزمنة والعميقة الجذور، ثالثًا، تشير إلى أن النزاعات قد تمر بمراحل مختلفة وقد تتطلب كل مرحلة معاملة مختلفة.

[1] ibidem

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل الأول، يمكن إجمال ما تم التطرق والتعرف عليه من خلال مختلف المحاور التي تم تناولها، في مايلي:

النزاع ظاهرة طبيعية، متأصلة في الطبيعة البشرية، تمتاز وتتسم بالتعقيد والتشابك هي نتاج رغبة كل طرف في تحقيق مصلحة أو فائدة ما، على حساب طرف أخر والسعي لإضعافه بشتى الوسائل والطرق المتاحة والممكنة، ومعرفة مستوياتها وطبيعتها.

تحويل النزاع: الساعي إلى تحويل الصراع السلبي المدمر إلى صراع بناء إيجابي ويتعامل مع الجوانب الهيكلية والسلوكية والمواقفية للصراع، من خلال جملة الإجراءات والعمليات، التي تسعى إلى تغيير الخصائص والمظاهر المختلفة للنزاع العنيف ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

التنمية التي هي على صلة وثيقة بالنزاعات، وفق جدلية دائمة قائمة بين علاقة وتأثير الحروب والنزاعات على التنمية، وما تنطوي عليه التنمية من عمليات واليات وخطط مدروسة، من قبل الحكومات، لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وما مرت عليه من تطور في المفهوم والمعنى والدلالة، عبر عدة أحقاب زمنية معينة وصولا إلى طرح التنمية الشاملة كعملية جوهرية وشاملة، تهدف إلى توظيف طاقات الأفراد الإبداعية، للنهوض وتطوير جميع مناحي الحياة في كافة القطاعات.

– نظريات تحويل النزاعات، كحقل معرفي جديد، ظهر كنتيجة للآثار الكبيرة والوخيمة للنزاعات، والرغبة في إيجاد حلول للاجتثاث الجذري لمسببات النزاعات، من اجل تحقيق السلام الدائم والايجابي والتنمية الشاملة.

الفصل الثاني

ديناميكيات الصراع في رواندا وانعكاساته.

المبحث الأول: جغرافية رواندا وخلفيات الصراع.

المبحث الثاني: انعكاسات وتحديات الصراع في رواندا.

من خلال هذا الفصل من الدراسة، سيتم التركيز على أحد أهم وأكثر البلدان الإفريقية التي عانت من ويلات الحرب الأهلية نتيجة التناحر والاقتتال العرقي والاثني، ألا وهي رواندا.

من خلال معرفة موقعها وإمكاناتها الجغرافية وكذا تركيبة سكانها المتنوعة، كما سيتم تناول واقع وحقيقة النزاع الرواندي ومختلف الخلفيات التي لعبت دورا كبيرا في إبراز النزاع وتقسيم التركيبة السكانية، بشكل مهد وسهل لعملية الاقتتال والكراهية بين أطياف المجتمع الرواندي، وأدى إلى إبادة جماعية رهيبة، وإبراز مراحل هذا النزاع عبر عدة أحقاب زمنية مختلفة.

كما سيتم كذلك التعرف والتطرق للنتائج والانعكاسات التي خلفها هذا النزاع على جميع الأصعدة والمستويات، مبرزين أهم التحديات التي واجهت الحكومة الرواندية بعد النزاع في ظل الواقع المرير والأليم الذي خلفه النزاع.

المبحث الأول: جغرافية رواندا وخلفيات الصراع.

من خلال هذا المبحث، سنسلط الضوء على دولة رواندا كأحد أهم الدول الإفريقية موقعا جغرافيا وتركيبة سكانية، لأن فهم هذين المتغيرين يعد أمرا بالغ الأهمية لفهم تركيبة المجتمع الرواندي، ومن بعدها فهم جميع جوانب النزاع، كما سيتم كذلك معرفة الخلفيات الرئيسية والمهمة التي أدت بشكل أو بأخر إلى بروز النزاع الرواندي وتأثير مختلف العوامل في ذلك.

المطلب الأول: نظرة عامـــة عن روانـــدا.

1 – الفرع الأول : الخصائص الجغرافية لرواندا :

تبلغ المساحة الإجمالية لرواندا بحوالي 26000 كيلومتر مربع، وبلغ عدد سكانها سنة 2021 حوالي 12952218 نسمة، وذلك بنسبة 0.17 بالمئة من إجمالي سكان العالم[1]، تعد رواندا واحدة من أصغر البلدان وأكثرها كثافة سكانية في إفريقيا، يمكن مقارنتها في الحجم بهايتي أو ولاية ماساتشوستس في الولايات المتحدة البلد بأكمله على ارتفاع عال ، حيث أدنى نقطة هي نهر روسيزي على ارتفاع 950 متر فوق مستوى سطح البحر يمثل الموقع الجغرافي لرواندا عيبًا لأنها غير ساحلية ، وتقع على مسافات طويلة من أقرب ميناء محيطي ، حيث تقع جنوب خط الاستواء مباشرة وتحدها من الجنوب بوروندي ، التي تشترك معها في نفس التاريخ المضطرب والعنيف جارتها من الغرب منطقة كيفو في الكونغو الديمقراطية. تضم منطقة كيفو عددًا كبيرًا من السكان الروانديين "الإثنيين، إلى الشمال تقع أوغندا التي يوجد بها أيضًا سكان يتحدثون لغة كينيارواندا، في الشرق تقع تنزانيا، التي كانت منطقتها الشمالية الغربية تقليديًا منطقة هجرة رواندية، يُطلق عليها "أرض الألف تلال" أو "سويسرا إفريقيا"[2]، وتهيمن رواندا على

[1] تعداد سكان رواندا، الموقع الالكتروني SOFTARABIA ، الرابط-https://www.softarabia.com/rwanda population/

[2] مباركة رحلي، الحرب الأهلية في رواندا والمواقف الدولية منها، (مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، الجزائر جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2014–2015)، 12

سلاسل الجبال وهضاب المرتفعات من مستجمعات المياه الكبيرة بين حوضي نهر النيل ونهر زائير، لا تحتوي رواندا على أدغال , يتكون الريف فيها من تلال وأودية متفرقة إلى جانب أشجار الكافور وغابات موز، إضافة أنه يمتاز بجو منعش وصحي، وأراضي ذات خصوبة عالية و مجاري مائية، فالريف في رواندا بقعة خصبة مثالية للرعي ولزراعة المحاصيل الغذائية.

أكبر مدينة هي العاصمة كيغالي تقدر مساحتها نحو 400 كلم، ومن أهم المدن بدولة رواندا نجد مدينة جيزيني روهنغري وبوتار.

رواندا دولة معروفة بالثروة الحيوانية، الى جانب الثروة النباتية فيها، ومن أهم محاصيلها الزراعية" الذرى , "حيث تنتج سنويا 175,000 طن، إلى جانب البطاطا الحلوة 119,000 ، القمح 7,000 طن، كما تعرف رواندا إهتماما بزراعة القطن والبن .

ومن المعادن التي تزخر بها رواندا نجد" النحاس "و" القصدير "الذي تستخرجه من شرقي" بحيرة كيفوا"، بالإضافة إلى الأحجار الكريمة، الكوبالت، الماس، والذهب.

والى جانب ذلك، يمكن ملاحظة أن رواندا تتمتع بموارد مائية جد معتبرة، وبلد يعتمد على الزراعة وتربية المواشي كأساس ومحرك اقتصادي[1] حيث أن هذه الأخيرة تعتبر شريان الحياة الاقتصادية.

الفـرع الثاني: الخصائص الديمغرافية والتركيبة السكانـــية في رواندا:

تكونت رواندا بالمعنى الاثنوجرافي المعاصر، من إثنية متجانسة إلى حدٍّ كبيرٍ تُدعى: (بانيارواندا)، وتتكلم لغةً واحدةً هي: (الكينيارواندا)،[2] وهي لغة البانتو وهي اللغة الرئيسة والأم لمعظم الروانديين، ترتبط ارتباطا وثيقا بلغة كيروندي وهي لغة سكان بورندي، ولغة ماشي(لغة

[1] نفس المرجع ، 14

[2] يونس موشومبا ، قراءة في تحول رواندا ، من الاقتتال الى التعايش ، (مجلة أعداد قراءات افريقية ، منشور بتاريخ 2016/05/08، https://www.qiraatafrican.com)

سكان منطقة جنوب الكونغو) ولغة كيها (لغة سكان شمال غرب تنزانيا) وأقل من 10 بالمئة من سكان رواندا يتكلمون الفرنسية، وجزء صغير يتحدث الانجليزية[1].

وقد نشأت هذه التركيبة السكانية منذ القدم، وما ميزها أنها كانت تعتمد الفعالية الاجتماعية، فخلال مرحلة ما قبل الإستعمار، كانت هذه الجماعات الإنسانية تجتمع في عشائر أو قبائل يتشاركون في نفس الثقافة ونفس اللغة ويتكون أغلب سكانها من البانتو أو ما يطلق عليهم بانتو البحيرات.

يعتبر " التوا "أول من سكنوا رواندا يتميزون بكونهم أقزام، من مميزاتهم أنهم جماعات صغيرة تحترف الصيد باستعمال الكلاب التي لا يستغنون عنها وتعتبر رفيقهم الدائم، ما يتم صيده وقنصه من طرف عنصر واحد من هذه الجماعة لا يعد ملك شخصيا له بل يصبح ملك لكل العشيرة، وهم أصحاب أقدم وجود تاريخي، ونظرا لعددهم القليل فان تأثيرهم على الحياة والتفاعلات الاجتماعية في رواندا كان منعدما وضئيلا، تمركزوا في حالة عزلة في أعالي الجبال وفي الغابات وعاشوا في حالة حياة بدائية واتخذوا من الأكواخ ملجأ ومسكنا لهم، قدسوا واحترموا إحدى الحيوانات الذي يعتقدون أنهم يرتبطون به يدعى **التوتم**[2] وبذلك حرموا صيده أو قتله بالنظر لقداسته عندهم كما أمنوا بالحياة بعد الموت، بالنسبة لمواصفاتهم الجسدية والفيسيولوجية فهم قصار القامة تميزوا بالعضلات المفتولة والقوية وبلون البشرة الفاتح وكذلك بالشعر الكثيف والأنف العريض .

– ثاني مكون من مكونات التركيبة السكانية لرواندا هم الهوتو، وهم قبائل شكلت الأغلبية المطلقة في رواندا "تميزت حياتهم بالبساطة واعتمادهم على الزراعة، تعود سلالتهم إلى زنوج البانتو فالأدلة التاريخية تشير إلى أن الموطن الأصلي للبانتو هي منطقة البحيرات العظمى

[1] لبنى أحمد نور محمد، الصراع الاثني، دراسة انتروبولوجية لقبائل التوتسي في رواندا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم الانثروبولوجيا ، 2014-2015) ، 23

[2] رحلي ، الحرب الأهلية في رواندا ، .17

وتشير كلمة (ماو هوتو) في (الكيهاميت) وهي لغة التوتسي بـ "الخادم"[1] فعندما أتى التوتسي إلى بوروندي قاموا بمنح الماشية والهدايا للبانتو ليستقروا ويجدول لهم موطنا فيها.

وبالتالي شعر التوتسي، بأنهم أعلى مرتبة منهم، فأطلقوا عليهم اسم الهوتو، وقد حاول البانتو رفض اسم الهوتو إلا أنه التصق بهم، من خصائصهم وميزاتهم الجسدية، أنهم متوسطوا القامة رؤوسهم طويلة، يتدرج لون بشرتهم من الأسود الفاحم إلى البني المائل إلى الأصفر لديهم بروز في الفك العلوي، كما امتازوا أيضا بالشفاه والأنوف العريضة والشعر المفلفل.

– أما المكون الثالث فهم التوتسي، الذين وفدوا وقدموا في شكل جماعات إلى رواندا في القرن الرابع عشر[2]، من مميزاتهم أنهم طوال القامة، وجوههم أكثر حدة، وميالين للحرب والعدوانية ولهم تقاليد صارمة في مجال الحرب، حرفتهم تمثلت في الرعي وتربية الماشية ، جماعات التوتسي هي التي تمثلت بشكلٍ واضحٍ بالنظام الملكي القديم الذي حكم البلاد من قِبل مملكة بانييغينيا BANYIGINYA، حيث تعامل معه المستعمر الألماني في 1897 م ثم البلجيكي في 1916 م، وكذلك كان حال الآباء البيض المبشِّرين بالكاثوليكية منذ أول بعثة لهم عام 1900 م.

ومن المفارقات في هذه التركيبة السكانية، أن التوتسي ورغم كونهم يشكلون أقلية نسبة للهوتو إلا أنهم وعلى مر التاريخ فرضوا عليهم نظاما إقطاعيا متسلطا[3] حيث ارتكزوا في ذلك على مزاعم أصولهم الأسطورية وكذلك إمتلاكهم لرمز القوة وهي الأرض والماشية، وتمكنوا من إخضاع الهوتو إجتماعيا وإ قتصاديا من خلال ما كان يعرف بعلاقة " الأبوهالي "وهي علاقة بين تابع

[1] هبة الله سمير ،الصراع الدولى : دراسة حالة رواندا وبوروندي (مقال منشور على منصة الباحثين السياسيين العرب، أخر زيارة 20 جوان 2020) ، https://arabprf.com

[2] نفس المرجع.

[3] رحلي، الحرب الاهلية في رواندا،.21

ومتبوع، وكان التوتسي أنجح من الهوتو حيث ورغم قلتهم إلا أنهم تمكنوا من تسيير دواليب الحكم والسلطة في رواندا وأمسكوا بزمام الأمور وتولوا حكم البلاد.

بالنسبة للديانة لهذه التركيبة السكانية، ففي رواندا تتوزع بين الديانة المسيحية والإسلامية و كذلك بعض الأفكار والمعتقدات التقليدية، وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد كان مفهوم الإله عند الروانديين وهو ما يطلق عليه إيمانا أنه من القوى المادية، له قدرة عظيمة وهو الذي يحدد السعادة أو الشقاء للعباد Imana وبعد إيمانا اعتقد الأهالي كثيرا بأرواح الموتى حيث كانوا يعتقدون أن للميت صديق إسمه "بانجومبي "يساعده على حساب حيث كانت تقدم له القرابين بأغاني لمديح الأسلاف وهذه طقوس يؤديها رب العائلة أو شيخ قبيلة أو ملك.[1]

أما بالنسبة للمسيحية، التي تعد الديانة الرئيسية فأكثر من 60 بالمئة من السكان من الكاثوليك و30 بالمئة الأخرى من البروتستانت[2] فلقد جاءت منذ مجيء الأوروبيين وذلك عبر البعثات التبشيرية وبدخولها غّيرت جميع الممارسات الدينية حيث أصبح جلهم يعتنقونها فحسب إحصائيات ينتشر الإسلام بين التوتسي والهوتو والأقلية المهاجرة، الذي بلغهم عن طريق التجار المسلمين الذين توغلوا في قلب أفريقيا قادمين من شرقها، عندما ازدهرت دولة آل بوسعيد في شرقي أفريقيا.

المطلب الثاني: تطور الصراع الاثني في رواندا.

تم تعريف النزاع في رواندا بطرق مختلفة، هذه الاختلافات في التعريف كانت بشكل عام نتيجة لكيفية فهم الناس للمجتمع الرواندي ومكوناته، إلا ان النزاع في رواندا مر على عدة مراحل تاريخية وعبر فترات زمنية مختلفة، كانت لكل فترة مميزاتها وخصائصها وفاعليها وتداعياتها المباشرة وغير مباشرة في تكوين النزاع وتأجيجه.

[1] نفس المرجع.

[2] لبنى أحمد نور محمد، الصراع الاثني، دراسة انتروبولوجية لقبائل التوتسي،23

الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستعمار:

في الفترة ما قبل استعمارية، كانت رواندا موحدة وذلك تحت قيادة الملك، حيث كان الشعب يتمتع ويمارس جميع الحقوق بكل حرية وبشكل تام وهذا دون ضغوطات أو املاءات أو تدخلات داخلية أَو خارجية، فقد كان المجتمع الرواندي مكون من (هوية التوتسي والهوتو) الذين عاشوا معًا لسنين طويلة موحدين ثقافيا ولغويا، تعرف الجميع على بعضهم البعض على أنهم بانيارواندا واعترف كل منهم بالحق في أن يكون مونيارواندا،[1] في ذلك الوقت كان مرجع الهوية الرواندية هو العشيرة الأولى، حيث وعند طلب الكشف عن الهوية من أي شخص، فإنه يذكر عشيرته مباشرة، الانتماء إلى نفس العشيرة، يعني أن الأشخاص المعنيين كانوا من نفس الأصل ونفس السلف البعيد، كانت هذه الروابط من أَهم العناصر المساعدة على تحقيق التماسك الاجتماعي الوطني، لاسيما أَن أَبناء الشعب الرواندي ينحدرون من جد واحد هو(جيهانجا) الذي كان الأب الروحي لكل الروانديين حسب المعتقد والأسطورة وكانت النتيجة التعايش في سلام ووئام[2] تامين .

لم يكن الهوتو والتوتسي في الأصل تصنيفين إثنيين بل طبقتين اجتماعيتين اقتصاديتين. كان الأباتوتسي (بصيغة الجمع) الاسم الذي يعطى للأشخاص الأكثر ثراءً مُلاّك المواشي. أما الأسر الفقيرة، والتي تمتلك قطع أرض صغيرة أو لا تمتلك أرضاً على الإطلاق، ولا مواشٍ، فكان يشار إليهم بأنهم أباهوتو. كانت المرونة الحركية ممكنة؛ حيث إن أسرة تمتلك المواشي كانت تنتقل الى فئة التوتسي؛ وأولئك الذين يفقدون مكانتهم يتردّون الى حالة الهوتو. ومن ثم أتى الاستعمار لـ ‹يخلق› مجموعات عرقية في مجتمع منسجم تماماً، كانت الانقسامات التي تسوده انقسامات اجتماعية اقتصادية صرفه.[3]

[1] Anastase Shyaka,The Rwandan conflict origin , development, exit strategies,(Rwanda ,NURC), 6

[2] نواف عبد القادرجواد، احمد مجيد قاسم ، "دور بول كاغامي في بناء الدولة الرواندية"، مجلة تكريت 09،المجلد1 ، العدد21(2020/09)103.

[3] لوك هويسه واخرون، العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الأفريقية (،ستوكهولم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.2017)40

إذا فما يمكن استنتاجه خلال هذه المرحلة الزمنية أن في رواندا ما قبل الاستعمار، كان مصطلحي "الهوتو" و"التوتسي،" يمثلان ويشيران وبصفة شبه كلية إلى تلك الاختلافات والفروقات من الجانب والمعيار الاقتصادي دون غيره، ولم يكن يقصد بالمصطلحين التفرقة والتمييز في الأصل العرقي ، وكان من الممكن أن يتحول أي فرد من الهوتو استطاع تكوين ثروة إلى توتسي، والعكس، أن يتحول أي فرد من التوتسي انخفضت منزلته الاقتصادية إلى هوتو، واحتل أبناء التوتسي للطبقات العليا، بينما أحتل أبناء الهوتو للطبقات الدنيا ومع ذلك، كان الحراك الاجتماعي ممكنا، وهو من خلال حصول الهوتو على عدد كبير من الماشية مع الثروات الأخرى في طائفة التوتسي[1].

الفرع الثاني: المرحلة الاستعمارية في تاريخ رواندا:

حدثت عملية تحويل المجتمع، من مجتمع يسوده انسجام نسبي إلى مجتمع كراهية راسخة على مدى جيلين فقط، ففي فترة ما قبل الاستعمار، في عهد ملك التوتسي روابوجيري بالتحديد التي كانت خلال النصف الثاني من القرن 19 فرضت إدارة الملك روابوجيري (1860-1895) نظامًا قاسيًا على سلالات الهوتو، وقام بمصادرة أراضيهم وكسر سلطتهم السياسية، قام بتضخيم أنظمة العمل الإقطاعية، ولا سيما نظام "UBURETWA " أي العمل مقابل الوصول إلى الأرض، وهو نظام كان يقتصر على الفلاحين الهوتو بينما يعفي التوتسي، من خلال ترسيخ عدم المساواة في الملكية، بين الفئات الاجتماعية المتلاعب بها، وخلق تمايزات "عرقية" كبيرة بين التوتسي والهوتو على أساس الموقف الاجتماعي التاريخي[2].

---

[1] هبة الله سمير، الصراع الدولى.

[2] Severine Rugumamu,Osman Gbla ,Studies in Reconstructon and Capacity building in post conflict countries in Africa (the African capacity building foundation , Zimbabwe , 7/5/2004), 14

أخضعت رواندا وصارت تحت وطأة الاحتلال الألماني، مباشرة عقب ما تمخض عليه مؤتمر برلين سنة 1884 من نتائج وقرارات، وامتدت هذه السيطرة الألمانية من فترة حكم المستشار الأَلماني بسمارك حتى اندلاع الحرب العالية الأُولى سنة 1914، فكانت السياسة الأَلمانية تعتمد مثلها مثل سياسات الدول الاستعمارية على ولاء الرؤساء الذين قادوا البلاد، ومن بين السياسات الاستعمارية الأخرى التي اعتمدت عليها ألمانيا إنشاء ما سمي بـجمعية الاستعمار الأَلماني، والتي كان الهدف من إنشاءها تحقيق أَكبر قدر ممكن من الأَرباح عن طريق نهب مقدرات البلاد بقيادة الحاكم الأَلماني المسؤول عن إدارة الولايات والأَقاليم في البلاد[1]، وكان نتاج السياسة الاستعمارية الألمانية تجاه رواندا نشر حالة الإنقسام والتفرقة بين شرائح المجتمع الرواندي، من خلال تمييز ومنح الغلبة للمواطنين ذو الأصل التوتسي على الآخرين من أَصل الهوتو، كما عمل الأَلمان على تكريس حالة الانقسام في رواندا وحول القارة الأَفريقية من خلال دمج رواندا مع مملكة شرق إفريقيا[2]، ليستمر الحال حتى هزيمة أَلمانيا في الحرب العالمية الأُولى عام1918 انتقل تسيير شؤون رواندا بعدها إلى بلجيكا خلفا لألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1919، وهذا من طرف عصبة الأمم، نتيجة لمشاركة بلجيكا إلى جانب الحلفاء، ولم تطرأ على السياسة المنتهجة لبلجيكا في رواندا أي تغيير واعتمدت على نفس السياسة الألمانية، حيث عملت على الإبقاء على الانقسام المجتمعي داخليا بهدف استمرار نهب ثرواتهم، إن السياسة الاستعمارية للحكم غي المباشر التي مارستها بلجيكا، فضلت وعززت هيمنة التوتسي مما أدى إلى احتكار سياسي وإداري في أيدي التوتسي الأرستقراطيين بطريقة فرق تسد[3]، قدم البلجيكيون فرص التعليم والعمل لمجموعة التوتسي على أساس الأولوية، من أجل تعزيز السيطرة الاجتماعية، تم إدخال سياسة استعمارية سميت "التولد العرقي" ومتابعتها، وتعني إنشاء هويات

[1] احمد مجيد قاسم ونواف جواد. دور بول كاغامي، نفس المرجع، 104

[2] نفس المرجع.

[3] Severine Rugumamu,Osman Gbla ,ibid

عرقية بدوافع سياسية تستند إلى فئات مشكلة اجتماعياً من الماضي ما قبل الاستعمار، حيث في مجتمع رواندا تم تصميم التوتسي على أنهم حاميون ومن أصل أجنبي.

وفي عام 1926 وفي إطار زيادة الانقسام والتمييز بين الهوتو والتوتسي، قامت إدارة الاحتلال البلجيكي بسن قوانين تمييزية وتفريقية حيث كان من يمتلكون أكثر من 10 بقرات يصنفون على أنهم توتسي، ويصنف الآخرون على أنهم هوتو، مع عدم وجود إمكانية للتنقل بين الجماعتين، وأصبح ما كان تمييزاً بسيطاً، يتطور بمرور الوقت والعادات، ليحل محله تصنيف دائم غير مرن[1] ، وما تمخض كنتيجة لهذا التمييز، أُجبر السكان المحليين في العام 1931، على حمل هوية عرقية يبين فيها الشخص انتمائه سواء كان توتسيًا أَم هوتويًا، عاملت بلجيكا كل من التوتسي والهوتو، بصورة مختلفة، من خلال طرح مجموعة من النظريات، التي أكدت على سمو أَبناء الأَصل التوتسي على الآخرين في رواندا، فقد نظرت الحكومة البلجيكية للهوتو، على أَنهم مجموعة من المهاجرين الأَجانب القادمين إِلى رواندا وعاملت التوتسي بطريقة مختلفة، حيث استعملتهم كوسيلة لتحقيق أَهدافها في البلاد وفي الوقت نفسه لتبقى البلاد منقسمة ومشتتة وضعيفة، إِذ جعلت التوتسي في مناصب قيادية وسلطوية، وسهلت عليهم التوظيف والأَعمال والتعليم والشرطة والجيش، بينما جرى التعامل مع أَبناء الهوتو على إِنهم الأَقلية ليتم حرمانهم من أَبسط الحقوق[2].

عملت السياسات التي اعتمدها الاحتلال البلجيكي، المعتمدة على التفرقة والتمييز بين الهوتو والتوتسي في كافة مناحي الحياة، إلى إحداث شرخ وهوة كبيرة وانقسام جوهري داخل تركيبة المجتمع الرواندي، هذا ما أسهم في بروز المجموعات الوطنية الراغبة باستقلال البلاد للتخلص من السيطرة الاستعمارية، وكان على رأسهم القوميين من الهوتو والنخبة المتعلمة من التوتسي[3]،

[1] علي حسن الخولاني، دور المستعمر البلجيكي في الصراعات العرقية بمنطقة البحيرات العظمى–نموذج رواندا (أخر زيارة 2004/12/24 ، https://m.al-tagheer.com/art30239.html

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

من بين المطالب المرفوعة والأهداف الموضوعة من قبل هذه المجموعات، القضاء على المشاكل والفروقات العرقية، وتوحيد ولم الشمل داخل البلاد، ومع استمرار نضالها، لم تحقق اية نتائج تذكر ولم تصل لتحقيق أهدافها.

في منتصف الخمسينيات، ومع سيطرة وتحكم التوتسي على جميع مفاصل الدولة على حساب الهوتو، مستغلين حالة الدعم الذي حصلوا عليه من قبل الاستعمار البلجيكي، والكنيسة الكاثوليكية في البلاد، هذا الوضع أدى إلى تنامي حالات الرفض لهذه الوضعية والحالة، والمطالبة بالاستقلال وذلك عبر تكوين مجموعات صغيرة تطورت إلى تجمعات حزبية في مقدمتها (الاتحاد الوطني الرواندي) عام 1959 الذي عمل من أَجل القضاء على التمييز بين مكونات وأفراد الشعب الرواندي[1] و (الجمعية الاجتماعية للجماهير) سنة 1959 التي سارت على نفس المنهج.

أَسس الهوتو الذين يقودهم" كايبامدا "ما يعرف بـ(الحركة الوطنية الرواندية) والمعروفة بـ(بار ميهوتو) بالإضافة إلى (رابطة ترقية الجماهير) ، والمعروفة بـ(ابروسوما)بقيادة جيتيرا، التي طالبت بخروج القوات البلجيكية من البلاد والعودة للنظام القديم، وقد كانت الأَوضاع في البلاد تنذر بحدوث تطورات جديدة، بدأت الخلافات تتضاعف بين التوتسي والهوتو خاصة بعد حلول عام 1959 ، التي اعتبرت الشرارة الأُولى عندما قام مجموعة من التوتسي بالاعتداء على أَحد العمال من الهوتو لينتشر خبر مقتله بسرعة، ما دفع أَبناء الهوتو لإعلان الثورة على التوتسي حيث هاجموا المؤسسات والممتلكات الخاصة بالتوتسي الذين قتل منهم ما يقارب 300 شخص وهرب آخرون إلى أُوغندا، بعد الأَحداث تلك سيطر أَبناء الهوتو على مقاليد الحكم في البلاد[2] .

[1] احمد مجيد قاسم ونواف جواد، دور بول كاغامي، 105

[2] نفس المرجع

الفرع الثالث : مرحلة ما بعد الاستقلال :

جاءت نقطة التحول في تعميق الوعي الاثني لدى الهوتو والتوتسي عقب زيارة بعثة الأمم المتحده لرواندا عام 1957 فقد أصدرحكام التوتسي "بيان الآراء"،طالبوا فيه بالنقل الفوري للسلطة اليهم، باعتبار كونهم يشكلون "النخبة المؤهله لادرة شؤون البلاد".وكرد فعل على ذلك قام بعض مثقفي الهوتو بإصدار "اعلان باهوتو" الذي هاجم صراحة امتيازات التوتسي، وطالب بحق الهوتو في حكم البلاد، وسرعان ما شكل التوتسي حزبهم الاتحاد الوطني الافريقي الرواندي، في حين شكل الهوتو عدة أحزاب كان أهمها حزب انعتاق الهوتو، من هنا اصبح المسرح مهيئا لاندلاع أعمال العنف الاثنيه بصورة خطيرة نظرا لان هذا الانقسام الاثني كان انقساما رأسيا بين حاكمين ومحكومين، وليس انقساما افقيا على الأرض، وقد انطلقت الشرارة الأولى لهذا الصراع من قبل التوتسي عندما قاموا باغتيال احد زعماء حزب انعتاق الهوتو في نوفمبر 1959، وهو الأمر الذي أدى الى اشتعال ثورة غاضبة من جان الهوتو، اسفرت عن إزاحة التوتسي عن السلطة وتدمير ممتلكاتهم والسيطرة على ما تبقى منها، في حين قتل نحو عشرة الاف منهم وهرب حوالي 130 الفا كلاجئين الى الدول المجاورة[1].

أجريت الانتخابات عام 1961 تحت إشراف الأُمم المتحدة، ونتج عنها فوز الهوتو بأَغلبية المناصب في الدولة وجرى تغيير النظام الملكي إلى جمهوري، وحصلت رواندا على الحكم الذاتي ومن ثم استقلت عن بورندي عام 1962 ليصبح كايباندا الرئيس الأَول للجمهورية.

رواندا خلال فترة الجمهورية الأولى (1962-1974):

حاول الرئيس كايباندا، تطوير مؤسسات الدولة والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، عن طريق طلب الدعم الدولي من الأُمم المتحدة، وعلى الرغم من ذلك استمرت الخلافات الداخلية بين التوتسي والهوتو، نتيجة استناد شرعية الحكم على الاضطهاد الاجتماعي والسياسي للتوتسي، وسلطة الحزب الملون العرقي، هذا الحزب العنصري دعا علانية إلى الكراهية ضد

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية. (القاهرة: مكتبة مدبولي.2011).353

التوتسي، واصفا إياهم بالثعابين والصراصير وغير الجديرين بالثقة، والأجانب الذي ينبغي طردهم وإعادتهم من حيث أتوا (اثيوبيا)[1] ، وتم قتل الكثير من التوتسي عبر عمليات قتل دورية منظمة وطرد الكثير مما اضطرهم إلى الفرار واللجوء، كما كانت دعاية السلطات مكثفة، وكبيرة لمعاداة التوتسي من خلال الخطابات والبث الإذاعي والأغاني الشعبية والصفوف المدرسية، وبرزت خلال هذه الفترة، فكرة إنشاء منطقتين منفصلتين بين الهوتو والتوتسي، لاستحالة التعايش السلمي بينهما وإلا وجب اختفاء مجموعة عرقية على حساب الأخرى، وهذا ما صرح به الرئيس كاييباندا عندما قال في أحد خطاباته[2] (دولتان في دولة واحدة، دولتان لا يوجد بينهما جماع ولا تعاطف وهما يجهلان عادات وأفكار ومشاعر بعضهما البعض، كما لو كانا سكان مناطق مختلفة، من كواكب مختلفة)، وهب إلى أبعد من ذلك، حين قدم للأمم المتحدة اقتراحا بإعادة توزيع المنطقة وإنشاء أرض الهوتو وارض التوتسي منفصلتين، بعدها قامت مجموعات من اللاجئين التوتسيين في أُوغندا، بهجمات متعددة ومتفرقة على مؤسسات الدولة في محاولة إسقاط النظام السياسي تم التصدي لهم من قبل الجيش الحكومي والقضاء عليهم، عجل تطبيق كاييندا لنظام الحصص في وظائف الدولة في الإطاحة به، فقد أعطى 90% من المناصب للهوتو و % 9 للتوتسي و 1 % للتوا، عجلت تلك الإجراءات في الإطاحة بنظام كاييباندا وجرى ذلك في أوت 1973 من قبل (هابيا ريمانا) الذي انقلب عسكريا و أَعلن قيام الجمهورية الثانية لتنتقل السلطة من هوتو الجنوب والوسط إلى هوتو الشمال[3].

رواندا خلال الجمهورية الثانية (1974-1994) :

في فترة حكم رئيس الجمهورية الثانية هابياريمانا، استمرت حالة الفوضى الداخلية في البلاد وانتهج هذا الأخير نفس السياسات التمييزية ضد التوتسي، ولكنه قام أيضا بإدخال التمييز

[1] National Unity and Reconciliation Commission, unity and reconciliation process in Rwanda(Rwanda,December 2016),20
[2] ibidem
[3] ibidem

على أساس المناطق والأقاليم[1]، فمثلا في تلك الفترة لم يكن بوسع مواطن من منطقة نيانزا وهي مقاطعة في الجنوب، الظفر بمنصب عمل مهما كانت درجته، لأنه ببساطة من الجنوب عكس سكان المناطق الشمالية، بالرغم من محاولة تحقيق نوع من العدالة بين التوتسي والهوتو، إلا إن المشاكل كانت كبيرة، بالنظر لعدم تصحيح الأخطاء، إذ بقي التعليم شديد التمييز، ولم يكن ذا صلة بالقيم والثقافة الرواندية، وبحلول عام 1980 بلغ عدد اللاجئين التوتسيين في دول الجوار أُوغندا و زائير وتنزانيا 480 أَلف نسمة، رفض هابياريمانا إعادة اللاجئين التوتسيين بحجة الكثافة السكانية المرتفعة في البلاد، التي تمنعهم من ذلك بالإضافة إلى إن فرص العمل كانت قليلة جدًا ولا يستوعبون أَعداد اللاجئين العائدين ومن عام 1986 إلى سنة 1990، كانت الأزمة الاقتصادية وكذا الاحتكار الرهيب في السلطة والفساد والانتهاكات، عوامل رئيسية في تحطيم أسس نظام هابياريمانا وإضعاف الدولة، ضف إلى ذلك، تأسس الجبهة الوطنية الرواندية في العاصمة الأُوغندية كمبالا سنة 1988 التي هدفت إلى إعادة جميع اللاجئين الروانديين إلى أَراضيهم، وتقاسم السلطة بين الهوتو والتوتسي، حيث قررت الجبهة الوطنية الرواندية، إستباق الأحداث بعدما هُيئت لها الظروف، وبدأت هجومها المسلح على شمال رواندا في 1 أكتوبر 1990، في شكل حرب عصابات[2]،ومن هذه اللحظة إندلعت ما يسمى بالحرب الأهلية الرواندية بين جبهة الوطنية رواندية (بقيادة التوتسي) والحكومة الوطنية الرواندية حيث تولت قواتها المسلحة ذلك.

الفرع الرابع: الحرب الأهلية والابادة الجماعية في رواندا:

في أكتوبر من سنة 1990، هاجمت الجبهة الوطنية الرواندية وغزت رواندا من قواعدها بأوغاندا، في ظل المعارضة المتزايدة داخليا لنظام هابياريمانا، هذه الجبهة التي كان غالبيتها من

[1] ibidem

[2] رحلي، الحرب الأهلية في رواندا ،42

التوتسي اللاجئين، الذين اكتسبوا مهارات قتالية عالية واستفادوا من تجربة عسكرية قيمة حيث كانت تقاتل رفقة جيش يوري موسيفيني[1] الوطني في غرب أوغندا.

بحلول سنة 1990 كان للجبهة الوطنية الرواندية جزء كبير من شمال رواندا، ومع استمرار الحرب والسيطرة على المناطق الرئيسية للبن والغذاء من خلال حرب العصابات التي استمرت لغاية منتصف 1990[2]، زادت المعارضة للحكومة في كيغالي، وزادت الضغوطات الدولية على هابياريمانا، من قبل الجهات المانحة، لزيادة تدابير الديمقراطية، وأن تبدأ حوارا جادا مع الجبهة الوطنية الرواندية، ومفاوضات سلام مع الجبهة الرواندية وأحزاب المعارضة المحلية، الأمر الذي رد عليه هابياريمانا بطريقتين الأولى عن طريق إنشاء نظام متعدد الأحزاب وحكومة ائتلافية في افريل 1992، كما تأمر مع الأحزاب السياسية التي سيطر عليها، والحركة الجمهورية الناشئة عن الديمقراطية والتنمية واللجنة المتطرفة في الهوتو، وشكلوا معا ميليشيات تعرف باسم INTERAHAMWE، تعني أولئك الذين يهاجمون معا.

تلقت هذه الميليشيات السلاح من الجيش الرواندي، وقامت بعمليات القتل المروعة في حق المئات من المدنيين والمشتبه بهم، وأمام الكم الهائل من التجاوزات وعدم وجود طرف منتصر وزيادة الضغط الدولي، اضطر هابريمانا الى بدء مفاوضات سلام مع الجبهة الوطنية الرواندية وصولا الى اتفاقيات اروشا للسلام، التي اختتمت في أوت 1993، حيث نصت هذه الاتفاقات على بقاء نظام هابريمانا في السلطة وتشكيل حكومة انتقالية، وأن الجيش الرواندي والجبهة الوطنية الرواندية، سيشكلان جيشا وطنيا موحدا وتم تخصيص مناصب وزارية محددة لأعضاء الجبهة.

[1] Val Percival et Thomas Homer Dixon,environmental scarcity and violent conflict the case of Rwanda(The journal of environment and development,05/09/1996,p273
[2] ibidem.

وبعد 22 شهرا من تولي الحكومة الانتقالية السلطة، كان أعضاء حكومة هابريمانا غير راضين تماما عن اتفاقيات أروشا، التي أعطت الجبهة الوطنية سلطة ونفوذ أكبر الأمر الذي جعل هابريمانا يواصل سياسته ذات المسارين، حيث بدا وكأنه يتعاون مع الجهود الدولية، لتنفيذ اتفاقيات أروشا، بينما كان يعمل في الوقت نفسه على الحفاظ على قبضته التسلطية على السلطة من خلال الميليشيات[1].

الإبادة الجماعية:

في 6 أفريل 1994م، حدث فتيل بداية واحدة من أبشع حروب الإبادة وأكثرها همجية ووحشية في أفريقيا، ففي هذا التاريخ تم قتل كلا من رئيس رواندا هابياريمانا ورئيس بوروندي، باستهداف وإسقاط طائرتهما بصاروخ أرض جو عند اقترابهما من مطار كيغالي، ووجهت أصابع الاتهام واللوم إلى التوتسي من قبل الجماعات الهوتية المتطرفة في رواندا، باستغلال الصحف و الإذاعة بخصوص ضلوعهم وعلاقتهم في مقتل الرئيس الرواندي و طالبوا الهوتو في جميع أنحاء البلاد بالثأر و الانتقام من التوتسي[2]، وعلى الرغم من أنه لم يتعرف عن المسؤولين عن الحادث، إلا أن جنودا بلجيكيون من قوات حفظ السلام أفادوا عن رؤية صاروخين يطلقان باتجاه طائرة الرئيس من محيط معسكر تابع للحرس الرئاسي الرواندي وقوات الكوماندوز بالجيش.

وفي غضون ساعات، تم نصب حواجز على الطرقات من قبل الجيش، والقيام بحملة تمشيط ممنهجة للمدينة،[3] و بدأت أعمال القتل و العنف ضد التوتسي، و كانت أولويات القتل للقادة السياسيين و المدنيين و نشطاء حقوق الإنسان، و كانت هناك أوامر بتصفية و ذبح أي فرد من التوتسي، يبدي أي نوع من المقاومة، فتم مهاجمة منازل التوتسي و إشعالها مما جعلهم يهربون ويفرون، و قد تم قتل العديد من أبناء التوتسي في تلك الأعمال، قدروا بأكثر من 250 ألف

[1] ibidem,,274

[2] احمد جمال الصياد ، رواندا بين الحرب الأهلية والتحول الديمقراطي ، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 2021/04/15 ، على الرابط https://democraticac.de

[3] Percival et Homer Dixon, environmental scarcity and violent conflict,275

قتيل، فكان أبناء التوتسي، يتم تصفيتهم و قتلهم بعدة ذرائع، منها الدعوة للاستجواب و هو ما حدث في أماكن عديدة في رواندا و على الجانب الأخر، قامت الجبهة الوطنية الرواندية، وكرد فعل على الأحداث واستغلالا لهول الذي جرى، بإرسال كتائبها المعززة بجنود من جيش أوغندا الى كيغالي عاصمة رواندا[1]، منتهكة بذلك الاتفاق المبرم مع الحكومة الرواندية.

فقامت بشن هجمات مضادة لهجمات الهوتو، وهنا ساد العنف و العنف المضاد وعمت الفوضى العارمة شوارع وأزقة مدينة كيغالي، وسط صمت رهيب من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، التي فشلت في توفير الحماية لعدد من السياسيين الذين كان لهم دور كبير في تنفيذ اتفاقيات أروشا للسلام، فحتى البعثات الأممية لم تسلم من العنف والقتل، فسحبت بلجيكا بقرار انفرادي قواتها الأممية المتواجدة بالعاصمة، بعد مقتل عشرة جنود من قوات حفظ السلام البلجيكية، وكنتيجة لهذه المواجهات شهد العالم واحدة من أكبر وأبشع المذابح في أفريقيا فقد راح ضحية تلك الحرب قرابة المليون قتيل اغلبهم من التوتسي و الهوتو المعتدلين، واستمرت أعمال القتال و العنف إلى غاية 18 جوان 1994م، أين تمكنت الجبهة الوطنية الرواندية بزعامة بول كاغامي من السيطرة على مناطق أكثر في رواندا، بدعم من الجيش الأوغندي، و ذلك بعد توغل قواتها في كيغالي عاصمة رواندا.

انتهت بعد ذلك أعمال القتال والعنف في جوان 1994م، بعد تمكن الجبهة الوطنية الرواندية من السيطرة على رواندا وطرد المتطرفين، وحكومتهم المؤيدة لأعمال القتال والعنف و الإبادة خارج رواندا، وشكلت حكومة انتقالية سميت حكومة الوحدة الوطنية[2]، لتنتهي تلك الحرب مخلفة وراءها خرابا لا يعد ولا يحصى في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة، وكان هذا في ذلك تقاعس للمجتمع الدولي، وشبهات واتهامات كبيرة بشأن ضلوع دول كبرى مثل فرنسا في هذه المأساة.

[1] البشير البونجي، صراع القبائل والإبادة الجماعية رواندا نموذجا (مجلة جامعة دهوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 24، العدد1، سنة 2021)، 429

[2] نفس المرجع ،432

المطلب الثالث: الانماط الرئيسية لتفسير الصراع في رواندا:

اختلفت البلدان التي تشكل القارة الأفريقية اختلافًا كبيرًا باختلاف تاريخها وثقافتها وجغرافيتها وسياساتها الداخلية وعلاقاتها الدولية، إن مصادر الصراعات التي دمرتهم عكست هذا التنوع والتعقيد، بعضها ناتج عن عوامل داخلية، والبعض الآخر يعتمد على ديناميكيات المنطقة والبعض الآخر يشكل أبعادًا دولية مهمة، في رواندا لم يختلف الأمر كثيرا، فالعديد من العوامل والمسببات كانت وراء النزاع الاثني، يمكن تصنيف مصادر الصراع في رواندا إلى ثلاث فئات: التراث الاستعماري ، والحكم السيئ المزمن والنظم السياسية غير الملائمة والمولدة للصراع .

الفرع الأول: العامل التاريخي والعرقي:

1- الاستعمار وتراث الكنيسة التبشيرية:

تطور التراث الاستعماري كعامل مسبب للصراعات على ثلاثة خطوط رئيسية[1]: الخط الأيديولوجي الذي ركز على الأسطورة الحامية والنظريات حول سكان رواندا، والخط المؤسسي الذي تعلق بتصنيع حدود الدول الموروثة من الاستعمار، والخط السياسي الذي قام على ممارسات "فرق تسد" التي ميزت السياسات الاستعمارية، والتي شكلت أساس الاستغلال السياسي للعرق، في رواندا بسبب الفكرة التي رسمها المستعمر عن السكان المحليين، إلى النظريات العرقية والأساطير التي أدخلوها في المستعمرات، وأحكام الفصل العنصري التي مارسوها، في إطار جهوده لـ "الحضارة" والسيطرة نقلت القوى الاستعمارية سواء كانت ألمانية أو بلجيكية والمبشرون الأوروبيون إلى رواندا، التناقضات في الهوية، ابتكر المستعمر مجموعة من الأساطير، التي كانت منتشرة والتي تم تربيتها في المستعمرات .

أدت الممارسات والفرضيات الاستعمارية إلى التلاعب بالإثنية لأغراض سياسية[2]، من خلال هذا "الاتجاه الأيديولوجي مرت رواندا بتمزق وجودي، ولكي يُترجم رفع الوعي هذا إلى عنف، تم

[1] Anastase Shyaka,the Rwandan conflict,ibid,15
[2] ibidem

إضافة عنصر آخر: وهو أداة العامل "الإثني – العرقي" في الحياة السياسية، حيث أدى استخدام الظاهرة الإثنية في الشؤون السياسية من قبل المستعمر، إلى بعض العوامل التي ارتبطت ارتباطًا وثيقًا في بعض الأحيان: بالمعتقدات الأيديولوجية، ومبدأ الاستعمار "غير المباشر" الذي من اعتمد على المواطنين الأكفاء والمؤيدين، والفصل العنصري في المدارس.

عندما تم تنظيم المجتمع الرواندي في تسلسل هرمي عرقي، أصبح التوتسي، وهم الفئة الأعلى بحكم التعريف، "المرشحين الطبيعيين" لمساعدة المستعمرين، وتم اعتبار الهوتو أقل شأناً، وقد حُكم عليهم بـ "الهيمنة الطبيعية[1]، من الأمثلة النموذجية للفصل العنصري القائم على التفكير العنصري استبعاد جميع زعماء الهوتو من الهياكل السياسية التقليدية في رواندا في الثلاثينيات من قبل الإدارة الاستعمارية (قانون مورتيهان)، وبموافقة المبشرين وتم استبدالهم بالتوتسي، هذه القناعات الأيديولوجية عن عدم المساواة العرقية والسيطرة الجينية والطبيعية، قد زرعت بذور الظلم الاجتماعي، وعند تطبيقها على الإدارة المحلية، قوضت النسيج الاجتماعي، إن الامتيازات الممنوحة بشكل تعسفي للبعض وعلى حساب الآخرين في كثير من الأحيان أدت إلى الإحباط، من خلال تحويل العرق إلى ظاهرة سياسية، لم يتردد البلجيكيون في مستعمراتهم، في تطبيق مبدأ "فرق تسد" بهدف ليس فقط وجود ممثلين لهم في رواندا ولكن أيضًا لتقديمهم بشكل أفضل، تمكن المستعمر من تحييد بعض الجماعات الغير متعاونة، بالقضاء عليهم أو بمعارضتهم مع مجموعات عرقية ضعيفة أخرى بحجة تحريرهم من الظلم، كان العامل الآخر للاستغلال هو الفصل في المدارس، في المدارس الثانوية النادرة جدًا التي بنيت في المستعمرات، كان القبول في المدارس محجوزًا بشكل أساسي حصريًا لأطفال الرؤساء الذين يساعدون المستعمرين ومن العرق

[1] ibidem

المفضل، وكانت الحالات التي يتم فيها قبول تلاميذ من الهوتو، هي الرخاء والثراء المادي للعائلة[1]، كان دور وهدف هذه المدارس هو إعداد كبار الموظفين الأصليين في المستقبل بالطبع الذين يخدمون أجندات ومصالح القوى الاستعمارية، ومن خلال تحديد الأصل العرقي كمرجعية في المدرسة والتعليم كانت القوى الاستعمارية والمبشرون يحددون عرقيًا أولئك الذين سيكونون في مناصب المسؤولية السياسية في المستعمرات، ضمن هذا السياق ، دربت مدرسة أستريدا[2]، وهي المدرسة الثانوية الفريدة في رواندا (إلى جانب المعاهد الدينية) من عام 1932 إلى عام 1953 ، تقريبًا أكثر من 80٪ من التوتسي.

كما أن سياق إنهاء الاستعمار، الذي بدأ في الخمسينيات من القرن الماضي، أدى أيضًا إلى تعقيد الوضع، عندما بدأت النخبة الرواندية (التوتسي) في المطالبة بالاستقلال بحلول نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، لمواجهتها أعاد المستعمر إحياء "المشكلة العرقية" التي تحرض شعب الهوتو "على تحرير أنفسهم من" الغزاة التوتسي.

كما أن تجليات السياسات الاستعمارية المتعاقبة في التاريخ الرواندي، ظهرت من خلال البلقنة وخلق الحدود التعسفية، حيث قسمت القارة الإفريقية على أعقاب ما تمخض على مؤتمر برلين من قرارات بخصوص إحداث تقسيمات إقليمية تتميز بالاستقلالية، ثم قام بمنح العديد من هذه الأقاليم والوحدات الصغيرة الاستقلال.

نتج عن هذا المنح إنفجارا كبيرا غداة الإستقلال، وتعتبر رواندا وبورندي أحسن مثال على ذلك، حيث لم تأخذ الإدارة الإستعمارية التوزيع الجغرافي ولا التوزيع الإثني بعين الحسبان وهي تعبر عن إجراءات عمديه مدروسة تحاول أن تبقي على هذه المناطق طابع التبعية فالحدود كعامل سببي يدخل في هذا الإطار، فهذه التقسيمات الحدودية الاستعمارية ، رسمت على المقاس لخدمة النفوذ والمصالح الاستعمارية، لم تراعي فيها لا الجغرافيا الفيزيائية ولا الجغرافيا الطبيعية

[1] شابوني، النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية، 97

[2] نفس المرجع

الإنسانية[1] ، فانقسمت هذه الاثنية الموحدة التي شكلت على مر عقود زمنية دولة واحدة، وهذا التوزيع غير العادل كان سببا محوريا في إحداث عدم توافق هوياتي وعد تجانس مجتمعي أدى إلى ضعف المجتمع والإخلال بتركيبته وديناميكيته، مما أدى إلى نشوب حروب أهلية ونزاعات مسلحة حادة ومعقدة ومتشابكة .

العوامـل العرقية:

يرى بعض الباحثون، أن أهمية الرابطة الأساسية للجماعة العرقية، ترجع إلى رابطة اللغة والثقافة، ويضيف أخرون إلى أنها ترجع إلى رابطة الوعي بالأصل المشترك والوعاء الإقليمي، وقد يضيف البعض خصائص التكوين النفسي، فالهوية العرقية تم التركيز عليها في فترة حديثة خلال تطور الدولة الأفريقية، خاصة تحت الممارسات الاستعمارية، التنافس على السلطة والمكانة والحصول على الموارد الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية الذي ميز المرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستعمار.

كذلك قدرة القادة السياسيين على إثارة العداء العرقي من أجل خدمة غاياتهم الخاصة، فمن أجل فهم البعد الإقليمي للعرق في منطقة البحيرات الكبرى، يجب أن نعلم أن التوزيع العرقي للهوتو وتوتسي ليس محصورا داخل الحدود السياسية، فأكثر من مليونين من الهوتو والتوتسي تقع عبر حدود رواندا وبوروندي مع الدول المجاورة، ويتتبع البعض أصولهم إما إلى مقاطعة شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو إلى إقليمها مقاطعة جنوب كيفو، لذلك فبمجرد اندلاع صراع بسبب عرقي في رواندا أو بوروندي أو شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فمن السهل جدًا على السياسيين والنخب الأخرى الذين فعلوا ذلك لخدمة مصالحهم المباشرة، أن تلاعبوا واستغلوا هذه الروابط العرقية لخلق تحالفات تحقق أهدافهم السياسية.

[1] نفس المرجع.

الفرع الثاني: العامل السياسي.

الأنظمة السياسية المهتزة:

منذ الاستقلال، كان إضفاء الطابع الديمقراطي على البلدان الأفريقية مطلبًا دائمًا من كل من الأفارقة، وكانت القارة تحاول تبني وإرساء النظم الديمقراطية لكن دون نجاح اعتمدت معظم الدول الأفريقية باستمرار نموذجًا للديمقراطية مستوردًا من الغرب ولا يتوافق مع خصوصياتها الاجتماعية والثقافية والسياسية، وركزت الانقسامات الحزبية بشكل دائم على الهوية[1].

وهو ما جعل الإثنوقراطية مرادفًا للديمقراطية، وتم التبشير بالأول على أنها الثانية، لقد فشلت رواندا في تجنب الاضطراب من فكرة الديمقراطية، التي أسيء فهمها وكان لها بداية سيئة، حتى بعض الديمقراطيات الغربية طالبت بإثنوقراطية في إفريقيا، أصبح نموذج الأغلبية المطبق على المجتمعات التعددية والمنقسمة مثل رواندا، بدلاً من جلب الديمقراطية والتقدم والرفاهية الاجتماعية، مصدرًا للتوترات والصراعات.

تتميز أنظمة الأحزاب السياسية على العموم بسبعة انقسامات حزبية: الاجتماعية الاقتصادية، والدينية، والعرقية الثقافية والريفية الحضرية، ودعم نظام الحكم والسياسة الخارجية وما بعد المادية (مثل البيئة)، الوضع مختلف تمامًا في رواندا، فقد هيمنت أولوية الهوية بشكل مفرط على أيديولوجيات الأحزاب السياسية، وكان الانقسام في الأهداف الحزبية على الأساس الاجتماعي والاقتصادي غائبًا تمامًا، وحل محله الانقسام على أساس الهوية والعرق.

كان الخطاب الديمقراطي والانتخابي للقادة السياسيين في رواندا يرتكز على "صوتوا لي لأنني واحد منكم" وليس "صوتوا لي لأن لدي رؤية أكثر مسؤولية تجاه المجتمع"[1] نتيجة لذلك، يرى

[1] Anastase Shyaka,the Rwandan conflict,,25
[2] ibidem,26

سياسي من مجموعة الأغلبية العرقية نفسه بالفعل على أنه الفائز في الانتخابات قبل إعلان الحكم والنتائج الانتخابية، حتى قبل أن يقدم برنامجه ورؤيته للمجتمع، وبالتالي تصبح الديمقراطية تعبيرًا عن الهوية وليست وسيلة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي للسكان، وهكذا استخدمت الديمقراطية "الرواندية" العنف والإقصاء ضد التوتسي، كان الأخير يُنظر إليه دائمًا على أنه مسبب للمشاكل المتعلقة بالسيادة وبالتالي للديمقراطية، عادت جميع العمليات الديمقراطية، من ثورة 1959 حتى الإبادة الجماعية عام 1994 ، إلى جذورها ووجدت شرعيتها في إيذاء التوتسي.

- **الفرع الثالث: العـــامل الاقتصادي:**

في الداخل الرواندي، لعبت عدة معطيات ومؤشرات دورا هاما في تفاقم مشاكل الفقر والبطالة وتفشي الأمراض وأبرزها كان اقتصاديا، الأمر الذي قاد إلى نشوء حالات الاضطراب وعدم الرضا داخليا من الوضع الاقتصادي المعاش وهو ما أدى الى ظهور النزاع[1]، فمن بين هذه المؤشرات تّبني رواندا لسياسة اقتصادية تنموية خاطئة بعد استقلالها، فقد كان هدف رواندا إلى جانب بناء الوحدة الوطنية وخلق التعايش بين الإثنيات تنمية وتطوير البلاد، إلا أن هذه الأهداف لم تجسد واقعيا، وهذا كون نظام السياسي في البلاد المعتمد على الحزبية الأحادية المسيطرة، لم يستطع ايجاد الحلول التنموية المرجوة في ظل استمرار التصارعات والتناحرات العرقية بصفة مستواصلة، وما زاد من حدة الأمر هو الإرث الاستعماري، حيث اتضح من خلال التقسيمات الاستعمارية أنها لم تكن تراعي على الإطلاق التركيبات الإثنية بقدر حرصها على تنمية مشاريعها الزراعية والتعدينية فيها، فهي خلقت حدود مصطنعة جعلت المواصلات والتسويق المنتجات الإفريقية أمًرا صعبا خاصة أن رواندا تعاني من نقص الطرقات بسبب طبيعة أراضيها.

[1] شابوني ، النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية، 110

أضف إلى ذلك سوء الإدارة والتوزيع الغير عادل والمتكافىء للموارد الوطنية، حيث أتم احتكار سلطة وموارد الدولة وهذا على أساس عرقي، سواء على أساس العرق أو على أساس الإقليمية، وفضلت القوى السياسية مناخ الفساد والهيمنة والاقصاء[1]، فتم توزيع المدارس والوظائف والمرافق الحيوية الضرورية، بشكل غير متساو مما أدى إلى تعقيد العلاقات الاجتماعية، وخلف إحباط كبيرا وسط الروانديين.

كما كان للازمة الاقتصادية التي عرفتها رواندا إبان فترة الجمهورية الثانية بقيادة هابريمانا، دور وخلفية اقتصادية هامة وراء النزاع، فبسببها ألغت الحكومة ونتيجة الاملاءات الخارجية بسبب الاقتراض وصرف هذه الأموال على التسلح بدل التنمية والاقتصاد، القيود على التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء سياسة دعم الإنتاج المحلي وخصخصة القطاع العام و قامت بتسريح الموظفين وهو ما أدى إلى انهيار أسعار البن في السوق الدولية بنسبة 50 % الأمر الذي سبب خسائر فادحة في الإقتصاد الرواندي، ولمعالجة هذه الأزمة أقدمت رواندا على تخفيض قيمة الفرنك في أواخر التسعينات ما أدى هذا إلى زيادة التوتر و الإظطراب ضد النظام القائم فيها[2].

كما أثرت الكثافة السكانية المرتفعة مقارنة بالحجم والمساحة على النشاط الاقتصادي، حيث كانت الكثافة السكانية في سنوات التسعينيات مرتفعة ومخيفة، مقارنة بالإمكانات الاقتصادية المتوفرة، حيث ان الازدحام السكاني ومشاكل الفقر صبت كلها في صميم تباعد عرقي، ففي 1994 كانت رواندا تحتوي حوالي 323 نسمة في كلم 2، وقد إزدادت لتصل 672 إلى 782 نسمة وهذا يتعارض مع معطى ضيق الأرض وبالتالي نقص الزراعة في رواندا، حيث جفت الأراضي وأنعدم الأمن الغذائي، وتسبب استعمال الحطب كمصدر للطاقة، في إزالة الغابات على

[1] ibidem

[2] شابوني، النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية.

نطاق واسع مما أدى إلى تدمير خصوبة التربة[1]،مع العلم أنها بلد زراعي بالمرتبة الأولى ويمكن تلخيص أسباب التدهور الاقتصادي إجمالا في :

1. ضعف مستوى الدخل الفردي بسبب الأزمة الاقتصادية.
2. نقص الموارد الأولية وعدم الاستغلال الأمثل لها أن وجدت بسبب عدم توفر الإمكانات البشرية والمادية، إضافة إلى حجم السكان وصغر المساحة والاعتماد الكلي على الزراعة.

المبحث الثاني: انعكاسات وتحديات الصراع في رواندا:

يتناول هذا المبحث بالدراسة الانعكاسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية للحرب الاهلية في رواندا ما أدى الى انهيار جميع قطاعات الأمن القومي، وتأثر كل أبعاد الأمن الإنساني في هذه الدولة.

المطلب الأول: انعكاسات ونتائج النزاع في رواندا.

لقد كان للحرب الأهلية والإبادة الجماعية في رواندا، بالغ الأثر السلبي والعميق على كافة المستويات والأصعدة، بالنظر للوحشية وحجم العنف الذي صاحبها، فكان هناك تغيير واضح وجذري في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في رواندا، كما تأثرت المؤسسات السياسية والثقافية، دون إغفال الفرد كعامل هام، حيث أصبحت المواطن الرواندي محطما من كل الجوانب وتركت أثرا عميقا على نفسية كل من الهوتو والتوتسي، فتلاشت الثقة الاجتماعية التي تربط أطياف وشرائح المجتمع، وتمحورت هذه النتائج على مختلف المستويات كمايلي:

[1] Alphonso Gahima, the socio economic impact of the genocide and current development in Rwanda(master degree of arts, university of Kwazula natal,department of geography and environment studies,2007),46

الفرع الأول: الانعكاسات السياسية والأمنية للصراع الرواندي:

من تداعيات ونتائج الأزمة الرواندية في المجال السياسي، أنه خلف ضعف النظام السياسي بشكل كبير، وهو الأمر الذي أفرز بدوره دولة ضعيفة ومنهارة، ويمكن إبراز ذلك من خلال المحددات أو خصائص الدولة المنهارة، المنطبقة على الحالة الرواندية حسب ما يلي

-**فقدان التحكم في الأقاليم** : يتجلى ذلك من خلال ضعف ووهن الدولة في حماية اراضيها وبسط السيطرة على الأقاليم، التي صارت مسرحا للعمليات العسكرية وحرب العصابات.

-**فقدان مصداقية الدولة تجاه المنظمات الدولية والدول:** وهو الأمر الذي أدى إلى إحجام الدول والمنظمات إلى تقديم المساعدات والمعونات الضرورية،حيث أن النزاع أخرج دولة منهارة في جميع النواحي، تتصف بعد القدرة على الدفاع عن مواطنيها، فنلمس إنهيارا تاما للعقد الاجتماعي من خلال عودة حالة الطبيعة الهوبسية [1]، فالدولة لا تملك المصداقية بسبب عدم حيادتها اتجاه الجهات الفاعلة، كما أن مؤسسات الدولة الضرورية غائبة مما جعل إقرار حالة السلم مستحيلة، في ظل الفراغ سياسي، ففشل العقد الإجتماعي وصارت الدولة ولا السلطة فاقدة المصداقية التي تخولها لأداء مهامها السلطوية على أحسن وجه اتجاه الاطراف، خاصة من خلال حدوث الإبادة الجماعية إلى جانب إستخدام الأطفال كجنود في الحرب[2]، وتخريب خزان وطاقات المستقبل.

و**جود عدد كبير من الرواندين كلاجئين:** أفرزت الإبادة هروب وفرار الكثير من الروانديين من التوتسي إلى دول الجوار طالبين الأمن والسلم، بسبب عمليات القتل والتعذيب والتنكيل العشوائية حيث لجؤوا إلى الدول المجاورة مثل تنزانيا، أوغندا ,كونغو، بورندي، وهو ما جعل منهم عبئا ثقيلا على الدول المضيفة، مع وجود الرغبة الدائمة منهم للعودة لوطنهم ، حيث قدر أعداد

[1] Phillippe Hugon,l'economie des conflits en Afrique(la revue internationale et strategique,n43,2001),158

[2] شابوني، النزاع الرواندي،131

الفارين التوتسيين خلال تلك الفترة حوالي 185 ألف لاجئ تقريبا موزعين كالتالي 60 ألف في زائير 50 ألف في أوغندا، 50 ألف في بورندي، 25 ألف في تنزانيا[1].

-**إنتشار الأسلحة الخفيفة والنفقات العسكرية** : زادت النفقات الهامشية والتي لا فائدة منها والتي أثقلت كاهل الاقتصاد الرواندي، مثل صرف أموال لا فائدة منها في استيراد المأكولات وملابس والحول لفائدة أفراد الجيش والميليشيات، وزاد توظيف الشباب البطال الذي فرض مضاعفة التكاليف، كل هذا على حساب مصلحة الشعب الرواندي.

الفرع الثاني: الانعكاسات الإقتصادية والإجتماعية للصراع الرواندي:

لقد أدت الحرب إلى تدمير وتخريب المنشآت والهيكل الإجتماعية و الإقتصادية، وكل ما يتعلق بالبنى التحتية للدولة، هذا كله راجع إلى إنهيار المؤسسات الدولاتية، بحيث شكلت ثقلا كبيرا على الحكومة الجديدة[2]، ويمكن تحديد النتائج والتي تمثل في نفس الوقت تكلفة الحرب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مايلي:

- انخفاض في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 50 في المئة وارتفاع معدل التضخم بنسبة 64 بالمئة، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي اقل من 220 دولارا.

-إرتفاع مؤشرات البطالة.

-تخريب المنشآت والمباني الحيوية، وتدني مستويات التغذية واتساع المجاعة منذ 1992 ، التي شملت أغلب المناطق.

[1] نفس المرجع

[2] نفس المرجع

–تفاقم مشكلة المديونية، حيث وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة تم اقتراض الأموال من صندوق النقد الدولي[1]، وهو ما عجل في تدخله وفرضه لقرارات وإصلاحات، قوضت وعرقلت عمليات وتطلعات النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تأثر القطاع الاجتماعي من خلال المزيد من المأسي والمشاكل الاجتماعية المزمنة.

مع تأزم الوضع السياسي والاقتصادي، وانتشار حدة الفقر والبطالة، نتج هنا ارتفاع في معدلات الجريمة والعنف، وجعلت من المجتمع غير أمن وغير مستقر، كما ان العنصر البشري أصبح مهددا في حياته وغير معلوم التوجه مما جعله في حيرة من أمره، مجتمع يعج بالأرامل، المتشردين مرضى، المعوقين، والتعدي على حقوق المرأة التي تعرضت لانتهاكات صارخة من اغتصاب وتعذيب جسدي ونفسي ، ونفس الشيء بالنسبة للأطفال و وكبار السن.

إرتفاع درجة العنف المدني والمجتمعي، وتفكك الروابط الإجتماعية من خلال تحطيم الروابط الأسرية والعائلية، وهذا بفعل الاكراهات النفسية التي كان تفتعل في حق أفراد العائلة الممارسات الوحشية، حيث كانت هناك تعليمات وأوامر لأفراد من العائلة بقتل أحبائهم وجيرانهم وحتى اقرب الناس إليهم، وكذلك على إغتصاب النساء، والأطفال أمام منظر الجميع.

تدهور القطاع والوضع الصحي بسبب نقص الرعاية والتكفل الطبي، ونقص المياه الصالحة للشرب وسوء التغذية والمجاعات المتكررة وتدني مستوى المعيشة، وتدني معدلات الأعمار تدريجيا، التي وصلت في رواندا في تلك الفترة بين 38 و 39 سنة لكلا الجنسين، كما نتج أيضا ارتفاع في معدلات الوفيات لدى الأطفال بنسبة 20 بالمئة، أضف إلى ذلك انتشار الأوبئة والأمراض المستعصية كمرض الايدز حيث كان الفيروس يستخدم كسلاح بيولوجي عند الاغتصاب[2].

–جمود النظام التربوي واعتماده على مناهج تشجع العنصرية والتفرقة وانتشار الأمية والجهل.

[1] نفس المرجع.

[2] Kevin Barnes et autres,Recovery after genocide,(published 16/04/2019,https://www.frontiersin.org

و قد ساهم كل هذا في انهيار الدولة، وخاصة القضاء على الالتحام داخل الجسم الإجتماعي وتفكيك الرابطة الإجتماعية وعجز الدولة عن تحقيق الاندماج وإعادة بناء المصالحة الوطنية.

الفرع الثالث: الانعكاسات الإنسانية والنفسية :

خلف النزاع الرواندي خسائر بشرية وخيمة، عبرت عن كارثة إنسانية حقيقية، فقد فقدت رواندا تقريبا حوالي نصف سكانها من 1990 إلى1994 ، نصفهم لجأ والنصف الآخر قتل وكان أغلبيتهم من التوتسي،

عبر النزاع عن كارثة إنسانية بمعنى الكلمة، فقد كان القتل ممنهجا ومنظما ووحشيا، بعيدا عن الإنسانية ودون ادني شفقة أو رحمة فقتل الأخ أخاه والصديق صديقه والجار جاره .عمليات القتل والتنكيل كانت ترتكب تحت ضغوطات واكراهات شديدة، وهو ما اثر على الجانب النفسي لهؤلاء وجعلهم يعيشون إجهاد ما بعد الصدمة من خلال مشاهدتهم أفعالهم وأفعال الجناة الآخرين ، ونقل لهن مرض السيدا بصفة إرادية، وقدرت نسبة النساء المغتصبات بـ 250000 إمرأة خلال ثلاثة أشهر، هذا إلى جانب إغتصاب الأطفال ومختلف أشكال العنف الجنسي التي كانت تستخدم ضدهم فقد أشارت إحصائيات المبعوث الخاص للأمم أن هناك من 250 إلى 500 ألف حالة إغتصاب أستخدم كسلاح ووسيلة من قبل مرتكبي المجازر، حيث أضحى قاعدة سلوكية وليس فيه إستثناء[1].

كان يمارس على الضحايا، اكراهات و ضغوطات نفسية كبيرة من خلال فرض آلام وأوجاع ومعاقبة الضحايا و تعذيب رهيب ويضطرون إلى بتر الأعضاء، فالكل كان يتلذذ في عملية القتل[2]، مع تعرض المنازل والبيوت للحرق والتخريب والسطو على الممتلكات الخاصة.

[1] رحلي،الحرب الأهلية في رواندا،55

[2] شابوني، النزاع الرواندي ،133

خلفت الحرب، حالة من عدم التجانس بين الروانديين العائدين من المنفى، وهذا بسبب الاختلافات اللغوية ، فالعائدون من أوغندا وتنزانيا صاروا يتكلمون باللغة الإنجليزية، في حين من بقوا بالداخل يتكلمون الفرنسية، وهو ما أحدث ونتج عنه عزلة مجتمعية.

المطلب الثاني : التحديات الرئيسية التي واجهت رواندا بعد الإبادة الجماعية :

أمام هول وحجم الانعكاسات والنتائج التي أل إليها الوضع في كافة النواحي والمستويات برواندا، وجدت هذه الأخيرة نفسها أمام عدة عراقيل وتحديات جوهرية لإعادة عملية بناء السلام وتوحيد المجتمع والانطلاق نحو التنمية، وفق تصورات حكومة روندية جديدة، هذه التحديات والعراقيل يمكن تصنيفها في المعوقات التالية[1]:

- ثقل الإبادة الجماعية ، جروح الإبادة الجماعية العميقة في المجتمع، غياب وانهيار مؤسساتي في جميع المستويات واقع وأفاق قضائية ضبابية في ظل حجم الجرائم وعدد الجناة، عدم القدرة على تلبية التوقعات وانعدام الثقة وتمزق رهيب في النسيج المجتمعي، فقدان الثقة في القيادة والحكام، ذكريات متعددة، والخوف الوجودي، وسوء الفهم حول العمليات التاريخية والجرائم القائمة على الهوية، بعد النزاع وجدت رواندا أمامها عدد كبير من الروانديين في ظروف صعبة للغاية، حيث لازالت التفاوتات الاقتصادية والأيديولوجيات السلبية مستمرة في المجتمع، مع بيئة إقليمية مضطربة وتزايد ما أطلق عليه براوندوفوبيا والخوف من حدوث صراع عرقي مجددا، وعودة بروز

تمردات ضد الحكومة الحالية، بعض الحكومات والمنظمات تعقد تحالفات مع قوات الإبادة الجماعية وهناك احتمال وقوع مواجهات عسكرية.

الفرع الأول: التحديات في المجال السياسي والأمني والقضائي :

ضعف القدرة المؤسسية : واجهت رواندا تحديا كبيرا متمثل في نقص من الجانب المؤسساتي[2]، فمؤسسات وهياكل الدولة الحيوية كانت شبه منهارة، وغير قادرة على أداء

[1] shyaka,the rwandan conflict,27

[2] شابوني، النزاع الرواندي،134

مهامها بصورة عادية، لذلك كان التحدي في إعادة إحياء وقيام هذه المؤسسات الحيوية للقيام بدورها اللازم، وبناء المقرات وتوظيف الموظفين الأكفاء .

- عدد كبير جدا من القضايا الجزائية والقضائية، مقابل عدد هائل من المتهمين والجناة وهنا وجدت رواندا نفسها أمام حتمية العقاب والعدالة، لجبر الخواطر وإعادة الثقة المفقودة بين المواطن ودولته، نتيجة الممارسات السلطوية السابقة.
- مشكلة اللاجئين والفارين خارج حدود البلاد والراغبين في العودة إلى الديار في ظل الكثافة السكانية.

انخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية :

شكل النقص الحاد في الكوادر المهنية عقبة أمام تنمية جميع القطاعات، عوق نقص الأشخاص المدربين تدريباً كافياً في الزراعة وتربية الحيوانات تحديث هذا القطاع، مع وجود نقص حاد في الفنيين والمديرين الأكفاء، الأمية متفشية على حد سواء بين سكان الحضر والريف مع 48٪ من الروانديين غير قادرين على القراءة والكتابة.

تزداد صعوبة معالجة هذا الوضع بسبب انتشار الأمراض الرئيسية، مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ، والتي تقلل إلى جانب سوء التغذية من إنتاجية السكان.

- كما أن أهم تحدي هو ثقل حجم الإبادة ونتائجها والخوف من تكرارها[1]، حيث وبسبب الإفرازات والنتائج، تصاعدت درجات الخوف الذي قد يستمر لفترة طويلة، لذلك وجدت الحكومة الرواندية نفسها أمام وضع آليات قانونية ومؤسساتية صارمة، لمعاقبة الجناة ومعالجة القضايا الجزائية العالقة، حتي تستعيد الثقة المفقودة، والعمل على إرجاع اللحمة المجتمعية والعلاقات المقطوعة، من خلال التصالح ونسيان الماضي والتفكير بالمستقبل.

[1] هبة الله سمير،الصراع الدولي.

- إمكانيات التدخل الخارجي، حيث يبقى الخطر مستمرا من وجود نشاط لتحالفات بين الدول الإقليمية المجاورة، وبعض الفواعل الدولية سواء كانت حكومية أو غير حكومية[1].

- الفرع الثاني: التحديات في المجال الاقتصادي والاجتماعي:

تناقص الإنتاجية الزراعية وتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة:

– وجدت رواندا نفسها أمام تحدي إعادة بعث الاقتصاد الراكد بسبب اعتماده على زراعة الكفاف.

–انخفاض المدخرات والاستثمار ومعدلات البطالة المرتفعة والعمالة الناقصة، بالإضافة إلى أن صادرات رواندا، تتكون بشكل أساسي من الشاي والقهوة، التي تخضع أسعارها للتقلبات في السوق الدولية[2] ولم تكن قادرة على تغطية احتياجات التصدير.

–زراعة الأراضي بطريقة عشوائية وعير مدروسة دون استخدام المعالجات وتدابير زيادة الانتاج ولا سيما من خلال استخدام الأسمدة، كانت النتيجة هي الانخفاض في إنتاجية الأراضي والتدهور البيئي الهائل.

– مسافات طويلة من موانئ المحيطات، بسبب الموقع الجغرافي غير ساحلي، مما يمثل عامل يثير تكاليف النقل لكل من الصادرات والواردات، مع افتقار البلاد إلى ارتباط بالسكك الحديدية الإقليمية الشبكات.

– تحسين شبكة الطرقات والنقل التي تفتقر للجودة، وتمتاز بالسوء والرداءة، مما خلق ارتفاعًا في تكاليف النقل التي تؤدي إلى تضخم أسعار المنتجات المصنعة محليًا كمادة

[1] نفس المرجع

[2] شابوني، النزاع الرواندي،155

خام يجب استيراد المواد المستخدمة في التصنيع، كل هذه العوائق والحواجز الطبيعية أمام التجارة تعرقل التنمية الصناعية وغيرها.

– تغيير النظام المصرفي والمالي والضريبي، في ظل تبني نظام عاجز وسياسات معتمدة غير فعالة.

–حجم الدين العام لرواندا بلغ حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي، وهو أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الوطني الحالي البالغ 1.3 مليار دولار أمريكي، ويعد عقبة رئيسية أمام تنميتها الاقتصادية.

تحقيق المساواة في ظل وجود فوارق مجتمعية كبيرة نتيجة عدم المساواة بين الجنسين في كافة الميادين.

إعادة الثقة واللحمة المجتمعية بين أفراد المجتمع الواحد، وضرورة خلق إطار لمنفعة مشتركة و إعادة بناء الوحدة الوطنية[1].

القضاء التمييز العرقي في كافة المجالات والقطاعات.

وضع آليات وسياسات في ميدان الشغل للحد من البطالة والفقر المتفشي بكثرة.

– إصلاح القطاع الصحي الكارثي، نتيجة حجم المعطوبين والجرحى والمرضى عقليا جراء هول الإبادة، وكذا نقص كبير في المنشآت الصحية والكوادر الكفؤة والمؤهلة من أطباء وممرضين وإداريين وأطباء نفسانيين.

–انتشار للأوبئة والأمراض الخطيرة كالملاريا والسيدا، نظام تعليمي موجه على أساس سياسات تعليمية تميزية وعرقية، جرد المجتمع من مبادئه وهويته.

[1] نفس المرجع.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق ذكره والتعرض له خلال هذا الفصل، يمكن أن نستخلص ونستنتج النقاط التالية:

-1 إن المشكلة النزاعية في رواندا ليست مشكلة اختلافات دينية أو لغوية، لأن التاريخي يؤكد أن الروانديين تجمعهم لغة واحدة وديانة واحدة، والهوتو والتوتسي كانا عبارة عن فئات اجتماعية تمثل مواقف اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع الرواندي.

2- مر النزاع الرواندي بعدة مراحل عبر عدة أحقاب زمنية معينة، حيث تميزت كل مرحلة بميزات وتم تبني سياسات وإيديولوجيات عرقية ، تعتمد على التمييز بين الهوتو والتوتسي، حيث كانت سببا في زيادة حجم الفرقة والهوة بين المجموعتين وتعقيد الأمور وصولا إلى الحرب الأهلية ومنها الإبادة الجماعية التي لم تكن وليدة الصدفة وعشوائية ، بل كانت مقصودة ومنظمة حتى صار العنف تعبيرًا عن الصراع من أجل البقاء، وصارت عقيدة كل مجموعة هي البقاء، وضمان الوجود على حساب العرقية الأخرى ولو تطلب الأمر القضاء عليها، ولم يعد هناك مكان للتعايش والقبول، حيث كان لهذا الأمر نتائجه الخطيرة من حيث إنعدام الثقة بين الطرفين لسنوات طويلة مقبلة وإستمرار حالة من عدم الإستقرار السياسي الإثني في البلاد.

-4 شكلت الحرب و الإبادة الجماعية سنة 1994 م وتداعياتها، أثارا كبيرة وثقيلة على كافة المستويات والأصعدة، وتركت البلاد في حالة من الشلل التام ووسعت الهوة والفجوة المجتمعية بين مكونات المجتمع الرواندي، وتركته مقسوما مشتتا تنخره الأمراض والفقر والمجاعة والتهديدات الأمنية المختلفة من كل جهة .

5- وجدت الحكومة الرواندية الجيدة نفسها عقبات وتحديات كبيرة في طريقها نحو إعادة لم الشمل وتوحيد الصفوف والمصالحة الوطنية، فعناصر التنمية وإرساء السلام كانت غائبة ومنعدمة، والعنصر الرئيس للتقدم والتطور ألا وهو الفرد منهك ومحطم ويفتقر للثقة في غيره وفي دولته.

الفصــل الثالــث

الأساليب والمناهج المحلية لتحويل النزاع في رواندا

المبحث الأول: سياسات التحول السياسي، القضائي والأمني

المبحث الثاني: سياسات التحول الاقتصادي

المبحث الثالث: سياسات التحول على المستوى الاجتماعي،الصحي والتعليمي

بعد مجازر الإبادة سنة 1994 وحجم الاقتتال والعنف، والخسائر المادية والبشرية التي خلفتها، تصدرت رواندا مختلف العناوين الرئيسية لنشرات الأخبار عبر العالم، وهذا بسبب مأساة وكارثة إنسانية مهولة، تركت بالغ الأثر العميق ونتائج كارثية في رواندا على جميع الأصعدة.

ولكن رواندا أضحت واحدة من أهم الاقتصاديات الناهضة في العالم، وتغير واقع البلاد من بلد مفكك عرقيا، مشلول اقتصاديا، غائب ومغيب سياسيا، إلى دولة متلهفة للتقدم والرقي، نهضة رواندا تزامنت مع نهضة شاملة لجميع مناحي الحياة، أي زائر أو متابع للشأن الرواندي سيتساءل حتما عن الطريقة والكيفية التي حدثت بها هذه المعجزة التنموية وأين في إفريقيا قارة المتناقضات، وكيف تجاوزت رواندا أهوال الحرب الاهلية وحرب الإبادة في مدة قصيرة، وماهي الآليات والميكانزمات والسياسات التي اتبعتها في سبيل تحقيق السلام الدائم والتنمية الشاملة.

لذلك وفي هذا الفصل من الدراسة، سنحاول الإجابة عن كل هذه التساؤلات ،اذ سنتطرق لمختلف المناهج والأساليب المحلية على كافة الأصعدة والمستويات، التي اعتمدت عليها رواندا للنهوض من الصفر، وتحويل نزاعها الدموي والوحشي والذي اتسم بالسلبية وعدم القدرة على التعايش المجتمعي، إلى سلام ايجابي حقق تعايش بين مختلف فئات المجتمع وفتح أبواب للتنمية والازدهار والرقي، وذلك في مختلف المستويات والأصعدة .

المبحث الأول: سياسات التحول السياسي، القضائي والأمني.

خرجت رواندا من أهوال الإبادة والحرب الأهلية منهكة ضعيفة، تصنف في خانة الدول الهشة، بالنظر لعدم قدرة مؤسسات الدولة على جميع الأصعدة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية على تسيير شؤون البلاد والعباد ، بالنظر لحجم الخسائر الكبيرة والفوضى العارمة، لذلك سعت أولا إلى وضع آليات وسياسات لبناء الجانب المؤسساتي والسياسي للدولة حتى يتسنى وضع اللبنات الأولى لوقف حالة الانشطار والانقسام وإيجاد الأرضية الصلبة والمناسبة للانطلاق في عملية التنمية والتشييد، وكذا من خلال إعادة بناء المنظومة الأمنية والقضائية .

المطلب الأول : السياسات والمناهج في المجال السياسي :

الفرع الأول : رؤية 2020 :

حسب بول كاغامي PAUL KAGAME[1]، الرئيس الرواندي منذ 24 مارس 2000، الذي وصفته مجلة بوليتيكو بالطاغية الحبيب، والذي صنفه الرئيس بيل كلينتون بأنه أعظم قادة العصر، وصفه توني بلير بأنه صاحب البصيرة، وهو اكبر قصة نجاح في افريقيا[2] ، أن مسار التفرقة والعنصرية لن تؤدي سوى إلى المزيد من الدماء والحروب لذلك اختار مسار الوحدة والتنمية والمعرفة وحظر استخدام مسميات الهوتو والتوتسي، وجرم استخدام أي خطاب عرقي.

أطلق الرئيس إستراتيجية جد هامة وتعد محورية في عملية التنمية عام 2000م أسماها (رؤية 2020)، وهي انعكاس لتطلعات وأمال الشعب الرواندي، وتصميمهم على بناء

[1] مواليد 1957/10/23، الرئيس السادس والحالي لرواندا منذ 2000/03/24، يعتبر عراب وصاحب الفضل في التطور والتنمية التي شهدتها رواندا ، بفضل السياسات والاستراتيجيات التي وضعها

[2] سيرة بول كاغامي ، على الرابط https://ar.celeb-true.com/paul-kagame

هوية روندية موحدة وديمقراطية وشاملة، ومكنت هذه العملية من الانتقال برواندا من مرحلة المساعدات الانسانية المرتبطة بالابادة، إلى مرحلة التنمية المستدامة[1]، وتشمل هذه الرؤية 48 مؤشرا رئيسيا وأهدافا محددة، وجب تحقيقها بحلول عام 2020 .

بدأ الروانديون عملية البناء والتشييد ونبذ العنف والتطرف، من خلال طرح أسئلة جوهرية وضرورية وأساسية، وهي كيف يتصور الروانديون مستقبلهم؟ أي نوع من المجتمع يريدون أن يصبحوا ؟ كيف و هل يمكنهم بناء هوية روندية موحدة وشاملة؟ ما هي التحولات التي هم بحاجة إليها للخروج من حالة اجتماعية واقتصادية غير مرضية للغاية؟ وكانت هذه هي الأسئلة الرئيسية والرئيسية التي تتناولها رؤية رواندا[2]2020.

هذه الرؤية هي نتيجة لعملية استشارية وطنية، جرت في Village Urugwiro ما بين سنتي 1998 و 1999، جيث كان هناك إجماع واسع النطاق على ضرورة أن يحدد الروانديون بوضوح مستقبل البلاد ومن هنا قدمت هذه العملية أو الرؤية الأسس والآليات الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة.

– آليات وأدوات عديدة لرؤية 2020 :

بدأت الرؤية ببناء توقعات مفادها أنه من المتوقع يتضاعف عدد سكان رواندا إلى حوالي 16 مليون بحلول عام 2020، بالنظر إلى أن الطموح الرئيسي لرؤية 2020 ، هو تحويل اقتصاد رواندا وتحسين الدخل الفردي، وهذا لن يتحقق هذا ما لم يتم التحول من

[1] رضا الشكندالي، رؤية 2020 لرواندا والتحول من الابادة الى الريادة،مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، بتاريخ 12/07/ 2019، على الرابط www.csds.com

[2] Donald Kaberuka,Rwanda vision 2020(Kigali, Ministry of finance and economic planning,,July,2000),6

اقتصاد زراعة الكفاف إلى مجتمع قائم على المعرفة، بمستويات عالية من المدخرات والاستثمارات الخاصة، مما يقلل من اعتماد الدولة على المساعدات الخارجية[1].

وحسب الرؤية، فالنمو الاقتصادي، وحده، لا يكفي لتحقيق الارتفاع الضروري والمنشود في المستوى المعيشي للسكان لقهر الجوع والفقر، يجب أن يكون النمو لصالح الفقراء مع إعطاء جميع الروانديين فرصة للاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة.

قدمت الرؤية إلى أفق سنة 2020، تلميحات حول كيفية معالجة الأسئلة الحالية والمستقبلية والأساسية: طمحت رؤية 2020 إلى أن تصبح رواندا أمة حديثة وقوية وموحدة، تفخر بقيمها الأساسية، مستقرة سياسياً وبدون تمييز بين مواطنيها.

وضعت خطة رؤية 2020 على ثلاث مراحل وهي[2]:

-**على المدى القصير**: وذلك بتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وخلق الثروة لتقليل الاعتماد على المساعدة .

وضع سياسات استقرار الاقتصاد الكلي، التي تساعد على تحقيق ذلك، تنمية القطاع الخاص، هذا، جنبا إلى جنب مع توسيع قاعدة الموارد المحلية و زيادة الصادرات، وهي الطريقة الوحيدة لتقليل الاعتماد على المساعدات.

تطوير استراتيجيات فعالة لتوسيع القاعدة الضريبية، وجذب المستثمرين الأجانب ومعالجة وضع الديون، أيضا، التنويع وتطوير تعزيز الصادرات غير التقليدية .

[1] Ibidem
[2] Ibidem

العمل على تحرير التجارة والخصخصة، والإصلاحات الضريبية وأسعار الصرف التنافسية والسوق وأسعار الفائدة، حيث ستمتنع الحكومة عن تقديم الخدمات التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

- العمل على تقديم أكثر كفاءة وتنافسية، بحيث وبناء على السياسات، سيكون الاقتصاد قادرا على مواجهة التحدي، المتمثل في التحول من اقتصاد الكفاف الزراعي إلى مجتمع معرفي متطور.

على المدى المتوسط[1]: في هذا المدى رسمت الرؤية، خطة للتحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة، حتى لو تحولت الزراعة في رواندا في هذه المرحلة إلى قطاع ذا إنتاجية عالية، فلا يجب الاعتماد عليها فقط كمحركً مرضي للنمو، حيث يجب أن تكون هناك إستراتيجية خروج من الاعتماد على الزراعة والانفتاح على الأسواق الخارجية، بالنظر لتوفر عدة مقومات تساعد على ذلك، مثل القدرة على توريد العمالة الرخيصة، وجود عدد كبير من السكان متعددي اللغات، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي لرواندا، كبوابة بين شرق ووسط أفريقيا.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات، وحسب الرؤية يجب أن يصبح هذا القطاع هو الأهم ومحرك اقتصاد رواندا، بما أن رواندا بلد غير ساحلي ولديها موارد طبيعية محدودة، يجب أن تقوم الحكومة بدور رائد في تصميم السياسات الموجهة نحو تشجيع الاستثمار في الخدمات للحصول على ميزة تنافسية في المنطقة والحفاظ عليها، ولتحقيق هذه السياسات التي لن تكون وحدها كافية لتحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث ستكون هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية في مناطق الطاقة والمياه

[1] الشكندالي ، رؤية 2020 لرواندا.

والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل لخفض التكاليف مع زيادة جودتها والموثوقية، التحسينات في معايير التعليم والصحة ستكون حاسمة لتوفير قوة عاملة كفؤة[1] .

على المدى الطويل : في هذه المرحلة وحسب الرؤية، سيتم التركيز على إنشاء طبقة وسطى منتجة، وتعزيز ريادة الأعمال[2]، حيث لا يمكن أن تتحقق عملية التنمية وتكوين رأس المال على المدى الطويل من قبل الدولة أو من خلال أموال المانحين وحدها، في حين أن كلاهما يجب أن يساهم، وجب أن يكون العمود الفقري للعملية هو الطبقة الوسطى من رجال الأعمال الروانديين، وجب تعزيز ريادة الأعمال المنتجة لأداء دورها التقليدي في خلق الثروة والتوظيف ضرورة تحفيز القطاع الخاص، فيما يتعلق بتشجيع الصادرات والقدرة التنافسية، حيث وحسب الرؤية لا يمكن تحفيز القطاع الخاص، دون توسيع وتعميق القطاع المالي مثل البنوك والتأمين وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، حيث وجب العمل على توفير خدمات تعليمية عالية الجودة، في العلوم والتكنولوجيا.

تستند وتعتمد رؤية 2020 إلى 6 ركائز و 4 مجالات شاملة ، الركائز[3]هي كمايلي:

- إعادة إعمار الأمة.
- دولة فعالة قادرة على توحيد وتعبئة سكانها.
- تنمية الموارد البشرية .
- تخطيط المدن والبلاد وتطوير البنية التحتية الأساسية.
- تطوير ريادة الأعمال والقطاع الخاص.
- تحديث الزراعة و قطاع تربية الماشية.

[1] نفس المرجع

[2] Kaberuka,Rwanda vision 2020,8

[3]الشكندالي ، رؤية 2020 لرواندا.

تشمل المجالات الشاملة، قضايا النوع الاجتماعي وحماية البيئة والعلوم والتكنولوجيا بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى التكامل الإقليمي والدولي، تشير جميع الوثائق الإستراتيجية القطاعية إلى رؤية 2020 وتلهمها بما في ذلك ورقة إستراتيجية الحد من الفقر، وسياسة اللامركزية والحكم الرشيد من خلال الوثائق والمبادرات المختلفة، من الواضح أن إجراءات وتطلعات رواندا وحكومتها هدفت إلى تطوير رواندا و السكان ككل، وبالتالي، لتحقيق هذا الهدف، هناك حاجة إلى حل النزاعات واستعادة الهوية الوطنية، الرؤية واضحة حول ذلك: تتوق رواندا لبناء أمة حديثة ومزدهرة وقوية وموحدة وكريمة وتفخر بقيمها الأساسية ومستقرة سياسياً دون أي تمييز بين دولها[1].

الفرع الثاني : الدستور: كأداة لحل النزاع وبناء السلام المستدام في رواندا :

أي بلد في جميع أنحاء العالم لديه دستوره الخاص به، هذا الأخير يعبر بشكل واضح وصريح عن مبادىء تلك الدولة والخطوط العريضة، التي تبنى عليها للمحافظة على أمنها وبقائها، كان أهم دستور لرواندا هو الدستور الذي صوت عليه أكثر من 90٪ من الناخبين الروانديين في استفتاء 26 ماي 2003 وصدر في جوان 2004، لم يكن لرواندا، عبر تاريخها الدستوري دستور يستجيب لتوقعاتها أو تطلعاتها الخاصة كدولة[2] حيث و غالبًا ما تم نسخ جميع دساتيرها السابقة من دول أجنبية دون النظر إلى واقع البلاد على الإطلاق، أو كانت موجودة فقط لتناسب مصالح القادة في ذلك الوقت، في كلتا الحالتين، من المتفق عليه عدم مشاركة السكان في عملية وضع مثل هذه القوانين الأساسية على الإطلاق، صنع الدستور الجديد الفارق في كل نقاط الضعف هذه، ظهرت العناصر الأساسية للدستور الرواندي الموضوع كأليات سياسية فعالة للعمل على المعالجة الجذرية

[1] ibidem
[2] Shyaka,The Rwandan conflict origin , 35

لمسببات النزاع الرواندي، حيث تناول وبالمعالجة لإيديولوجية الإبادة الجماعية، والانقسام على أساس الهوية، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في رواندا[1].

من أهم ميزات هذا الدستور، أن صياغته استندت بقوة إلى سياق البلد، والتحديات التي تواجهه وتهتم بإيجاد حلول مناسبة للمشكلة، وتتمحور هذه المبادئ الأساسية حول ما يلي: تقاسم عادل للسلطة، وإرساء سيادة القانون، بهدف تحسين الرفاه الاجتماعي للناس والعدالة الاجتماعية، ونظام ديمقراطي تعددي، ومحاربة أيديولوجية الإبادة الجماعية، وجميع مظاهرها، والقضاء على أي انقسام قائم على الهوية، تعزيز الوحدة الوطنية والمساواة بين جميع الروانديين وبين الرجال والنساء، والبحث الدائم عن الحلول من خلال الحوار والتوافق الاجتماعي، لقد تم تجاهل قضية "النوع الاجتماعي" لفترة طويلة على الساحة السياسية في رواندا[2]، لكن الدستور الجديد، نص في هذا المجال أنه أثناء إعداد القوائم الانتخابية، وجب مراعاة تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، فيما يتعلق بالمدد الانتخابية للمناصب والمناصب الانتخابية .

نظرًا للاهتمام الكبير بفكرة الحد من النزاعات، من خلال تفعيل الحوار والإجماع من المستوى الشعبي، فقد استوحى الدستور الجديد مبادئه من الثقافة الرواندية، وأضفى الطابع المؤسسي على محاكم " "Gacaca وأنشأ وأقر لجنة الإعلام والوساطة (Abunzi) في كل قطاع من أجل تزويد الأشخاص بإطار المصالحة، قبل تقديم أي قضية تعارض إلى السلطات القضائية من الدرجة الأولى وهذا حسب (المادة 170) منه .

كما تم إنشاء ضمن مواد هذا الدستور، لجان جديدة مثل : اللجنة الوطنية لمكافحة الإبادة الجماعية (مادة 179)، مكتب أمين المظالم (المادة 182) ولجنة الخدمة العامة (المادة

[1] Vanessa M Colombo,Post Conflict Peace Building In Rwanda(master of art in peace,university of Massachustts,Lowll,May2013),48

[2] ibidem

181)، مكتب المراجع العام لمالية الدولة (المادة 183)، الأكاديمية الرواندية للغة والثقافة (مادة 47) ومكتب مراقبة النوع الاجتماعي (المادة 185)[1].

ما يمكن ملاحظته واستنتاجه من هذه الآلية والمنهج التي تم اعتمادها، أن أهم محور في هذا الدستور هو النهج التشاركي المستخدم أثناء عملية صياغته وإنهائه، لذلك فإن القانون الدستوري الجديد، هو ثمرة إجماع وإبداع من جميع شرائح المجتمع الرواندي، بكافة أطيافه وتنوعه، حيث ومن خلال إضفاء طابع المشاركة الجماعية والتشاورية، في وضع مواد وبنود هذا الدستور الجديد، وفقا لأمال وتطلعات الشعب الرواندي، وكذا وفقا لطبيعة المجتمع والإحساس بالواقع. المعاش وذلك المرغوب والمرجو، فقد تولد الشعور بالفخر واستوعب الشعب الرواندي، أن هذا الدستور وكل ما يحمله، هو انجازهم الشخصي، وتعبير صريح عن أمالهم وتطلعاتهم دون تدخل لأي طرف، وهو ما كان عاملا حاسما في الاعتراف به والعمل بأحكامه واحترامه من طرف الجميع .

الفرع الثالث : المصالحة و الوحدة الوطنية (العفو بدل الثأر) :

في أعقاب الإبادة الجماعية، التي وقعت في عام 1994 ضد التوتسي، واجهت رواندا تحديًا كبيرًا لإعادة توحيد الروانديين والمصالحة، حيث كان السكان في حالة من الصدمة والضيق التام، لذا رأت رواندا أنه وجب إعادة الثقة بالسلطات، وعلى وجه الخصوص إعادة تأهيل صورة الشرطة والجيش، اللذين شاركا في عمليات القتل في ظل النظام السابق، وهذا الأمر لم يكن سهلا، و كان التحدي العام هو كيفية إعادة بناء النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمؤسسي، واستعادة الأمن، وتوفير العدالة، وتحقيق المصالحة والوحدة في بلد مدمر يتكون من الجرحى والمفرقين والمصدومين .

[1] Shyaka , The Rwandan conflict origin ,37

لمعالجة هذا الماضي المظلم، وما ترتب على ذلك من إرث وتحديات، نحو مجتمع جديد ومشرق، فإن استعادة الوحدة الوطنية والمصالحة كان أمرًا حيويًا وضروريا، اعتبرت اتفاقات أروشا للسلام الموقعة في أوت 1993 بين الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية الوحدة والمصالحة، عملية أساسية لاستقرار رواندا وتنميتها، وهي شرط أساسي لا بد منه لإعادة إرساء الديمقراطية، والسلام والطمأنينة، وسيادة القانون، والتماسك الوطني والتنمية الشاملة.

1- لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية :

في هذا الصدد، تم وضع عدد من الآليات والبرامج، من بينها إنشاء لجنة للوحدة والمصالحة تعرف السياسة الوطنية، بشأن الوحدة والمصالحة كما ورد في لجنة الوحدة والمصالحة أنها ممارسة توافقية للمواطنين الذين لديهم جنسية مشتركة، ويتشاركون نفس الثقافة ويتمتعون بحقوق متساوية، مواطنون يتسمون بالثقة والتسامح والاحترام المتبادل، والمساواة وتضميد الجراح، مع أهداف إرساء الأسس للتنمية المستدامة[1]

- اقتنع الروانديون أن البغضاء والحقد وعدم التسامح، لن يجدي نفعا ولن يجعل البلاد تتقدم إلى الأمام وتتطور، وحين تولى الرئيس بول كاغامي مقاليد الحكم والسلطة، قال في هذا الشأن كلمته الشهيرة التي وجهها للشعب[2] (لم نأت لأجل الانتقام فلدينا وطن نبنيه، وبينما نمسح دموعنا بيد، سنبني باليد الأخرى، وذلك ليس لان الذين قتلوا يستحقون الغفران، ولكن لان الأجيال القادمة تستحق أن تعيش بسلام).

[1] Vanessa M Colombo,Post conflict peace building,52

[2]- طارق عبد الحافظ الزبيدي، دولة رواندا من الإبادة الجماعية إلى الريادة المثالية،مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، 2019/07/29، الرابط https://www.mcsr.net

- قامت رواندا، وفي إطار تفعيل والتشجيع على عمليات التسامح والتصالح، وداخل إحدى قاعات النصب التذكاري الخاص بعمليات الإبادة الجماعية، ببث ومشاهدة الزوار لمقطع تم تصويره لأحد الناجين، يروي بحرقة وتأثر كبير، كيف فقد كل أفراد عائلته المتمثلة في الزوجة والأبناء على يد ميليشيات الهوتو، مضيفا أن أمنيته هي التعرف على القتلة والجناة، وأن يتقدموا له ويعترفوا بما اقترفوه، ويطلبوا المسامحة منه وأن يفعل ذلك، هو لا يبحث عن الثأر لكنه يريد أن يعرف قاتل أسرته، ليخبره بالفعل أنه قد سامحه[1] .

بدأت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، عملها انطلاقا من لبنات ومسلمات رئيسية أهمها أن الاعتقاد السائد لدى الروانديون في ثقافتهم أن الوحدة تعني وتوحي بالقوة، وأنهم من أجل البقاء يحتاجون إلى مساعدة بعضهم البعض دون أي تمييز، وكان التضامن من خلال العمل معًا، كانت هذه فلسفة رواندا التقليدية للتضامن المتبادل والمساعدة، التي عكست عددًا من الأنشطة الجماعية التي قاموا بها على مستوى القرى، تم تحديد عمل ومسؤوليات اللجنة في: إعداد وتنسيق البرامج الوطنية الهادفة إلى تعزيز الوحدة والمصالحة، إنشاء آليات لاستعادة الوحدة الوطنية بين الروانديين وتقويتها، تثقيف السكان وتوعيتهم في مجال الوحدة، إجراء البحوث وتنظيم المناقشات وإصدار المنشورات بشان الوحدة، التنديد ونبذ كل أعمال وخطابات التفرقة والتمييز والكراهية،مراقبة مدى التزام القادة والمؤسسات والسكان بسياسة ومبدأ الوحدة[2].

في منتدى القيادة الأول للمناقشات (المشاورة الوطنية بتاريخ 9 ماي 1998) المنعقدة من قبل حكومة الوحدة الوطنية، في قرية أوروجويرو، توصل هذا المنتدى إلى نتيجة مفادها أن الوحدة الوطنية، التي تشير إلى "التماسك الوطني" تعني[3]: العلاقة التي تربط

[1] أحمد عبد الفتاح، دروس من رواندا كيف نتجاوز الإبادة ونتقدم للأمام، https://almanassa.com

[2] لجنة الوحدة والمصالحة، مقال منشور على الرابط https://ar.esc.wiki/national-unity and réconciliation

[3] نفس المرجع

بين أبناء الوطن، حيث يشعرون أن لديهم إحساسًا بهدفهم المشترك، كما أنهم يتشاركون في المصير ينتمون إلى نفس البلد، ويفهمون أنه لا أحد له حق أكثر من الآخر، و يعتبرون أن أي شيء يهدد أمن جزء من بلدهم هو في الواقع خطر على الجميع، وأن يقوموا ويقاتلوه معًا، أي أن الشعب الرواندي ، كعناصر مكونة للأمة الرواندية، هو واحد وغير قابل للتجزئة، استلزمت الوحدة الوطنية، رفض جميع أشكال الاستبعاد وأي شكل من أشكال التمييز على أساس العرق والمناطق والجنس والدين ، كما استلزم تمتع جميع المواطنين بفرص متساوية، للوصول إلى جميع المزايا السياسية والاقتصادية وغيرها والتي يجب أن تضمنها الدولة .

- كما تتولى اللجنة مسؤولية تنفيذ عدد من البرامج المجتمعية الرئيسية، التي تكمل مهمتها وهو برنامجitorero igihugo[1] وهو منتدى تعليمي مدني تقليدي، ترجع أصوله قبل الفترة الاستعمارية، وكان عبارة عن قناة، نقل من خلالها الناس رسائل الثقافة الوطنية، في مجالات مثل اللغة، وحب الوطن والعلاقات الاجتماعية والرياضة والررقص والغناء. روج هذا البرنامج بعد الإبادة، لفرص التنمية باستخدام القيم القافية الرواندية، وحدد المحظورات التي تعيق تطور البلاد، وحارب العنف والانفصال وعزز ثقافة السلام والتسامح، من خلال تدريب مرشدين مجتمعيين على تعزيز ونشر القيم الثقافية الايجابية داخل المجتمع التي تعزز السلام والتنمية المستدامين،حيث ومن خلال هذا البرنامج أكملت عمل المنظمات الوطنية الأخرى، من خلال حل المشاكل المتعلقة بالعقلية، والسلوك السيء والعنيف، وهدف إلى إرشاد المواطن ليصبح صانع سلام وتغيير ايجابي.

ووفقا للحكومة الرواندية فأن العناصر الرئيسية[2]، التي وجب أن تكون متاحة لتحقيق الوحدة تشمل حقيقة أنه: وجب أن يفهم المواطنون أنهم جميعًا، يتشاركون نفس البلد فكل

[1] Vanessa M Colombo,Post conflict peace building ,54
[2] ibidem

شخص يشعر ويحس ببلده، ويقبل أن البلد هو أيضًا ملك لمواطنين آخرين، وجب على المواطنون فهم أنه يجب عليهم الدفاع عن بلدهم معًا، في حالة حدوث اضطراب في جزء منها، وجب أن يشعر المواطنون اذا حدث اضطراب في أجزاء أخرى من ذلك البلد، أنه من الضروري الذهاب ومساعدة أولئك الذين يعيشون في الجزء المضطرب وحماية سلامة البلد بأكمله، وجب أن يكون للمواطنين عناصر مشتركة يدركون من خلالها جميعًا أنفسهم (رموز وطنية). كما أن مبدأ الوحدة الوطنية مكرس في الدستور الوطني، في مبادئه الأساسية، المواد 9 و 11 و 178.132.

ركزت رواندا على التأكيد أنه يجب إعادة تأكيد القيم التقليدية للوحدة وتعزيزها وتعليمها لجميع الروانديين وفهم أن الوحدة هي قيمة تقليدية ومبدأ أساسي موروث عن الأجداد[1]. وفي هذا الصدد ، أكدت لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية، ولعبت على التاريخ الرواندي والثقافة الرواندية المحلية المشتركة، التي رسخت قيم التضامن والوحدة، ومن هنا شعرت لجنة المصالحة أنه وجب على جميع الروانديين الاستيقاظ، والاتحاد وتحرير أنفسهم من كل الشرور التي دمرت قيم أسلافهم ، ومن ثم لم شملهم.

تألفت الهيئة في تركيبتها من ثلاث إدارات تتعامل مع الأنشطة اليومية لتحقيق أهدافها:

إدارة التربية المدنية، وإدارة حل النزاعات، وإدارة دعم المبادرات المجتمعية، عرضت خلال التقارير السنوية المختلفة أنشطتها بشكل أوسع، "تمت دراسة استراتيجيات إعادة بناء الأمة، لاسيما فيما تعلق بعملية المصالحة وتحدياتها، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتوطيد الوحدة والسلام .

- عند بداية عمل اللجنة كانت هناك بعض الاختلافات والتردد فيما يتعلق بمهمة اللجنة: حيث بالنسبة للبعض، كان على اللجنة أن تقتصر على الوحدة بحجة أنه من السابق

[1] ibidem

لأوانه الحديث عن المصالحة، أما بالنسبة للآخرين، بدا الحديث عن "الوحدة والتعايش" مناسبا لأن المصالحة بالنسبة لهم مستحيلة، وكان هناك آخرون ممن أشاروا إلى أن العدالة ستطبق فقط وبعد ذلك تأتي المصالحة تلقائيًا في وقت لاحق، أثارت كل هذه الاختلافات في وجهات النظر سؤالاً جوهرياً، لمعرفة من الذي يجب أن يتصالح مع من: هل [1]تعلق الأمر بالتوفيق بين الهوتو والتوتسي، القاتل مع الضحية، أم قادة جدد مع المعارضة ؟ لم تكن الإبادة الجماعية حسب المتسائلين من قبيل الصدفة، بل هي نتيجة الأيديولوجيات القائمة على العرق التي أدت إلى الإقصاء والتمييز، والتي تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها، من قبل السلطات المتعاقبة، وهذا ما يعد عائقا قبيلا للمصالحة والوحدة، بالنسبة للجنة الوحدة الوطنية والمصالحة، أكدت ألا يركز مفهوم الوحدة والمصالحة، على سياق الإبادة الجماعية، ولكن على جميع أسباب المأساة الرواندية، من خلال النظر في الإطار التاريخي والأيديولوجي فهي عملية إعادة بناء الهوية الوطنية ومصالحة الرواندي مع نفسه ومع أمته.

- و نظمت لجنة المصالحة ثلاث مؤتمرات قمة وطنية[2]، في الفترة من 16 إلى 18 أكتوبر 2000 ومن 26 إلى 28 أكتوبر 2002، وفي الفترة من 7 إلى 9 ماي 2004 على التوالي، وكان الهدف من القمة الأولى مناقشة قضية الوحدة والمصالحة في رواندا وأسباب الصراع والوضع الحالي، والعقبات التي تعترض الوحدة والحل الممكن للمشكلة، كانت هناك نقاشات ركزت على أربع نقاط منها: مشكلة الحكم والقيادة.
- مشكلة العدالة، مشكلة الفقر ومشكلة تدريس التاريخ في رواندا، وقد تناولت القمة الثانية سبعة محاور رئيسية هي: مشكلة الوحدة والمصالحة (النتائج)، وإرساء الديمقراطية وعملية اللامركزية، العدالة في رواندا والقضاء في "جاكاكا" على وجه الخصوص وسياسة الحد

[1] Shyaka , The Rwandan conflict origin,38
[2] ibidem,39

من الفقر كإستراتيجية للوحدة والمصالحة، والدستور الجديد كوسيلة لترسيخ سيادة القانون، واستراتيجيات إنهاء الفترة الانتقالية في سلام؛ وقضية الأمن في منطقة البحيرات الكبرى ورواندا على وجه الخصوص.

ركزت القمة الثالثة، على نقطتين حاسمتين فيما يتعلق برواندا في أعقاب الانتقال بعد الإبادة الجماعية، أي المواطنة وصلاحيات محاكم الجاكاكا، وقد نُشرت تقارير جميع مؤتمرات القمة هذه باللغات الرسمية في رواندا وهي متاحة للجميع في أمانة اللجنة.

الفرع الرابع: المساءلة والحوكمة الفريدة في رواندا:

- مبادرة إيميهيغو/ imihigo :

قامت الحكومة الرواندية، بخلق مبادرات حكومية أخرى قائمة على المشاركة المحلية التي أصبحت لاحقًا إلزامية في المجتمع، وأصبح كثير منها طقوسًا شهرية، تُعقد جنبًا إلى جنب مع السلطات المحلية، جاءت مبادرة إقامة برنامج إميهيغو/ Imihigo، وهو برنامج مصمم للمساءلة على ممارسات الحكومة من قبل المواطنين، و ذلك عن طريق قيام أفراد الدولة و السلطة من جميع المستويات، بوضع أهداف علنية لعملهم في إطار جدول زمني محدد[1] و في إطار ذلك الجدول، و بعد انتهاء مدته يكون المسؤول الحكومي خاضع للمراقبة.

و يمكن لأفراد المجتمع مسألته بكل شفافية، وهي عقود أداء بين رئيس جمهورية رواندا ورؤساء البلديات، التزم الأخير بتحقيق مجموعة من الأهداف في غضون وقت معين، و

[1] الصياد ، رواندا بين الحرب الأهلية والتحول الديمقراطي ..

ذلك ضمن الاستجابة الجيدة لاحتياجات المواطنين، و تلبية تلك الاحتياجات من قبل الحكومة، و أيضا حسن الخدمات المقدمة من قبل الحكومة للمواطنين.

صمم Imihigo لتحسين تقديم الخدمات في إطار البرنامج والنهج اللامركزي في الحكم منذ بدء برنامج اللامركزية[1]، استفادت الحكومة المركزية من الإيميهيجو، لإبقاء رؤساء البلديات قابلين للحكم، وهو نظام مبتكر وحل محلي للتحديات المعاصرة، إن عملية imihigo هي ممارسة تقليدية، وفي هذا الصدد في خطابه أمام رؤساء البلديات المنتخبين في عام 2006، قال الرئيس بول كاغامي: "تعود جذور imihigo إلى عملية ثقافية رواندية ما قبل الاستعمار، حيث كان القادة أو المحاربون يتعهدون علنًا، بتحقيق بعض المذاهب ومواجهة الصعوبات إذا كانوا موهوبين[2]، لم تصبح عملية imihigo نظامًا لإدارة الأداء فحسب، بل أصبحت أيضًا أداة تخطيط وآلية متعددة المستويات، للإشارة إلى إنها "طريقة لاستخدام الضغط الاجتماعي والإداري، لدفع العمد إلى تحقيق قدر أكبر من الإنجاز، فقد عززت روح المنافسة، في تقديم الخدمات لرؤساء البلديات عند تنفيذ برامج التنمية، في إطار سياسة اللامركزية، تم تكليف مؤسسات الحكومة المحلية بهذه المسؤولية، لضمان أن تقدم عملية imihigo الدعم اللازم للتخطيط والرصد والتقييم وإطار المساءلة، تم تصميم imihigo لتحقيق الأهداف التالية[3]: تسريع تنفيذ خطط التنمية الوطنية المحلية، لضمان ملكية أصحاب المصلحة لجدول أعمال التنمية لتعزيز المساءلة والشفافية، تعزيز الأداء الموجه نحو النتائج لتشجيع المنافسة بين المقاطعات، مشاركة أصحاب المصلحة (المواطنين والمجتمع المدني والجهات المانحة والقطاع الخاص) وانخراطهم في صياغة السياسات وتقييمها بشكل ملحوظ.

[1] نفس المرجع

[2] Dr joseph Ryarasa Nkurunziza,local government imihigo process(Rwand,never again Rwanda,June 2018),16

[3] Ibidem

تماشى إعداد عمليات imihigoمع الأولويات النظرية حيث قامت الحكومة المركزية بإبلاغ الأولويات الوطنية إلى الحكومات المحلية، والتي بدورها حددت الأولويات المحلية في مواقعها وبعد ذلك، تم إقرار هذه الأولويات واعتمادها[1]. تمتعت مجالس المقاطعات بصلاحية الموافقة على خطط imihigo للمقاطعات الفردية، وبعد الموافقة، وقعت خطط imihigo من قبل رئيس بلدية المقاطعة ورئيس رواندا، وهنا تعهد رؤساء البلديات بتقديم خدمات فعالة وفعالة، تطلب تنفيذ imihigo مشاركة فعالة من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك القادة المحليون والمواطنون، والتضحية المدنية والجهات المانحة، نيابة عن المجتمع المدني و مجتمع المانحين .

مبادرة Umushyikirano :

كجزء من الجهود لإعادة بناء رواندا ورعاية هوية وطنية مشتركة، اعتمدت حكومة رواندا على جوانب من الثقافة الرواندية والممارسات التقليدية، لإثراء برامجها التنموية وتكييفها مع احتياجات وسياق البلاد، والنتيجة هي مجموعة من الحلول والممارسات المملوكة ثقافيًا تمت ترجمتها إلى برامج تنمية مستدامة، حيث يعد Umushyikiranoأحد هذه الحلول والمبادرات والأساليب، ومثال أخر على الحوكمة التشاركية والشاملة ومعالجة القضايا الاجتماعية والتنموية التي احتاجتها وتحتاجها البلاد.

دلت كلمة **أوميوشيكيرانو Umushyikirano**، إلى اجتماع من خلاله تم تمكين المشاركين من تبادل الأفكار وتبادل الخبرات واستجواب بعضهم البعض، كما عرف ويعرف أوموشيكيرانو باسم مجلس الحوار الوطني، وهو منتدًى سنويً ومؤسسة رواندية فريدة للحوار الوطني، هدف المنتدى إلى تحقيق الحوكمة التشاركية، وهذا ما تماشى مع مبادئ دستور 2003 الذي هدف إلى تحويل النزاعات بشكل بناء من خلال الحوار

[1] Ibidem

والتوافق من المستوى الشعبي، وهكذا أنشأ الدستور الجديد (المادة 168) المجلس الوطني للحوار أو مجلس الحوار الوطني [1] (Umushyikirano، حيث من خلال هذه التشاركية شعر الروانديون بمختلف أطيافهم، بأنهم جزء مهم في عملية التشاور من أجل التنمية الوطنية ، وتم تصميم برنامج أوميوشيكيرانو لجمع جميع الروانديين معًا، قام المشاركون بمناقشة القضايا المتعلقة بحالة الأمة وحالة الحكومة المحلية والوحدة الوطنية[2]، مكتب رئيس الوزراء هو المسؤول عن التنسيق العام لأوموشيكيرانو.

انعقد أول مجلس للحوار الوطني في 28 جوان 2003، ويعقد منذ ذلك الحين كل عام، يتم إنتاج تقرير موجز وتوصيات في كل حوار، تم منح الروانديين خلال هذه الاجتماعات الفرصة لطرح الأسئلة مباشرة على قادتهم في جميع مجالات الحياة[3]، حضر الحدث أعضاء مجلس الوزراء والبرلمان وممثلو الجالية الرواندية في الخارج والحكومة المحلية ووسائل الإعلام والسلك الدبلوماسي وغيرهم بدعوة من الرئيس، كما يمكن لأولئك الذين لا يستطيعون الحضور شخصيًا في مبنى البرلمان في رواندا المشاركة عبر الهاتف والرسائل النصية القصيرة وتويتر وفيسبوك وكذلك متابعة المناظرة مباشرة على التلفزيون والراديو.

من خلال هذه الألية، لدى الروانديين الفرصة لطرح الأسئلة على قادتهم، في موضوع معين أو قضية جوهرية وهامة، ويطلب من المشاركين طرح أسئلة تتعلق بهذا الموضوع أو أي قضية تطوير أخرى، بمجرد طرح أحد المشاركين سؤالاً، مهما كانت وسيلة الاتصال، وجب على القائد المسؤول عن تلك المنطقة، تسجيل جميع الأسئلة المطروحة والإجابة عن هذا الانشغال.

[1] National Unity and Reconciliation Commission, unity and reconciliation process in Rwanda (Rwanda, December 2016),85

[2] ibidem
[3] ibidem

هدف ويهدف Umushyikirano إلى أن يكون نموذجًا رائدًا للحوكمة التشاركية والشاملة، من خلاله شعر الروانديون، عن طريق الانخراط والتواصل المباشر مع قادتهم، بأنهم جزء من عملية صنع القرار التي أثرت على حياتهم، كما اعتبر كمنتدى للروانديين لمحاسبة قادتهم وحكومتهم، والمشاركة في صنع القرار الوطني والتتبع السريع للبرامج الحكومية وأولويات المواطنين بناءً على القرارات المقدمة .

الفرع الخامس: اللامركزية في السلطة:

سعت حكومة الجبهة الوطنية الرواندية إلى إنشاء "رواندا الجديدة" من خلال تبني نهج تشاركي لامركزي في صنع السياسات والتنمية، عمل المواطنون والقيادة معًا لتغيير الاقتصاد والمجتمع، وكان الهدف إشراك الروانديين عن قرب في إدارة شؤونهم الخاصة، وجعل الهياكل الإدارية المحلية مسؤولة عن تخطيط وإدارة التنمية[1] ، تم اعتبار ثلاثة أنشطة أساسية ضرورية قبل نقل السلطة وهي: تثقيف السكان، وجعل النخبة أكثر مسؤولية، وإنشاء مؤسسات جديدة.

بفعل وضع هذه الظروف اختفت آثار الحكم السيئ للأنظمة السابقة، وتمكن الشعب الرواندي من تحرير نفسه من الظلامية الثقافية، حيث صار قادرًا على التمتع الكامل بحرياته المدنية والسياسية، ارتكز هذا التحرر على ثلاثة مبادئ : تثقيف السكان حيث أدت عقود الاستبداد والطائفية من التقاليد الملكية الطويلة، إلى أنظمة الحزب الواحد إلى تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية وتعزيز السيطرة الإدارية من أعلى إلى أسفل على السكان، كانت هذه السيطرة كبيرة وتامة لدرجة أن التلاعب بالسكان لارتكاب الإبادة

[1] Severine Rugumamu,Osman Gbla ,Studies in Reconstruction and Capacity building in post conflict countries in Africa (the African capacity building foundation , Zimbabwe , 7/5/2004),27

الجماعية من قبل الحكومة كان سهلا، بالنسبة إلى الجبهة الوطنية الرواندية، كان من المهم مساعدة السكان على مقاومة مثل هذا التلاعب السياسي، من خلال معالجة القضايا الرئيسية مثل الجوع والأمية والظلامية وغرس المبادئ الديمقراطية تدريجياً من خلال تعليم سياسي منظم، إعطاء القادة إحساسًا بالمسؤولية، وهذا نظرًا لأن القادة يتحملون قدرًا كبيرًا من المسؤولية، تجاه السكان والمواطنين كانت خطة الجبهة الوطنية الرواندية، اشتراك الأحزاب السياسية في خطتها الشاملة، من أجل مجتمع رواندي جديد وإلزامها بذلك،[1] على المستوى المحلي والوطني، تصرف المواطنون مع قادتهم من خلال قوة تصويتهم.

إصلاح مؤسسات الحكم: في هذه المرحلة الأولى في تطبيق اللامركزية في السلطة هدف هذا إلى جلب الناس إلى مؤسسات صنع القرار التي شاركوا فيها بنشاط، من خلال إنشاء الهياكل التي قدموا فيها **أفكارهم** حول كيفية حل المشكلات، وشمل ذلك إقامة هياكل حكومية محلية منتخبة من قبل الشعب وعلى مقربة منهم.

كما شملت اللامركزية، سلسلة من القوانين المعاد تصميمها في مستويات مختلفة من الحكومة المحلية لتأسيس انتخاب القادة المحليين[2]، وشملت أيضًا لجان تنمية المجتمع التي تم إنشاؤها لتحديد الاحتياجات والأولويات في خطط التنمية الخاصة بهم، وتشكيل عملية التخطيط على المستويات المحلية، لضمان المشاركة الفعلية للسكان في تنميته أصبح التخطيط عملية تشاركية تشمل جميع المستويات المختلفة، بالإضافة إلى سياسة اللامركزية.

[1] ibidem,28
[2] National Unity and Reconciliation Commission, ibid,68

تمت صياغة سياسات الدعم التالية: سياسة اللامركزية المالية والمالية، والتي تسعى إلى توفير موارد كافية للوفاء بمسؤوليات الخدمة المحلية، سياسة تنمية المجتمع، التي تهدف إلى السماح بغرس السياسة الوطنية للامركزية من خلال اقتراح طرق ووسائل لضمان الفعلي، والمشاركة الدائمة للمجتمع في تنميته، لقد أدت اللامركزية في الحكم في رواندا، إلى تغيير صورة العلاقة التي كانت قائمة بين "الحاكم ومن يحكمون".

من جهة أخرى، ضمن الدستور الرواندي الجديد التوازن بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية[1]، كما وفر إطارًا مؤسسيًا لتعزيز البرنامج السياسي للحكومة الرواندية، سعت سياسة اللامركزية إلى كسر الآلية الإدارية التي سهلت الإبادة الجماعية.

المطلب الثاني: السياسات المحلية المنتهجة في المجال القضائي والأمني.

الفرع الأول: نظام العدالة التشاركية المبني على الجاكاكا (العفو بدل الثأر):

بدأت عملية تكريس وتطبيق نظام العدالة التشاركية الجاكاكا، خلال اجتماعات Village Urugwiroالتي عقدت بين ماي 1998 ومارس 1999، أعاد الرئيس Pasteur Bizimunguتقديم محاكم Gacacaالتقليدية، استجابة للعوائق المنهجية لنظام المحاكم التقليدية[2] وهي "وسيلة أظهرت الحقيقة حول ما حدث وخلقت مناخ ملائم للتعايش في رواندا.

الجاكاكا هي نظام للعدالة المجتمعية، مقتبس ومتجذر في التاريخ والثقافة الرواندية وكترجمة لمصطلح جاكاكا فهو يعني العشب القصير، في إشارة إلى الأماكن والفضاءات التي كانت تعقد فيها المحاكمات والاجتماعات، لحل المشاكل المحلية من قبل الشيوخ،

[1] Rugumamu, Gbla ,Studies in Reconstructon,29
[2] Vanessa M Colombo,Post conflict building in Rwanda,66

تم تبني هذا النظام سنة 2001 لمحاكمة أولئك الذين اعتبروا مسؤولين عن الإبادة الجماعية،[1] تم تبرير الاعتماد على الجاكاكا كنظام للعدالة، بحجة انه ونظرا للحجم الهائل للمتهمين والجناة، فان عملية محاسبتهم ومحاكمتهم ستستغرق حوالي 200 سنة اعتمدت هذه المحاكم التقليدية، على المشاركة الطوعية للمجتمع من أجل "المساعدة في التعجيل بمحاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية، وتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع، وشجعت المجتمعات المحلية على مواجهة مشاركتها في الإبادة الجماعية، نظرًا لكونه وسيلة لاستعادة الانسجام داخل المجتمع، نجحت Gacaca لكونها أشركت جميع الروانديين في البحث عن الحقيقة حول الإبادة الجماعية، ووفرت العدالة للضحايا، وخصصت المسؤولية للأفراد الذين شاركوا، وخلقت بيئة مواتية للمصالحة، والدليل على نجاحها هو أنه بين جوان 2002 وجويلية 2012 عالجت محاكمات Gacaca أكثر من 1.9 مليون قضية ، مع 25 ٪ فقط من الحالات أدت إلى تبرئة الجناة المشتبه بهم بعد الإبادة الجماعية [2] .

في بدايتها واجهت هذه المحاكمات التقليدية عدة صعوبات، حيث كان هناك افتقار إلى الموظفين المدربين والموارد المادية، إضافة إلى الصعوبات المالية، مع وجود عدد هائل من الجناة المتهمين في سجون البلاد، في حين كان من الضروري التعامل مع هذه القضايا في الوقت المناسب لتحقيق العدالة للناجين، علاوة على ذلك، لم يكن هناك نظام دولي للعدالة التقليدية، مجهز لمحاكمة الحالات الفريدة للإبادة الجماعية .

بدأت رواندا حملة تثقيفية بشأن استخدام Gacaca لانتخاب القضاة اعتبارًا من 4 أكتوبر 2001 تم تدريب القضاة بين ماي و أفريل 2002، وبدأت 80 محاكمة نموذجية في

[1] Gacaca court ,wikepedia, https.//www.en.m.wikipedia.org
[2] Vanessa M Colombo,ibidem

19 جوان من ذلك العام[1]بحلول 25 نوفمبر 2002، توسع البرنامج ليشمل قطاعًا واحدًا في كل منطقة من المقاطعات الاثنتي عشرة، ثم ارتفع إلى 600، وتم توسيعه بالكامل ليشمل البلد بأكمله في عام 2004، عملت كل محكمة في Gacaca وفقًا لوتيرتها الخاصة، لكنها تبعت الخطوات والمراحل التالية:

المرحلة الأولى: كانت عبارة عن تجمع للمجتمع، لتحديد ما حدث بالفعل ومن المسؤول عن المشاركة في الجرائم التي تلت ذلك.

المرحلة الثانية: كانت عبارة عن اجتماع خاص للقضاة، لتصنيف المتهمين ضمن فئة من أربع فئات للجرائم، الجرائم التي تمت محاكمتها في الجاكاكا، هي الجرائم التي ارتكبت في الفترة ما بين 1 أكتوبر 1990 و31 ديسمبر 1994.

حيث كانت جرائم الفئة الأولى: مخصصة للقادة والمخططين والمنظمين والمحرضين على الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى القتلة والمغتصبين المعروفين وكان جزاؤهم السجن المؤبد، جرائم الفئة الثانية: هي تلك التي أنطوت على قتل أو إصابة شخص آخر بقصد القتل، بناءً على أوامر من شخصية في السلطة.

جرائم الفئة الثالثة: كانت خاصة بالأشخاص، الذين قتلوا أو ألحقوا أذى بدني دون وجود نية للقتل، تم تسليط العقوبات على جرائم الفئتين 2 و3 بعقوبات جزائية أقل، حيث تم الحكم عليهم بالسجن مع وجود إمكانية للإفراج.

أما جرائم الفئة الرابعة فكانت متعلقة بجرائم إتلاف الممتلكات أو المسروقات، وهنا لم يتم تسليط عقوبات بالسجن على مرتكبيها، لكن تم دفع تعويضات عن قيمة الممتلكات المتضررة أو المنهوبة.

[1] ibidem,68

تمت المحاكمات وعملية الإدلاء بالشهادات، بصفة علنية حول أي معلومات ضرورية تفيد التحقيق، وساهمت في فهم الأحداث التي وقعت داخل هذا المجتمع، سمحت هذه المحاكمات للضحايا بمواجهة الجناة، لسماع حقيقة ما حدث بالفعل لأفراد عائلاتهم وأصدقائهم وأحبائهم الآخرين[1]، الذين أصيبوا أو قُتلوا بسبب أفعالهم، في البداية "كانت الغالبية العظمى من الناجين متخوفة عندما تم وضع النظام لأول مرة، خائفين من أنه سيمكن الجناة من الإفلات من العقاب المناسب، لكن مع مرور الوقت، بدأ الناجون في تقدير النظام "خاصة أنه مكّنهم من معرفة المزيد عن مصير عائلاتهم وأصدقائهم وجيرانهم الذين قُتلوا في عام 1994.

الفرع الثاني: لجنة الوساطةABUNZI :

هذه الألية أو المنهج هي أساس لنظام المساعدة القانونية، عملت على توفير طريقة رواندية فريدة لحل النزاعات، والتي مكنت الناس من حل نزاعاتهم على مستوى المجتمع وتميزت بكونها اقتصادية للغاية صممت هذه الألية لإضفاء اللامركزية على العدالة،[2]وجعلها ميسورة التكلفة (مجانية) ويمكن الوصول إليها، تعني كلمة أبونزي أولئك الذين يصلحون، Abunziهي كلمة مشتقة من Kinyarwanda وتعني التوفيق والتي كانت موجودة في ثقافة رواندا القديمة، حيث كان هناك مسؤولون منتخبون على مستوى المجتمع، أداروا النزاعات الاجتماعية الصغيرة، وصالحوا بين الناس، وبالتالي قللوا من التوترات في المجتمع، أبونزي هم وسطاء محليون في رواندا، تم تكليفهم من قبل الدولة كنهج تصالحي لحل النزاعات، وضمان حلول مقبولة للطرفين المتصارعين، لذلك فان أبونزي هم مصالحون مجتمعيون، انتخبهم السكان على أساس نزاهتهم المتفق عليها.

[1] Ibidem , 72
[2] National Unity and Reconcliation Commission, ibidem,130

كما كان الحال بالنسبة للأساس المنطقي وراء ولايات Gacacaالقضائية، خلصت حكومة رواندا إلى أن الأساليب القضائية الحديثة لتسوية المنازعات كانت فاشلة، ومن ثم اتُخذ القرار بالعودة إلى نهج الوساطة التقليدية وإعادة التوفيق والتكييف كبدائل قابلة للتطبيق أدى ذلك إلى إعادة إحياء آلية الوساطة في رواندا وإضفاء الطابع المؤسسي عليها و المعروفة باسم لجان الوساطة أو أبونزي، هذه العدالة فضلت النهج الإصلاحي الذي ساعد الناس على حل النزاعات أو الخلافات دون الرجوع إلى المحاكم العادية التي فضلت النهج الجزائي[1]،وقد جاءت لتخفيف الضغط على المحاكم الحديثة، كما أنها تماشت مع هدف السياسة المتمثل في نظام عدالة لا مركزي سيمته التصالحية أولا قبل الردع، هدف إلى إشراك المواطنين، لفحص ومعالجة القضايا المدنية و الجنائية الصغيرة، زيادة على ذلك تم الاعتراف بلجان الوساطة بالكامل بموجب القانون الرواندي، حيث نصت المادة 159 من دستور جمهورية رواندا (2003)[2]، أنه في كل قطاع على "لجنة وساطة" مسؤولة عن التوسط بين الأطراف في نزاعات معينة، تتعلق بمسائل يحددها القانون قبل رفع دعوى أمام محكمة الدرجة الأولى.

وفقًا لهذه المادة، تألفت لجنة الوساطة من اثني عشر من المقيمين في القطاع، ممن تمتعوا بالنزاهة والمشهود لهم بمهاراتهم في الوساطة، تم انتخابهم من قبل اللجنة التنفيذية ومجالس القطاعات، من بين الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في الحكومة المحلية اللامركزية،أو الأجهزة القضائية لمدة عامين قابلة للتمديد،اختار أطراف النزاع ثلاثة من الوسطاء يعرضون عليهم قضيتهم للوساطة،حيث جاز لأي طرف في النزاع غير راضٍ عن التسوية أني حيل الأمر إلى المحاكم المختصة بهذه المسألة، لايجوز للمحكمة الابتدائية أن تقبل الدعوى تقديم محضر اقتراح التسوية للوسطاء مسبقًا، وحدد قانون

[1] Ibidem
[2] ibidem,131

أساسي تنظيم وصلاحيات وعمل لجنة الوساطة رقم 2004/17 المؤرخ بتاريخ 2004/06/20، تم تعديله لاحقًا بالقانون الأساسي رقم 2006/31 بتاريخ 2006/08/14 .

هناك 32400 عضو في لجنة الوساطة في رواندا، عملت لجان الوساطة التي تألفت منها الأبونزي على مستوى خلية في الدرجة الأولى (قضايا أولية)، وعلى مستوى قطاع يفي درجة الاستئناف (قضايا الاستئناف) وفقًا للهيكلية المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 2010/02 بتاريخ 2010/06/09، نصت المادة 4 من القانون الأساسي على أنه في كل من الخلية و القطاع، وجب أن تتكون اللجنة من اثني عشر (12) شخصًا معروفين بنزاهتهم، شرط إقامتهم على التوالي في الخلية والقطاع المعنيين ومعترف بقدرتهم على المصالحة[1]، ينتخبهم مجلس الخلية ومجلس القطاع على التوالي لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد.

أكدت الإنجازات، فيما تعلق بأداء أبونزي، أنها قدمت شكلاً من أشكال العدالة التصالحية مما ساعد الناس على حل النزاعات دون الرجوع إلى المحاكم العادية، التي تنتهج مبدأ عقابي ردعي، حيث عالجت القضايا بشكل أسرع من القضاء، سهلت وخففت الكثير من الأعباء على السكان، حيث كان الوصول إليها من قبل السكان المحليين والريفيين متاحا، حيث أن إجراءاتهم تمت باللغة المحلية، على مسافة قريبة، مع إجراءات بسيطة، لاتتطلب خدمات محام، ودون التأخيرات المرتبطة بالنظام الرسمي.

مثلت هذه اللجان مبدأ التشاركية بشكل كبير، حيث منحت الضحية والجاني والمجتمع ككل صوتًا حقيقيًا في إيجاد حل دائم للنزاع مع الحد من اكتظاظ السجون، كما ساعدت

[1] ibidem,133

في تثقيف جميع أفراد المجتمع فيما تعلق بالقواعد الواجب إتباعها، والظروف التي قد تؤدي إلى كسرها.

الفرع الثالث: معسكرات التضامن، " "INGANDO / ITORERO:

في أعقاب الإبادة الجماعية، تم تعزيز الوحدة والمصالحة من خلال الدمج الناجح للمقاتلين الأعداء السابقين (القوات المسلحة الرواندية السابقة) في الجيش الوطني الجديد وقوة الدفاع الرواندية، انطلقت عملية الاندماج العسكري أثناء تشكيل قوة دفاع وطني متماسكة وموحدة، في هذا الصدد تم تنفيذ نموذج التكامل العسكري الرواندي، من خلال المفهوم التقليدي لرواندا لمعسكرات التضامن INGANDO .

شكلت هذه المعسكرات، نشاطًا ذا أهمية قصوى للجنة المصالحة وللعملية ككل، تم التفكير في مثل هذه المعسكرات، لتسهيل إعادة دمج اللاجئين الذين قدموا بشكل أساسي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم توسيعها لتشمل فئات مختلفة من السكان، مثل موظفو الخدمة المدنية والطلاب والسجناء المفرج عنهم، بهدف من خلال المناقشات والانفتاح، المناظرات، فهم عملية الوحدة والمصالحة وتحدياتها وفرصها العديدة.

بما أن لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة في رواندا، هي الإدارة الحكومية التي تم إنشاؤها "لإعادة بناء النسيج الاجتماعي للأمة" في أعقاب الإبادة الجماعية عام 1994، فان معسكرات إنجاندو هي "واحدة من أهم برامج " مجلس الأمن القومي، وفقًا لـ لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة[1]، فإن معسكرات ingando هي "معسكرات تضامن" عرفت على أنها "نشاط تثقيف مدني سهل إعادة الإدماج السلس" للعائدين إلى رواندا، وأفراد القوات

[1] Immigration and refugee board of Canada,Rwanda information on ingando camps,(Canada,24/11/2014, avaible at https://www.refworld.org/docid/56136dfa4

المسلحة الرواندية السابقين، والإفراج المؤقت عن السجناء وإعادتهم إلى مجتمعاتهم المحلية، إن كلمة ingando كلمة مشتقة من اللغة الرواندية التقليدية،من الفعل الرواندي كوغاندا[1] الذي يشير إلى موازنة الأنشطة العادية للتفكير فيها وإيجاد حلول للتحديات الوطنية، واستخدام التفكير والوقت بعيدًا عن الأنشطة اليومية لحل المشكلات ذات الاهتمام القومي حيث في رواندا القديمة كلما واجهت رواندا كوارث مثل الحرب والكوارث الطبيعية وغيرها، قام المواطني أو الملك بجمع وتعبئة السكان وإعدادهم للتفكير في حل الإشكال، ساعدت هذه المعسكرات في خلق إحساس بالهوية الوطنية وتوفير منتديات للروانديين، للتصالح مع ماضيهم من خلال مواجهة التاريخ، وصياغة رؤية مشتركة لمستقبل موحد.

في ورقة بحثية نُشرت في مجلة Development and Change، يوضح سيمون تورنر الأستاذ المشارك السابق للعلوم السياسية في جامعة ألبورج في الدنمارك، والذي ركز بحثه على رواندا وبوروندي أن هناك نوعين من الإنغاندو[2]: "معسكرات التضامن" للسياسيين والمجتمع المدني وقادة الكنيسة والطلاب، و "معسكرات إعادة التأهيل" للمقاتلين السابقين والجنود السابقين ومرتكبي الإبادة الجماعية المعترف بهم والسجناء المفرج عنهم والبغايا وأطفال الشوارع، وأضاف أنه تم تغيير اسم معسكرات التضامن في إنجاندو فيما بعد إلى إتوريرو وفقًا للحكومة الرواندية، بدأ الطلاب في رواندا وخارجها أيضًا في المشاركة في itorero، وهو شكل آخر من أشكال التربية المدنية تم تقديمه في عام 2007 وركز على "إعادة إدخال القيم الثقافية المفقودة، وجاء في خضم التخلص التدريجي من برنامج ingando واستبداله ببرنامج تعليم مدني أقل عسكرة وأكثر تركيزًا على المجتمع يُدعى itorero .

[1] Frederic Paquin,le Rwanda après le genocide Gacaca, ingando et biopouvoir(mémoire en matiere de droit, Canada,universite du Quebec,octobre 2007) ;99

[2] Immigration and refugee board of Canada,Rwanda information on ingando camps

في البدايات الأولى، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمًا تمويليًا لـ "معسكرات السلام" إنجاندو، شارك أكثر من 90.000 شخص في تدريب إنجاندو بين عامي 1999 و 2010، ما قارب عن 50 بالمائة من المشاركين هم من السجناء المفرج عنهم مؤقتًا، و 41 بالمائة من خريجي المدارس الثانوية يذهبون إلى التعليم العالي، ومن بين المشاركين الآخرين قوات الدفاع المحلية، والمقاتلين السابقين، وأطفال الناجين من الإبادة الجماعية، والمسؤولين الحكوميين[1] وموظفي الجامعات وأعضاء هيئة التدريس.

- أنواع المعسكرات والمشاركين:

اختلفت مدة الإقامة في معسكرات ingandoحسب عمر المشارك، وسبب حضوره المخيم على الرغم من أن " الأكثر شيوعًا هو أن البرنامج استمر ما بين شهر وثلاثة أشهر.

انغاندو للمقاتلين السابقين:

تم استخدام إنغاندو لإعادة إدماج الأفراد السابقين في الجيش الرواندي (القوات المسلحة الرواندية القوات المسلحة الرواندية)، وكذلك "مقاتلي إنتراهاموي السابقين" الميليشيات المتورطة في الإبادة الجماعية من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان إنجاندو إلزاميًا للمقاتلين السابقين العائدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية[2]، كما أن المقاتلين السابقين الذين تابعوا البرنامج تلقوا "حزمة البداية" و"ورقة هوية التسريح" التي عدت بمثابة دليل رسمي، على أنهم لم يعودوا يشكلون تهديدًا للمجتمع.

- برنامج Ingandoلمرتكبي جرائم الإبادة الجماعية المفرج عنهم مؤقتًا:

[1] ibidem
[2] ibidem

في هذا الإطار فان "المشتبه فيهم بالإبادة الجماعية المختارين" تم إرسالهم إلى واحد من الثمانية عشر إنجاندو الموزعة حول كامل اقليم رواندا، أفاد المجلس الوطني للعلاقات بين الجنسين بأن إينغاندو يُستخدم لإعادة دمج "السجناء المفرج عنهم مؤقتًا" في مجتمعاتهم[1]، تم توظيف إنجاندو منذ عام 2003 لمرتكبي الإبادة الجماعية المعترف بهم، كجزء من إطلاق سراحهم المؤقت قبل حضور إجراءات محاكمة جاكاكا، وبالفعل فمن خلال التدريب الداخلي، اعترف مرتكبو الإبادة الجماعية "بجرائمهم" وتحدثوا عن دورهم في الإبادة الجماعية، هناك سجناء يقضون "عقوبات بديلة" في إنغاندو، وتنطوي أنشطتهم على "الأشغال الشاقة" مع فصول دراسية أقصر، يُطلق على هؤلاء السجناء ""TIGISTES إشارة إلى travaux d'intérêts généraux، وهي شكل من أشكال خدمة المجتمع التي تشمل أنشطة البناء وبناء المنازل .

ان السجناء المسجونين بتهمة الإبادة الجماعية والذين تم إطلاق سراحهم، مروا عبر ingando قبل العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية ، الغرض الرئيسي من هذه المعسكرات هو "تعليم الدروس للمحتجزين قبل عودتهم إلى مجتمعاتهم،" حتى "لا يكرروا الإبادة الجماعية"

هيكل المخيم ومحتوى البرنامج:

في معسكرات إنغاندو، كان المكان والزمان الماديان منظمان للغاية، بما في ذلك تقسيم جدول اليوم تقريبًا بالساعة، معظم الإنجاندو منظمون في فصائل، وأقسام، مع قادة يُطلق عليهم اسم كابيتا، فالتدريب العسكري هو مثل معسكر للجيش، فالانضباط والتوحيد ميز انجاندو، تم اعتماد هذه الآلية لثلاث أسباب رئيسية: التدريب العسكري الذي يغير المواقف الاجتماعية الغير مرعوب فيها، ويبني السمات والصفات المرغوبة والمطلوبة لتغيير العقليات والذهنيات، واكتسب المشاركون روح الجندي وصاروا أكثر وطنية

[1] ibidem

وانضباط، كما أنه يخدم الجانب البدني، كما أن الهدف من التدريب العسكري، كان إزالة الخوف من البندقية، وجعل الناس تتوقف عن الخوف من الجنود وكل ما يتعلق بالأمور العسكرية، وما خلفته من صورة سوداء قاتمة في ذهن كل رواندي، السياق العسكري للمعسكرات، لم يكن بهدف إخراج وتكوين أفراد عسكريين، ولكنها لم تكن كذلك إذ كانت الصرامة العسكرية لازمة، حيث هدفت العسكرة والتمرين الى ترسيخ الهوية داخل المجموعة، والتجانس والتوحيد فالكل بنفس الملابس ونفس المعاملة، اضافة الى الوحدة فكل فرد شعر انه جزء من مشروع كبير وجب ان يعمل من اجله بكل انسجام وبطريقة منسقة.[1]

أشار مقال نشرته الصحيفة الرواندية The New Times إلى أن الموضوعات الداخلية شملت: "التربية المدنية والتعليم حول الوحدة والمصالحة، والبرامج الحكومية، ونزع السلاح النفسي، وإعادة الاندماج في الحياة المدنية، وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ومعظم الموضوعات التي تمت تغطيتها في المعسكرات تضمنت ما أسماه المسؤولون "التغلب على الحكم السيئ، والحاجة إلى مقاومة "سياسات الانقسام والإبادة الجماعية في الماضي، الأنظمة السياسية الاستعمارية أو الوطنية، فضلاً تم تعليم المعتقلين أن يصبحوا" عملاء تغيير " حين عودتهم وإعادة إدماجهم داخل المجتمع مع نشر رسالة الحكومة بأنه لا مكان في المجتمع الرواندي للانقسامات العرقية، كانت المعسكرات "منظمة بدقة " وتضمنت تمارين ومحاضرات من المسؤولين الحكوميين، وتدريبات عسكرية وغناء أغاني وطنية، صيغت المحاضرات لتشجيع الوحدة والمصالحة، كما كانت هناك خمس إلى ست ساعات من التدريب العسكري اليومي[2].

[1] Andrea Purdekova,Rwanda's ingando camps(university of Oxford,oxford department of international development,refugee studies centre,September 2011),23

[2] Immigration and refugee board of Canada,Rwanda information on ingando camps

كخلاصة لما سبق ذكره، سعت رواندا إلى إعادة هندسة البلد، عن طريق بناء "أمة موحدة" دون أي تمييز، كان المستوى العالي من الانضباط والتدريب والروح الجماعية للجيش الوطني الرواندي ضروريًا في دمج الآلاف من جنود القوات المسلحة الرواندية السابقة مع إنشاء أحد الجيوش الأكثر احترافًا وفعالية في إفريقيا ،إن نهج رواندا للتكامل العسكري الذي فضل "ورشة عمل شاملة وتثقيفية متبادلة" من قبل الروانديين أنفسهم كان فريدًا من نوعه علاوة على ذلك ، فيما تعلق بالأمن فإن نهج رواندا ، الذي كان أحد قرارات القمة الوطنية الأولى بشأن الوحدة والمصالحة ، أكد على مشاركة المواطنين تم تشجيع المواطنين على امتلاك أمنهم وأمن ممتلكاتهم، أدرك المواطنون أن الأمن ليس مسؤولية قوات الأمن فقط (الجيش والشرطة أو القادة)، وأن لديهم أيضًا دورًا يلعبونه خلال الأنظمة السابقة، حتى الإبادة الجماعية ضد التوتسي عام 1994، اتسمت العلاقة بين الشعب وقوات الأمن بالانفصال المتبادل، وانعدام الثقة المتبادل، بعد أن ورثت حكومة الوحدة الوطنية في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية مجموعة سكانية كانت مريبة وخائفة على حد سواء، فقد أدركت بشكل خاص ضرورة عدم خلق ظروف، قد تصور أجهزتها الأمنية على أنها شبيهة بالأجهزة الأمنية التي شاركت في المأساة، وهكذا كانت الإستراتيجية الأمنية معتمدة على تحويل الأمن أو العمل الشرطي، إلى وظيفة اجتماعية حيث شارك المجتمع المحلي في ضمان الأمن في مناطقهم المحلية، من خلال الشرطة المجتمعية.

– المبحث الثاني: سياسات التحول الاقتصادي:

أدت الإبادة الجماعية عام 1994، إلى تدمير النسيج الاجتماعي للبلاد، وقاعدة مواردها البشرية، وقدرتها المؤسسية، والبنية التحتية الاقتصادية، موازاة مع ذلك، تراجع النشاط الاقتصادي بنحو 50٪ تولت حكومة الوحدة الوطنية–وهي ائتلاف من الجبهة

الوطنية الرواندية وأربعة أحزاب سياسية أخرى– السلطة في يوليو 1994، وقد قدمت الحكومة الجديدة رؤية جريئة للمستقبل، هدفها إعادة إرساء السلام وبعث الاقتصاد وتعزيز البنى الاقتصادية.[1]

يقول ديفيد لانديز في مؤلفه ثروة الأمم وفقرها ان تحقيق "النمو المثالي والتنمية " يتطلب من الحكومة: "ان تضمن حقوق الملكية الخاصة، وأن تشجع الادخار والاستثمارات، وأن تضمن حقوق الحريات الشخصية ضد انتهاكات الأنظمة المستبدة، وضد الجريمة والفساد وان تفرض تطبيق العقود وتوفر نظام حكم مستقرا خاضعا لقوانين معروفة للشعب، وأن تكون حكومة متجاوبة مع احتياجات الناس ومطالبهم وحكومة نزيهة من دون مكاسب ريعية على أساس المحاباة والمناصب، وأن تكون حكومة معتدله وكفؤة وغير جشعة، وان تبقي الضرائب منخفضة ، وان تقلص مطالبة الحكومة بالسيطرة على الفائض الاجتماعي."[2] بغض النظر عن هذه المقولة، فان الحكومه الرواندیه قد التزمت بالسعي لتحقيق هذا التصور لتحقيق تنمية شاملة في رواندا.

تبنت الحكومة برنامجًا انتقاليًا، لتعزيز الانتعاش الاقتصادي الهش، إذ تقوم إستراتيجية الحكومة لتحقيق نمو مرتفع ومستدام ومنصف والحد من الفقر، على العناصر الرئيسية التالية: الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، التنويع الاقتصادي وترويج الصادرات وتطوير الخدمات، تحسين الإنتاجية الزراعية والبنية التحتية الريفية، الحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات، من خلال زيادة تحرير التجارة والتبادل وأنظمة الاستثمار، تشجيع المشاريع الخاصة الصغيرة في المناطق الريفية والحضرية، دعم تكوين المهارات من

[1] International monetary fund, Rwanda Enhanced structural adjustment facility economic and financial policy(https://www.imf.org/external)

[2] دامبيسا مويو، المساعدات المميتة لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وماهو الطريق الأفضل لتنمية افريقيا؟ (أبوظبي :مركز الامارات للدرات والبحوث الاستراتيجية.2011)215

خلال برامج التدريب المهني والتقني والإداري، وكذلك تعزيز دور المرأة، التعبئة الفعالة للموارد المحلية والأجنبية لتمويل الاستثمار والنمو.

المطلب الأول: السياسات المنتهجة في المجال الزراعي والاستثماري:

الفرع الأول: التعاونيات الزراعية:

إن الزراعة أو الميدان الفلاحي، عصب والعمود الفقري للاقتصاد الرواندي، شريانه الأساسي اعتمد على إنتاج البن والشاي وغيرها من المنتجات الفلاحية، ظهرت ونشأت التعاونيات الفلاحية كحل لإشكالية البطالة وتفشيها وسط المجتمع والسكان بعد الإبادة تتمثل هذه التعاونيات في قطع ارض زراعية في مختلف أنحاء البلاد، التي تم شراؤها من قبل منظمات دولية وتوزيعها وتقديمها للسكان المعانين من الفقر الشديد،والذين هم في الغالب من الناجين من الإبادة أو النساء المعيلات اللاتي قتل ازواجهن[1] او سجنوا نتيجة مشاركتهم في جرائم الإبادة.

هذه التعاونيات قامت على مبدأ الديمقراطية[2] فالتعاونية انتخبت رئيسها وصوت علي قراراتها في مجلس ضم أعضاء التعاونية، وتقاسم أعضاؤها الربح، حسب مشاركة كل شخص في العمل، في هذه التعاونيات يعمل المشاركون في جرائم الإبادة، جنبا إلى جنب مع أسرة الضحايا، وهذا هو النتيجة الايجابية والواضحة للمصلحة الوطنية والمصارحة والتسامح داخل المجتمع.

- نموذج التعاونية لاقى نجاحًا باهرًا في رواندا وامتد من المجال الزراعي إلى مجالات مختلفة كالصناعات اليدوية التقليدية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فالعمل

[1] عبد الفتاح، دروس من رواندا

[2] نفس المرجع

داخل التعاونية يكفل للمشاركين تبادل الخبرة والتعاون فيما بينهم، في إنجاح العمل والحفاظ على معدل إنتاج وجودة، يضمن الربح المادي للمشاركين.

كما قامت رواندا، باعتماد سياسة توجيه الاستثمار العام نحو تحسين الإنتاجية الزراعية حيث ركزت التدخلات على زيادة الغلة وتنويع الإنتاج، بما في ذلك الأسواق الإقليمية لقد تحسنت الإنتاجية من خلال التوسع في الري واستخدام الأسمدة، واستخدام البذور المحسنة، وتثبيت الأراضي المستخدمة للزراعة على نطاق واسع، أدى برنامج تكثيف المحاصيل الذي بدأ في عام 2008 إلى تحسين توافر البذور، وتوسيع نطاق الخدمات الاستشارية الإرشادية وتحسين المكننة ومعالجة ما بعد الحصاد[1] أدت تجربة المنتجات الجديدة التي تهدف إلى تنويع الصادرات والحد من مخاطر تغير المناخ، إلى فتح أسواق جديدة للزهور والفاصوليا الخضراء والماشية والجلود الكبيرة والصغيرة وغيرها، منذ عام 2010 تم خلق المزيد من فرص العمل في التصنيع في رواندا، فقد استفادت من عودة المغتربين المتعلمين جيدًا من خارج البلاد والعمالة المستوردة الأخرى، لقد غيرت الحكومة استراتيجياتها لتشجيع المزيد من الإنتاجية داخل القطاعات الحالية، والتي يمكن أن تجمع بشكل أفضل بين خلق فرص العمل، والتعلم من خلال العمل، والميزة النسبية، على سبيل المثال، المعالجة الزراعية، والبستنة، وزيادة القيمة في القطاعات الحالية.

- "إن التدخلات من أجل الصادرات في قطاع البستنة مدمجة أيضًا في السياسة الوطنية للبساتين وخطة التنفيذ الاستراتيجية[2]، والتي تسترشد بدورها بأهداف التنمية وتتسق معها.

[1] Laure Redifer et autres , The Development Path less traveled The experience of Rwanda(International Montary FUNDnfrican department , USA , Washington , n 20/10 , Anne 2020,9

[2] ibidem

بما أن الفقر في رواندا هو في الأساس ظاهرة ريفية، قامت الحكومة بتنشيط الاقتصاد الريفي، عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية، والدخول وخلق فرص عمل غير زراعية للحد منه كما قامت بالاستثمار، وخلق فرص العمل في المناطق الحضرية، من خلال الجهود لتطوير القطاع الخاص والصادرات الضروريين للحد من الفقر، أكدت الحكومة أن الاستثمار في رأس المال البشري، وتحسين رفاهية السكان، وبناء قوة عاملة صحية ماهرة، ضرورية للحفاظ على زيادات الإنتاجية في كل من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية.

بُذلت جهود، مع شركاء التنمية، لاستصلاح المستنقعات وتنظيم المزارعين في تعاونيات لإنتاج الأرز، حيث تضاعفت الأراضي المخصصة لمنتج السكر، وتم تشجيع المستثمرين الأجانب الجدد لدخول السوق، وفي الوقت نفسه، تم اعتماد وتنفيذ العديد من تدابير السياسة الأخرى المرتبطة بسياسة صنع في رواندا، كما وضعت الحكومة قانون الأراضي العضوية سنة 2005، الذي تضمن تجميع الأراضي أي إجراء لتجميع مساحات صغيرة من الأراضي من اجل إدارة الأرض واستخدامها بطريقة موحدة وفعالة بحيث تكون أكثر إنتاجية[1]، على سبيل المثال، تم العمل على مراجعة التعريفة الخارجية المشتركة لمجموعة دول شرق إفريقيا لدعم تطوير الأولوية، من خلال تفضيل المدخلات والمواد الخام على السلع التامة الصنع، احتوى قانون المشتريات العامة على منح الأفضلية للسلع المنتجة محليًا، تم تخفيض رسوم الكهرباء الصناعية، كما تم إنشاء مراكز المعالجة المجتمعية، التي كانت بمثابة حاضنات قطاع خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقدم الدعم لشركات تصنيع الأغذية المحلية للحصول على معايير جودة الأغذية الدولية.

[1] Shinichi Takeuchi, developùent and developmentalism in post genocide Rwanda(published 19/01/2019,https://link.springer.com.

- الفرع الثاني: تشجيع المناخ الاستثماري عبر نظام الشباك الواحد :

كما عملت الحكومة في رواندا على جذب الاستثمارات الخارجية إليها، و ذلك بتسهيل الإجراءات على المستثمرين، من خلال وضع قانون جديد للاستثمار، و إنشاء نظام سمي الشباك الواحد[1].

وهو نظام تسهيلي تبسيطي لمختلف الإجراءات والتدابير، التي تصادف ويحتاج اليها المستثمر الأجنبي، فمن مميزات هذا النظام، هو إتاحة الإمكانية للمستثمرين من القيام وإنهاء كل الإجراءات التي يحتاجها في رواندا في مكان واحد، و خلال ساعات قليلة، فنظام الشباك الواحد سهل الإجراءات على المستثمرين و أبعدهم عن التعقيد.

ووضعت كذلك العديد من الامتيازات في المجال الاستثماري، من خلال تطبيق صفر ضريبة على الدخل للشركات التي تخطط لنقل مقرها الرئيسي الى رواندا، و 15 بالمئة على ضريبة الدخل للشركات التي تعمل في قطاع الطاقة والنقل والإسكان وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية،[2] كما أنشأت رواندا مجلسا استشاريا للاستثمار والتطوير وقامت بإلغاء التأشيرة للأجانب الزائرين مهما كانت جنسيتهم، وهو ما ساهم في جعلها قطبا سياحيا بامتياز.

-كما قامت رواندا بمحاربة الفساد كنوع من آليات جذب المستثمرين[3]، وتشجيع محيط العمل الاستثماري، فقد جعلت من محاربة الفساد الإداري والمالي أحد مبادىء دستور 2003، ولا تتسامح مع الفاسدين مطلقا، وهذا لمنع طلب الرشاوي مقابل تقديم الخدمات

[1] محمد سيد احمد ، رواندا سنغافورة إفريقيا (مقال منشور بتاريخ 2020/06/10، https://masr.masr360.net

[2] .نفس المرجع

[3] National unity and reconciliation commission, unity and reconciliation,81

وتم انشاء مكتب أمين المظالم، كمؤسسة عامة مستقلة سنة 2003، وهو مسؤول عن منع ومحاربة الفساد والظلم، وتلقي التصريح الحقيقي عن أموال الأشخاص المحددين قانونا.

المطلب الثاني: السياسات المنتهجة في المجال المالي والضريبي.

الفرع الأول: السياسات المنتهجة على الصعيد المالي والهيكل الاقتصادي.

– تجلت رؤية حكومة رواندا، أنه من الضروري أن يتسم الإطار المؤسسي والسياسي للنمو الاقتصادي والحد من الفقر بالملكية الوطنية، علاوة على ذلك، يجب ربط هذا الإطار بتنمية الموارد البشرية المحلية، وبناء المؤسسات لتعزيز القدرة على تصميم، وتنفيذ سياسات النمو للحد من الفقر.

قامت رواندا بتحويل اتجاه سياسة الحكومة من المساعدة الطارئة والإنسانية، إلى إعادة التأهيل والتنمية، حيث تم التركيز على استعادة البنية التحتية الاجتماعية والمادية الأساسية[1]، تم إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، ولا سيما البنك الوطني لرواندا، ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وقد مكنت هذه التطورات الحكومة، من الشروع في إصلاح السياسة الاقتصادية، وتحسين إدارة الإيرادات، وإعادة الميزانية وبرنامج الاستثمار العام، واستئناف تجميع الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، وفي هذا الإطار، استفادت رواندا من الدعم التقني والمالي المقدم من المجتمع الدولي، وفي الوقت نفسه، تم وضع وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية.

– تم وضع سياسات للعمل على تحسين الوضع المالي، والعمل على زيادة الإيرادات من خلال تعديل معدلات الضرائب وإصلاحات إدارة الضرائب والجمارك[2]، احتواء الإنفاق

[1] Redifer et autres , The Development Path less traveled,.54

[2] ibidem

من خلال تحديد سقوف عليا لمخصصات ميزانية السفر لجميع الوزارات، تحديد حجم بعثات السفر الخارجية، إدخال حصص الإعاشة النقدية للجيش بدلاً من الغذاء العيني لتجنب تجاوز التكاليف، فرض حظر على شراء المركبات الحكومية، تعزيز مشاركة القطاع الخاص في بناء المدارس وامتلاكها، وإدخال مجلس المناقصات المركزية المعزز.

قامت الحكومة الرواندية بإعادة تأهيل النظام المصرفي بإعادة الرسملة والتوفير الملائمين كما قام أكبر بنكين تجاريين، وبنك التنمية الرواندي بتحسين أوضاعهما المالية، علاوة على ذلك، تم اعتماد قانون منقح للبنك المركزي، يدعم استقلالية البنك الوطني لرواندا، في إدارة السياسة النقدية، وتمت إعادة هيكلة الديون الحكومية المتعثرة للبنوك التجارية[1].

قامت رواندا بوضع جملة من السياسات النقدية والائتمانية، التي كان الهدف منها زيادة خفض معدل التضخم، حيث في المرحلة استمر البنك الوطني لرواندا في امتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك من خلال دعوته الأسبوعية، لتقديم عطاءات في سوق المال في الوقت نفسه، وبهدف تطوير أدوات سياسة نقدية غير مباشرة أكثر مرونة، عملت الحكومة على ضمان التنسيق المناسب بين وزارة المالية والجهاز الوطني للإيرادات، بما يتفق مع أهداف البرنامج المالية والنقدية.

قامت الحكومة الرواندية بتحديد سعر الصرف في السوق، حيث اقتصر تدخل البنك الوطني للإيرادات في سوق الصرف، على تخفيف التقلبات المفرطة في سعر الصرف مع مراعاة الهدف المتمثل في تلبية هدف الاحتياطيات الرسمية[2]، كما قام البنك الوطني الرواندي بتحسين أداء سوق الصرف، من خلال إبلاغ الوكلاء الاقتصاديين بميزة التكلفة للتسويات المصرفية بدلاً من المعاملات النقدية.

[1] ibideme
[2] ibideme

القيام بإصلاحات تحسين كفاءة وشفافية الإدارة الاقتصادية، تبسيط الإطار التنظيمي لنشاط القطاع الخاص، متابعة إصلاحات التجارة والاستثمار، بما يتماشى مع المبادرة العابرة للحدود.

عملت الحكومة على تعزيز إعداد ومراقبة مشاريع الاستثمار العام،[1] بمساعدة فنية من بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي والجهات المانحة، وقامت الحكومة بإنشاء مكتب لتعبئة المساعدات الخارجية وتنسيق المشاريع داخل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بهدف زيادة فعالية مساعدات المشروع، وتم تمويله من خلال تقاسم التكاليف الإدارية مع الجهات المانحة، وجزئيا من خلال المساهمات المقدمة من المشاريع.

عززت رواندا المساءلة والشفافية بشأن الميزانية،[2] وكذلك وفرت ضمانات بأن أنظمة الرقابة المالية تعمل بشكل مناسب، تم إنشاء مكتب المراجع العام للحسابات، كما تم تعزيز المساءلة والشفافية في الميزانية من خلال تطوير نظام للحسابات العامة، تم دمج جميع الحسابات الخارجة عن الميزانية في الميزانية الوطنية، وتحويل الحسابات المصرفية للوزارات إلى حساب الخزينة في البنك الوطني الرواندي، وتنظيم ومراقبة المشتريات الحكومية من قبل مجلس المناقصات المركزي المعزز، علاوة على ذلك، لضمان أن تنعكس أولويات الحكومة بشكل صحيح في مخصصات الميزانية، تم إجراء مراجعات منتظمة للإنفاق العام وتحديد أولويات الإنفاق بين القطاعات الفردية وداخلها، وتحسين المعلومات حول مخرجات ونتائج برامج الإنفاق، وتم تطوير تكامل الميزانيات المتكررة والإنمائية بمساعدة البنك الدولي والمانحين، ولهذا الغرض، قامت الحكومة بتطوير نهج ميزنة البرامج، بدءًا من قطاعي الصحة والتعليم.

[1] international monetary fund, Ibid

[2] Ibidem

الفرع الثاني: السياسات المنتهجة في المجال الضريبي.

تم اعتماد قانون جديد لضريبة الدخل، وخفض الحد الأقصى لمعدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات، وإخضاع المؤسسات العامة لضريبة الدخل، تمت زيادة الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية بشكل كبير ووضعها على أساس القيمة.

كما تم تعزيز إدارة الميزانية والخزانة، على الجانب الخارجي، تم تحرير نظام الصرف وسمح للبنوك التجارية ومكاتب الصرف الأجنبي بشراء وبيع العملات الأجنبية بأسعار يحددها السوق، واعتُمد قانون تعريفة جديد[1].

تماشيا مع تحسن المدخرات واستقرار الاستثمار الحكومي، قامت الحكومة بالتركيز على معالجة الأداء الضعيف تاريخياً للإيرادات الضريبية، تحديد الأولويات ورصد ومراقبة نفقات الميزانية، وتعزيز هيكل الحوافز ومؤهلات موظفي الخدمة المدنية.

- تحسين نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة تعزيز إدارة الضرائب من خلال هيئة الإيرادات الرواندية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وإدخال ضريبة القيمة المضافة، مع تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية.

تعزيز إدارة الجمارك، من خلال استخدام التفتيش قبل الشحن، للحد من النقص في الفواتير، وتنفيذ إجراءات للحد من الغش، والمراقبة الصارمة لواردات النفط وتجارة العبور[2]، عملت الحكومة على الحد من إعفاءات الاستيراد للمنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين، وإدخال نظام الإعفاءات الضريبية للواردات، المتعلقة بمشاريع الاستثمار العامة، تم تحسين تحصيل ضريبة الاستهلاك (المشروبات الغازية والمشروبات الكحولية والسجائر).

[1] Ibidem
[2] Ibidem

قامت الحكومة بتعزيز الإيرادات على المدى المتوسط، وركزت على زيادة تعزيز الإدارة الضريبية عن طريق تحسين تحصيل المتأخرات الضريبية، وإجراءات التدقيق، والحوسبة من خلال مراجعة هيكل الغرامات لضمان الامتثال الضريبي.

هدفت الحكومة إلى احتواء فاتورة الأجور، تحسين هيكل الجودة والحوافز للخدمة المدنية، وركزت الجهود على إزالة العمال الوهميين، واستبدال موظفي الخدمة المدنية غير المؤهلين بموظفين مؤهلين، حاولت إيجاد حلول سريعة لمعاناة البلاد من نقص الأَيدي العاملة الماهرة، من خلال فسح المجال أَمام العمال الأَجانب وأَفراد من أَبناء الشتات الرواندي في أَوغندا[1]، خضع هؤلاء العمال إلى ما يعرف بـهيئة رعاية العمال المهرة، التي أُلقي على عاتقها اختيار العناصر الماهرة دون غيرها، من خلال اعتماد مجموعة من الشروط التي يجب أَن تنطبق على العامل، وبعد خمسة سنوات في العمل في البلاد حق للعامل الحصول على إقامة دائمة في البلاد، وقد ساهمت العمالة القادمة من الخارج في زيادة مستوى الإنتاجية في البلاد .

اذا وكما تم التطرق اليه، فقد وضعت رواندا سياسات متعددة هدفت الى خلق ديناميكية جديدة في الاقتصاد، كل هذا بدأ في ظل عجز اقتصادي كبير وعدم وجود إمكانات مادية للانطلاق، ولكن ما ساعد رواندا في هذا الجانب هو أن المجتمع الدولي، ولاسيما المانحون الرئيسيون، اعتبروا رواندا بقيادة الجبهة الوطنية الرواندية موضع تقدير كبير كدولة تمكنت من التغلب عل ندوب الإبادة الجماعية العميقة، فكان أن قدموا المساعدات الإنسانية والمالية لمساعدتها على النهوض، كان الجانب الآخر من هذا الإعجاب هو الشعور بالذنب الناجم عن عدم قدرة اللاعبين الدوليين الرئيسيين ،على منع الإبادة

[1] Takeuchi, development and developmentalism in post genocide Rwanda..

الجماعية في هذا السياق، اكتسبت الجبهة الوطنية الرواندية ميزة أخلاقية أو نفسية، من خلال أنها نجحت في وقف الإبادة الجماعية عندما فشل المجتمع الدولي تمامًا، سميت هذه الميزة التي اكتسبتها الجبهة الوطنية الرواندية باسم "رصيد الإبادة الجماعية، وكانت أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في وضع رواندا باعتبارها "حبيبة المانحين"، وهو العامل الذي كان رفقة السياسات الداخلية عاملا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تم تعزيز الموقف الدبلوماسي لرواندا بشكل أكبر، بسبب حقيقة أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة أصبحتا داعمين أقوياء لها، فمن الواضح أن الجبهة الوطنية الرواندية كانت تعتبر عامل تغيير جيد للقوتين العظميين في التسعينيات، عندما كان لفرنسا علاقة وثيقة مع هابياريمانا في رواندا وموبوت وزائير، اقترب رئيس وزراء المملكة المتحدة توني بلير من رواندا لإتباع "سياسة خارجية أخلاقية[1]، قام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بزيارة كيغالي، عاصمة رواندا، في مارس 1998 للاعتذار عن عدم تحركه لمنع الإبادة الجماعية، ساهم هذا التقارب بين كيغالي ولندن وواشنطن، في وضع رواندا على السكة الصحيحة للتنمية في شتى المجالات، واستفادت من الإعانات الضرورية في ذلك.

المبحث الثالث: سياسات التحول على المستوى الاجتماعي،الصحي والتعليمي

بعد أهوال وفضائع حرب الإبادة في رواندا سنة 1994، فقد الكثيرون الأمل في قدرة البلاد على تجاوز النتائج المترتبة ، لاسيما في الجانب الاجتماعي، خاصة في ظل انتشار رهيب لمعدلات الفقر وتدني مستويات الخدمات الاجتماعية، ناهيك عن المنظومة الصحية المنهارة أمام انتشار كبير للأوبئة والأمراض وحالات سوء التغذية، أضف إلى ذلك منظومة تعليم متغذية على التفرقة والتمييز وتعاني من التسرب ونقص فادح في الإمكانات البشرية والمادية، ولكن رواندا استطاعت بالفعل تحقيق طفرة وقفزة نوعية في

[1] ibidem

معالجة هذه الاختلالات الحيوية والمهمة للمواطن الرواندي، وصارت مؤشرات التنمية والتطور في هذه المجالات مضرب المثل، لذلك من خلال هذا المبحث سنتعرف على أهم السياسات المحلية التي تم تقديمها كحلول وميكانزمات للتعافي في مجالات تعد حلقة ربط ضرورية بين المواطن ودولته لأنها تشكل وتحدد أمنه، وفقدانها وانعدامها يهدد حياته وبقاءه.

المطلب الأول: السياسات المنتهجة في المجال الاجتماعي:

الفرع الأول: إدماج النوع الاجتماعي (المساواة بين الجنسين):

كانت رواندا سباقة إلى المبادرات، التي تقلل بشكل كبير من الفجوات بين الجنسين، وبرزت كرائدة عالمية في مجال المساواة بين الجنسين، تم إنشاء الوزارة المسؤولة عن شؤون الأسرة والمرأة[1]، ومن بين برامجها التي أخذت الأولوية، إنشاء لجان أو هياكل نسائية تمتد من الخلايا المجتمعية إلى المستوى الوطني، كان الهدف دمج المرأة في عملية الأعمار والبناء، حيث ساهمت في رعاية الأيتام ودعم ضحايا المجاعات.

كان لإدماج النوع الاجتماعي في رواندا، تأثير إيجابي كبير في شتى مناحي الحياة، جاءت هذه النتائج كنتيجة للتدخلات السياسية الناجحة، وعززت مكانة رواندا كدولة رائدة في تعزيز المساواة بين الجنسين، اعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من قبل حكومة الوحدة الوطنية شرطًا أساسيًا، من أجل السلام والتنمية المستدامين، في هذا الصدد، فإن أحد مبادئ الدستور الوطني لعام 2003، كان هو ضمان المساواة في

[1] Jeanne Izabiliza,the role of women in reconstruction experience of Rwanda(published 2005,https://semanticscholar.org

الحقوق بين الرجال (الذكور) والمرأة (الإناث)، وهي قضية التنمية والحكم وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتماسك في رواندا[1].

برز التقدم الذي أحرزته رواندا في مجال المساواة بين الجنسين، كعنصر ضروري لإعادة بناء البلاد، في أعقاب 1994 ضد التوتسي، حيث قُتل عدد غير متناسب من الرجال حيث تمتعت المرأة بحقوقها كاملة، بدأت المرأة الرواندية باحتلال مناصب قيادية في المجتمعات المحلية[2]، حيث أن اغلب التعاونيات الفلاحية تقودها وتسيرها نساء، كما أن 60 بالمئة من مقاعد البرلمان بالإضافة إلى ثلث مقاعد الحكومة ومناصب عليا أسندت لنساء.

كما تم إنشاء ما يعرف بآلية النوع الاجتماعي، التي تتكون من وزارة النوع الاجتماعي وتعزيز الأسرة، ومكتب مراقبة النوع الاجتماعي، وهو مؤسسة عامة تم إنشاؤها بموجب دستور جمهورية رواندا لعام 2003، (المادة 185)، بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في رواندا من لعب دورها التنموي جنبا الى جنب مع الرجل، وبنفس القدر من المساواة، مكتب مراقبة النوع الاجتماعي، هو بالتالي جزء من آليات تعزيز النوع الاجتماعي التي تسهل بشكل خاص المساواة بين الجنسين، وقيمة مميزة للنساء والفتيات[3]، والمجلس الوطني للمرأة، ومنتدى البرلمانيات، على تفعيل السياسة والتشريعات الجنسانية وتضمن التنفيذ والمساءلة، حيث تم الدفاع عن قضايا النوع الاجتماعي على أعلى المستويات، بما في ذلك الرئيس، الذي دعا إلى المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي في مبادرة أطلق عليها "هو" من أجل "هي".

[1] National unity and reconciliation commission, unity and reconciliation,78

[2] عبد الفتاح، دروس من نهضة رواندا.

[3] National unity and reconciliation commission, unity and reconciliation

تم تعزيز دور المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، إيمانا من القيادة الرواندية ورؤيتها التي تستند إلى أن المجتمع الرواندي التقليدي، الذي تميز بالتجانس الثقافي المجتمعي على الرغم من أن النظام الذكوري كان مميزًا، إلا أن النساء، اللواتي كان دورهن غير الرسمي يُقدّر كثيرًا، لعبن دورًا مهمًا في بناء السلام والوئام الاجتماعي في رواندا القديمة [1]حيث كان يُطلق على الفتاة تقليديًا اسم " "gahuzamiryango بمعنى "شخص يوحد العائلات، و nyampinga وهو الاسم الذي أطلق على الفتيات اللاتي اتسمن بالنزاهة والعطف، كما أُطلق على المرأة اسم " "umutima w'urugo أي أنها "قلب المنزل"، كما كان هناك مثل تقليدي شائع بين السكان في رواندا يقول " ukurusha umugore، "aba akurusha n'urugo ومعناه عند الترجمة: من لديه أفضل زوجة لديه أفضل منزل وأفضل أسرة، لذلك تم تكريس حق المرأة وبصفة رسمية في لعب دور في تنمية رواندا، لا سيما في الوحدة والمصالحة، حيث أنها ليست فقط ضحية للعنف، ولكنها أيضًا فاعل في السلام؛ وبالتالي فاعل في الوحدة والمصالحة، وقد استوعب الرجال والنساء واقع التوازن بين الجنسين، أكدت المرأة في رواندا حقها في التحدث علنًا والمشاركة في البلد، وفي عملية صنع القرار والقيادة.

- وهكذا كان تعزيز المساواة والتوازن بين الجنسين، عاملاً رئيسياً في التماسك الاجتماعي في رواندا، حيث ساهمت في بناء مجتمع قائم على المساواة والشمول، كانت ثماره بعد فترة وجيزة من اعتماد رواندا وتصديقها على الاتفاقيات والصكوك الدولية، المتعلقة بنوع الجنس والديناميات السياسية والاجتماعية الداخلية، مما دفع رواندا إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيزه في جميع مستويات الحياة الوطنية، فيما يتعلق بعملية الوحدة والمصالحة، فإن ثقة المرأة التي تجسدت في إنشاء جمعيات وتعاونيات، ونوادي ومنتديات

[1] ibidem.

شاملة دعمت الاتصال البناء والمشاركة والوئام المتبادل، هي أيضًا حقيقة أخرى توضح مدى أهمية المساواة بين الجنسين وتعزيز المرأة في المساهمة في الوحدة وعملية المصالحة.

الفرع الثاني: مبادرة أوموغاندا UMUGANDA

يعرف العمل المجتمعي باسم اوموغاندا وهي كلمة باللغة المحلية، ويعد اوموغاندا إلزاميا للجميع ويتم إجراؤه عموما في يوم السبت الأخير من كل شهر[1] ويشارك فيه حتى رئيس الجمهورية، كل من تراوحت أعمارهم ما بين 18 و65 سنة، ملزمون بالمشاركة في (أوموغاندا Umuganda)، حيث انقسموا إلى عدة مجموعات للقيام بالأشغال العامّة المتنوعة، كما تم تشجيع المغتربين الذين يعيشون في رواندا للمشاركة[2] ومعنى كلمة اوموغاندا باللغة المحلية الرواندية هو: (معاً في هدفٍ مشتركٍ لتحقيق النتيجة).

كانت الاوموغاندا في الثقافة الرواندية التقليدية، ممارسة وقيمة ثقافية للعمل معا لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية من اجل المنفعة المتبادلة، حيث كان أعضاء المجتمع يدعون أسرهم وأصدقاءهم وجيرانهم لمساعدتهم على إكمال المهمة الصعبة، امتدت هذه الممارسة إلى الفقراء جدا أو من هم غير قادرين على المشاركة في العمل الجماعي وتضمنت نشاطاتها، المجال الزراعي للذين يعانون من إعاقة جسدية أو في حالة

[1] Penine Uwimbabazi ,an analysis of UMUGANDA,the policy and practice of community work in Rwanda(Doctora studies of philosophy, South Africa , university of Kwazulu natal ,college of humanities, September 2012),2

[2] يونس موشومبا ، قراءة في تحول رواندا

الشيخوخة، إضافة إلى بناء منازل للفقراء وتوفير وسائل النقل إلى المرافق الطبية لمن هم بحاجة إليها[1].

فكانت هذه المبادرة والثقافة التقليدية التي أعيد توظيفها هامة جدا من أجل تحقيق اللحمة المجتمعية، في ظل تحدي استعادة الثقة في مجتمع عانى من الخيانة، حيث انقلب الجار على جاره والصديق على صديقه، وجزءاً من الجهود الرامية إلى إعادة بناء رواندا، وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة.

ومن هنا حرصت حكومة رواندا على إحياء الثقافة الرواندية والممارسات التقليدية، وجعلت من هذه السياسة وممارستها آلية تجمع العديد من الأشخاص معا، وهو ما عد فرصة لفرض ما تحتاجه الحكومة من الناس[2] للتكيف مع برامج التنمية وإثرائها لتلبية احتياجات البلاد.

الفرع الثالث : مبــادرة غيرينكـا Girinka :

- بما أن الحد والتخفيف من حدة الفقر، يعد من أهم الأهداف المسطرة التي صبت الحكومة الرواندية إلى تحقيقه بوضعه ضمن أولويات رؤية 2020، ووضعت في سبيل تحقيقه عددا من الاستراتيجيات، ووظفت مبادرات حكومية مبنية على أسس الثقافة الرواندية وكجزء من الجهود الرامية إلى إعادة بناء رواندا وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، كانت مبادرة غيرينكا التي تُدار بين الأسر الفقيرة واحدة من هذه الجهود.

[1] Penine Uwimbabazi, an analysis of UMUGANDA
[2] ibidem,200

- مبادرة غيرينكا، يمكن ترجمة هذه الكلمة حسب اللغة الرواندية المحلية بأنها: (ليكن لديك البقرة)، أو بقرة واحدة لكل أسرة فقيرة[1] وهذه الثقافة مستوحاة من التقاليد القديمة، حيث كان الشخص قديما يعطي بقرة لشخص آخر، إما باعتبارها علامة على الاحترام والامتنان أو كمهر للزواج، بدأ رئيس جمهورية رواندا بول كاغامي، تنفيذ هذه المبادرة أو البرنامج سنة 2006 بالتنسيق بين وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ووزارة الحكم المحلي بعد دراسة شاملة للمجتمع الرواندي من قبل المعهد الوطني للإحصاء، أكدت هذه الدراسة أن معدل الفقر يقدر بنسبة 62.5 بالمئة خاصة في الريف[2] كما أن معدلات سوء التغذية لدى الأطفال مقلقة للغاية، في هذا الإطار تم اعتبار البرنامج وسيلة تمكينية للحد من المستويات المرتفعة للفقر وسوء التغذية، فتم منح بقرة حلوب لكل أسرة فقيرة تم الاتفاق من قبل الجميع على عوزها وحاجتها، والشرط المرتبط بهذا المنح هو التناوب فالعجل الأول يتم منحه لأسرة فقيرة أخرى وهكذا دواليك، فمن ناحية، فان منتوج البقر من الحليب والألبان ساهم في توفير لقمة العيش وإنقاص معدل سوء التغذية لدى الأطفال كما انه در دخلا على الأسر المعوزة نتيجة بيع مادة الحليب، كما انه وفر السماد الطبيعي لزيادة الإنتاج الزراعي.

- وفي هذا الإطار، فان هذه المبادرة أو البرنامج عملت على تعزيز التماسك الاجتماعي، بما في ذلك روح التضامن والعيش المشترك والمساعدة، كما انه ساهم في بناء الثقة بين الأسر المنقسمة وأعضاء المجتمع، حيث نشأت علاقات اجتماعية قوية نتيجة اعتماد هذا البرنامج على مبدأ ومخطط التناوب وكذا تقديم الحليب ومشتقاته وكذا السماد بين أفراد

[1] يونس موشومبا ، قراءة في تحول رواندا

[2] Joseph Gumira Hahirwa et Charles Karinganire,exploring the success and challenges of the Girinka programme ,(Rwanda journal social sciences , vol 4 , n 1, 2017),123

المجتمع، أو السماح لأصحاب الأبقار بالرعي من خلال منح قطع الأراضي،[1] وكذلك من ايجابيات هذا البرنامج انه ساعد الناس على الادخار والائتمان.

الفــرع الرابــع: مبــادرة أوبوديهي UBUDEHE:

- أطلقت الحكومة الرواندية ممثلة في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ووزارة الحكم المحلي سنة 2001 ، مشروع[2] UBUDEHI بعد فترة تجريبية في مقاطعة بوتاري وهو نظام رواندي للعمل داخل المجموعة يعتمد على النشاطات الجماعية والفردية، بدأ ونفذ من قبل السكان أنفسهم على مستوى كيانات الإدارة اللامركزية، تم اعتماد الابودهي لتذكير المواطنين بأن ثقافة العمل الجماعي والتنمية التشاركية المعتمدة على التعاون وتظافر الجهود متجذرة ومتأصلة في الثقافة الرواندية القديمة، حيث كانت كلمة اوبوديهي تعني ممارسة تحضير الحقول قبل هطول الأمطار وبدء موسم الزراعة[3]، حيث انضم الجميع نساء ورجالا، والعمل بشكل جماعي لحفر الحقول وتهيئتها للزراعة، وتقاسموا أعباء العمل.
- كان الهدف من إطلاق وتعميم نظام الابوديهي، ليس التركيز فقط على الجانب الزراعي، بل كان مفهوم شامل وغطى جميع النشاطات في كافة المجالات، التي احتاجت إلى الدعم والمعونة من كافة أفراد المجتع، بما في ذلك أولئك الذين كانوا مهمشين وفقراء، أو حتى عاجزين لتمكينهم في العمل الجماعي والتشاركي، تم إدخال الابوديهي كممارسة وذلك للبناء على الجوانب الايجابية للتاريخ والثقافة الرواندية، وإكماله بتقنيات المشاركة الحديثة، إذا فهو نظام للتعاون المجتمعي الداخلي يبدأ وينفذ من قبل السكان أنفسهم على مستوى القرى ، وبموجب هذا المشروع تم تكليف المجتمعات باختيار مشروع مجتمعي ذو

[1] ibidem,124
[2] Chris Ayebale,impact evaluation of the ubudehe programme in Rwanda(USA,university of pennsylvania, journal of sustainable development in Africa, volume 14, n 3,2012),141

[3] Charles Rutikanga,a social work analysis of home grown solutions and poverty reduction in Rwanda(university of Vienna, January 2019), 62

أولوية من بين خمسة مشاريع مقترحة ، وهنا يحدد أعضاء المجتمع المحلي أنفسهم قضايا التنمية ويقررون الإجراءات ذات الأولوية لمكافحة الفقر في قراهم[1]، حيث يتم توزيع المواطنين إلى فئات مختلفة، من أجل رفع مستويات المعيشة للأسر الفقيرة وتحسين الرعاية الاجتماعية، هذه الفئات تبلّغ مستوى الأسر بالنسبة للدعم الذي تحصل عليه، من خلال برامج الحماية الاجتماعية الحكومية.

- تمت هذه العملية عن طريق أن يقدّم ممثل من كلّ أسرة تفاصيل عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأسرته، وهناك استبيانات صمّمت من قِبل وزارة الحكم المحلي تملأ، وتحتوي على المعلومات الدقيقة، وعندما تتم الموافقة على صحة هذه المعلومات تبدأ عملية التصنيف، وبعد ذلك تُجمع هذه الاستبانات على مستوى الحي، ثم المناطق، فترسل إلى وزارة الحكم المحلي للمصادقة عليها.
- توافق نظام الابوديهي بشكل كبير مع سياسة وورقة استراتيجية الحد من الفقر التي وضعتها السلطات الرواندية، من خلال هدفه لمعالجة الفقر الريفي، وخلق التمكين والديمقراطية التشاركية، وظهر الابوديهي ونشاطاته في العديد من السياسات الوطنية الرواندية، المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وسياسة تنمية المجتمع، وكذا سياسة التأمين الصحي من خلال التشاركية في العمل، وخاصة في بناء الهياكل الأساسية[2] .

[1] Chris Ayebale, impact evaluation of the ubudehe, 142
[2] Charles Rutikanga, a social work analysis,64

المطلب الثانـــي: السياســات والمناهـــج المتبعة في المجــال الصحـــي:

تمثلت المشكلات المزمنة في رواندا ما بعد الإبادة في المجال الصحي، أساسا في ارتفاع معدلات سوء التغذية والأمراض العقلية والأوبئة، أضف إلى ذلك تدمير المرافق الصحية خاصة على المستوى المحلي ناهيك عن عدم توفر اليد العاملة البشرية المؤهلة، ومع ذلك تمكنت رواندا من بناء أحد أفضل أنظمة الرعاية الصحية في المنطقة، وذلك من خلال تبنيها السياسات التالية:

الفرع الأول: الاستثمار في الصحة العامة (الصحة حق للجميع).

بدأت وزارة الصحة في إجراء إصلاحات في قطاع الصحة وفقًا لإعلان لوساكا، الذي اعتمدته لاحقًا حكومة الوحدة الوطنية في مارس 1996، كان الهدف المعلن لهذه السياسة الصحية هو المساهمة في رفاهية السكان من خلال توفير خدمات صحية عالية الجودة مقبولة ومتاحة لغالبية الناس ومزودة بمشاركتهم.

استندت السياسة إلى ثلاث استراتيجيات رئيسية[1]:

– عدم مركزية النظام الصحي، باستخدام المنطقة الصحية كوحدة تشغيلية أساسية للنظام.

– تطوير نظام الرعاية الصحية الأولية.

– تعزيز المشاركة المجتمعية في إدارة وتمويل الخدمات.

وضعت وزارة الصحة أهداف السياسة الرئيسية التالية لقطاع الصحة:

[1] ibidem

توفير الموارد البشرية، تحسين توافر الأدوية واللقاحات والمواد الاستهلاكية عالية الجودة، توسيع الوصول الجغرافي إلى الخدمات الصحية، تحسين الوصول المالي للخدمات الصحية، تعزيز مستشفيات الإحالة الوطنية ومؤسسات البحث والعلاج، وتعزيز القدرات المؤسسية.

وفي هذا الإطار، التزمت وزارة الصحة الرواندية، بعدد من القيم في جهودها لتحقيق رسالتها من بينها: التضامن، والإنصاف، والأخلاق، والهوية الثقافية، والاحترام الجنساني استرشدت وزارة الصحة أيضًا بعدد من المبادئ التي تمثلت في قبول الرعاية الصحية وجودتها، الفعالية والكفاءة، التنسيق بين القطاعات، المشاركة المجتمعية، اللامركزية والتكامل.

تمثلت الإستراتيجية الصحية التي اعتمدت عليها رواندا، في تجهيز وتحضير المجتمعات للتعامل مع الصحة على المستوى المحلي، حيث انتخب على مستوى كل قرية من قرى رواندا البالغ عددها 15000 قرية، عاملين في مجال الصحة المجتمعية[1]، وتم تدريبهم من قبل وزارة الصحة لتقديم الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية وربط المرضى بنظام الرعاية الصحية الرسمي، وبعد ذلك قامت الحكومة بفتح أكثر من 2000 مركز صحي في المناطق الريفية ووسعت القدرة للوصول للأدوية والخدمات، تم دعم الإصلاح وبناء القدرات في مجال الصحة والإدارة.

ركزت أَيضًا على مجالات تنظيم الأُسرة والصحة والتغذية ومكافحة الملاريا[2]، فضلًا عن ذلك تطوير إدارة المرافق الصحية، وبناء القدرات على مستوى المقاطعات، ومع حلول عام 2009ظهرت النتائج بشكل واضح حيث تحسنت المشاركة في تنظيم الأُسر، إلى جانب انخفاض أَعداد المصابين بمرض الملاريا.

[1] Katia Savchuk, how Rwanda went from genocide to global health model(global post, published 08/04/2014, https://www.pri.org/storis/2014
[2] ibidem

الفــرع الثاني: نظام التأمين الصحي المجتمعي.

جعل الرئيس بول كاغامي، الرعاية الصحية إحدى أهم الأولويات ضمن رؤية 2020، قامت الحكومة الرواندية بتفويض تمويل وإدارة الرعاية الصحية للمجتمعات المحلية، من خلال نظام التأمين الصحي سمي mutuelles de sante

إن هذا النوع من التغطية الصحية، أو ما أطلق عليه نظام الدفع مقابل الأداء، عزز خدمات الرعاية الصحية ومكن من تحسين الروح المعنوية والإنتاجية لدى العاملين في قطاع الصحة، كما وفر خدمات أفضل في جودة صحة الأم والطفل، كما قامت رواندا بوضع 14 مؤشرا يتم من خلاله مكافأة المؤسسات الصحية، التي تلتزم بهذه المؤشرات واستحسن المرضى خدماتها[1] من خلال مكافأت وحوافز مالية، كما قام هذا البرنامج بتقديم ما قيمته 1.83 دولارا مقابل كل امرأة استخدمت وسائل منع الحمل، و 4.59 دولارا لكل امرأة وضعت حملها في مصحة صحية وليس في المنزل وتحت إشراف قابلة مؤهلة ومدربة، و 1.83 دولارا عن كل طفل تم وضعه في مصحة للعلاج من مشاكل سوء التغذية، و 92 سنتا عن كل طفل قامت أمه بتطعيمه ضد مختلف الأمراض في الوقت المحدد، حيث حسنت هذه الآلية من الخدمات الصحية وجنبت الأمهات والأطفال الكثير من المخاطر الصحية[2].

اعتمدت رواندا على اللامركزية الصحية في تسيير القطاع الصحي، فالمنطقة هي المسؤولة عن التخطيط المحلي والتنسيق وتقديم الخدان العامة، في حين يكون رسم السياسة الصحية وصياغتها على المستوى المركزي، ومنحت المراكز الصحية الاستقلال المالي لتفعيل الأنشطة الصحية وفقا لاحتياجات كل منطقة.

[1] البنك الدولي، تحسن أداء أنظمة الرعاية الصحية يؤتي ثماره في رواندا، بتاريخ 2010/02/26 https://www.albankaldawli.org

2نفس المرجع

الفرع الثالث: سياسة الصحة العقلية والنفسية.

تأثرت الصحة العقلية والنفسية بشدة في رواندا بسبب الإبادة الجماعية، بالنظر لهول مشاهد القتل والإعدام والاغتصاب، حيث تعرض الناجون لمستويات كبيرة من العنف الجسدي والنفسي، اظهر الناجون معدلات عالية من مشاكل الصحة النفسية والعقلية بسبب الوحشية غير المتصورة وغير الإنسانية التي تعرض لها معظمهم أو شهدوا عليها حيث أجبروا على مشاهدة مقتل أفراد عائلاتهم وأصدقائهم، ودمرت ممتلكاتهم ومنازلهم ونتيجة لهذا كانت أعراض الإجهاد النفسي والعقلي المرتبطة بصدمة الإبادة كبيرة ومنتشرة بحدة.

في هذا المجال قامت الحكومة الرواندية، وانطلاقا من الإيمان بأن الأفراد الذين يعانون من مشاكل نفسية وضغوطات، لم يكن بإمكانهم تقديم الفعالية المطلوبة في تنفيذ العمل المطلوب من التنمية، لذلك قامت رواندا بوضع سياسة للصحة العقلية[1]، بتقديم الرعاية الصحية الجيدة لهذه الفئة، إذ كان نظام الصحة العقلية في رواندا مشكل من وكالتين تقدمان رعاية متخصصة في مجال الصحة العقلية والنفسية، وهما مستشفى CARAES ومستشفى الإحالة الوطني للاضطرابات النفسية والعصبية NDERA، و تم إنشاء قسم الصحة النفسية في معهد كيغالي الصحي، في عام 1998 بناء على طلب من وزارة الصحة، وتم تطوير تعاون مع وزارة التعليم بهدف تكوين وتوفير مدربين لتلبية احتياجات الصحة العقلية، بسبب النقص الكبير في المهنيين الصحيين من أطباء نفسيين وعلماء النفس وممرضات الصحة العقلية.

[1] B-Harerimana,mental health care in post genocide Rwanda(published in https://www.ncbi.nlm.nih.gov

المطلب الثالث: السياسات والمناهج في المجال التعليمي:

كان للتعليم دور كبير في النزاع الرواندي، فقد تم تشكيل جزء كبير من الإطار الفكري للإبادة الجماعية في الجامعات الرواندية ونشره الأساتذة والعلماء، "لقد قامت المدارس الابتدائية والثانوية بإضفاء الطابع المؤسسي على الانقسامات العرقية بين الهوتو والتوتسي من خلال نظام الحصص الخاص بهم، و دمج الإبادة الجماعية في الدروس، حيث وكمثال على ذلك كان هناك معلم سأل تلاميذ فصله[1]: عندما يكون لديك 100 من التوتسي ثم تقتل واحدًا منهم، ما هو الرقم المتبقي؟ ، عرف التعليم في رواندا ما بعد الإبادة إحداث تغييرات جذرية في المنظومة التربوية، حيث تم وضع نظام منظم ومدروس، مدار وفقا لمجموعة من القوانين والمعايير، بحيث تحول إلى أداة لتعزيز السلم والمصالحة بين الشباب الرواندي بدل الدور السلبي الذي لعبه تاريخيا حيث كان وسيلة لغرس بذور الحقد والكراهية والتمييز والانقسام.

-الفرع الأول : مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم وإلغاء الفروقات العرقية:

أعادت وزارة التربية والتعليم فتح المدارس الابتدائية في سبتمبر 1994، ولأن الكثير من نظام التعليم قد تضرر أثناء الحرب، عملت الحكومة مع القادة المحليين لتحديد مواعيد إعادة الافتتاح[2]، ثم أعلنت عبر الإذاعة الوطنية عن موعد إعادة فتح المدارس، بدأت المدارس الثانوية في إعادة فتح أبوابها في 20 أكتوبر1994، جاء الاعتراف بأن التحيزات العرقية والتمييز يجب أن ينتهي، تم حظر جميع أشكال التمييز في التعليم، وتم إلغاء تقسيم المعلمين والطلاب حسب الهوية العرقية، في بادىء الأمر عرفت عودة الأطفال لصفوف المدارس ارتباكا، بسبب شدة العنف الذي شهدته البلاد، ووصولها إلى

[1] John Bridgeland et Stu Wulsin , Rebuilding Rwanda From Genocide to prosperity through Education(Rwanda , civic enterprises with Hudson institute,2009),6

[2] ibidem

كل أسرة رواندية تقريبًا، تعرض كل طفل تقريبًا لصدمة، وكان 80 بالمائة منهم قد ماتوا في أسرهم، كانت العديد من العائلات مترددة في إعادة الأطفال إلى المدرسة، فقد كانت المدارس في كثير من الأحيان موقعًا مركزيًا ومسرحا للعنف أثناء الإبادة الجماعية، أما في مجال الإنصاف ومبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، فعند إعادة الفتح، التزمت رواندا بتمكين الجنسين في المجالين السياسي والاجتماعي، وهو ما ورد في دستورها سنة 2003 وخطة التنمية الخاصة برؤية 2020، حيث أن التعليم للجميع، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، وقامت بمعالجة مصادر عدم المساواة المستمرة للفتيات داخل هذا القطاع الحيوي، لرفع مكانة المرأة داخل المجتمع الرواندي.

نفذت الحكومة الرواندية سياسات محددة للعمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في التعليم الابتدائي الشامل[1] والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين في كافة مراحل التعليم، نص دستور سنة 2003 على أن التعليم في المرحلة الابتدائية مجاني وإلزامي لجميع أطفال المدارس الابتدائية، وقد تم وضع سياسات من خلال قانون التعليم الأساسي لتحقيق هذا الهدف، وتوفقت هذه السياسات مع الالتزامات التي تعهدت بها رواندا بموجب اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وهنا عملت على زيادة عدد المعلمات وتوعية المجتمع بأهمية تعليم الفتيات، وقدمت المنح الدراسية للطالبات المحرومات.

الفرع الثاني: إصلاح المناهج والمنظومة التعليمية:

جعلت رواندا للتعليم والمدرسة دورا هاما في المساهمة في المصالحة الوطنية من خلال خلق ثقافة السلام، والتأكيد على القيم الوطنية الإيجابية غير العنيفة، وتعزيز القيم العالمية للعدالة والسلام والتسامح واحترام الآخرين والتضامن والديمقراطية، القضاء على التمييز

[1] Shirley Randell et Allison Huggins ,gender equality in education in Rwanda,www.academia.edu

السلبي والمحسوبية وتعزيز الوصول إلى مستويات أعلى من التعليم، باستخدام معايير تستند فقط إلى كفاءة الطلاب.

حيث هدفت الدروس المتعلقة بالإبادة الجماعية والتي أدرجت ضمن المناهج الدراسية، إلى مساعدة فهم الطلاب للحالات الخاصة بالتمييز العنصري في العالم وعواقبها الكارثية[1]، وبالتالي تشجيع ممارسات المصالحة، حيث ساعد اكتساب المعرفة حول قضية الإبادة الجماعية ساعد الطلاب على الوقوف بحزم ضد أي نوع من الانقسام الذي قد يؤدي إلى الإبادة كما أن مختلف التعاليم والدروس التي منحها للطلاب ساعدت على فهم الماضي لرواندا، ومنحتهم الشجاعة للوقوف ضد أي نوع من التلاعب الذي يغير قناعتهم بالمشاركة في أعمال تمييزية، وبهذا أصبح التعليم عاملاً رئيسياً لتعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والرفاهية للمجتمع بأسره، تم غرس قيم الإنصاف والإدماج في النظام

سياسة التعليم (2003) : في الفترة الفاصلة بين عامي 2000 و 2005 ، أدركت وزارة التربية والتعليم أنه من أجل إنشاء نظام تعليمي مستدام، فإنها بحاجة إلى تطوير إطار قانوني في شكل سياسات، من شأنها توجيه ودفع تنفيذ مختلف أنشطة القطاعات الفرعية، وضعت وزارة التعليم سياسة التعليم (2003) بمساعدة اليونيسكو[2]، أكدت أن التعليم يجب أن التعليم يجب أن يتماشى والهدف العالمي لحكومة رواندا المتمثل في القضاء على الفقر وبالتالي تحسين وضعية السكان، فكان هدف التعليم هو محاربة الجهل والأمية، وتوفير الموارد البشرية المفيدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتم تحديد أهداف منها تثقيف المواطن وتحريره من جميع أنواع التمييز، الإسهام في الترويج لثقافة السلام والتأكيد على القيم الرواندية والعالمية للعدالة والسلام، والتسامح واحترام الآخرين وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتضامن والديمقراطية، تقديم روح معنوية وفكرية

[1] Faustin Mafeza,the role of education in combating genocide ideology in post genocide Rwanda(Rwanda, international journal of education and research, vol1,n 10, October 2013) ,7

[2] Japan international cooperation agency,Basic education sector analysis report Rwanda,august 2012,7

واجتماعية ، وإنماء التربية البدنية لتعزيز الكفاءات والاستعدادات البدنية الفردية في خدمة إعادة الاعمار الوطني والتنمية المستدامة للبلاد، تعزيز التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات،تنمية استقلالية الفكر والروح الوطنية والشعور بالروح الوطنية .

إزالة جميع المعوقات التي قد تؤدي الى التفاوت في التعليم سواء كان حسب الجنس أو الإعاقة أو الفئة الجغرافية أو الاجتماعية.

استهدفت سياسة التعليم في رواندا إعادة تكوين الشباب وتعليمهم القيم، التي تآكلت في سياق الماضي القريب للبلاد (بعد الإبادة الجماعية عام 1994)، تم تنقيح سياسة قطاع التعليم في عام 2002، تم توفير التعليم الابتدائي الشامل عام 2010؛ وأن التعليم الأساسي الذي يشمل الصفوف من 1 إلى 9 سيتم توفيره للجميع بحلول عام 2015 كما تم تدريب المعلمين على جميع المستويات بأعداد وجودة كافية، وتم وضع أشكال مختلفة من تحفيز المعلمين، وتطلب هذا تحسينًا في جودة إدارة المعلمين في الخدمة، حتى تمكنوا من البقاء في الخدمة والاستمرار في التطور المهني.

كما أنه من بين أهداف السياسة التعليمية، هي جعل المعلمين وكلاء لبناء السلام، حيث أوكلت لهم مهام في الفصل الدراسي تتمثل في دمج قيم السلام في جميع المواد التي يدرسونها، وغرس قيم الهوية الوطنية والانتماء والوحدة والسلام والتسامح والعمل التطوعي بين تلاميذ الفصول وفي مختلف الأطوار الدراسية[1]، وكذلك تبني تعليم لا يركز بشكل فردي على المحتوى الأكاديمي فحسب، بل يركز أيضا على القيم الاجتماعية الرواندية التي تثير الشجاعة وتغرس الانتماء الاجتماعي بين الشباب الروانديين في المدارس.

[1] Eugene Ndabaga ,the role of teachers , parents and local community in peace building after the 1994 genocide against Tutsi (Rwandan journal of education, vol 5 , n 1, 2021) , 38

– دائما في مجال الإصلاحات التربوية، قامت رواندا بخطوة جد مهمة تمثلت في إدخال اللغة الانجليزية في نظام التعليم والاعتماد عليه بدل اللغة الفرنسية[1]، بدأت هذه الخطوة بتعليم الآلاف من المعلمين اللغة الانجليزية البدائية، حيث بدأت المدارس في التحول السريع لاستخدام اللغة الانجليزية للتعليم في عدد قليل من المواد الأساسية، وكان الهدف من ذلك هو تغيير النظام بأكمله وتنشئة جيل من الروانديين يجيد اللغة الإنجليزية، وإبعاد الفرنسية تماما بالنظر نظرة الروانديين السيئة عن ضلوع فرنسا ودورها السلبي في الابادة الجماعية.

وهدفت رواندا من وراء هذه الخطوة، إلى تعزيز علاقاتها مع جيرانها في شرق إفريقيا الناطقين بالإنجليزية، بما في ذلك أوغندا وكينيا وتنزانيا، التي تمارس معها جزءًا كبيرًا من تجارتها، كما اقتربت كيغالي من الولايات المتحدة وبريطانيا في أعقاب الإبادة الجماعية عام 1994، حيث عدت المملكة المتحدة أكبر مانح منفرد لرواندا، حيث قدمت ما يقرب من نصف مساعداتها الخارجية، في حين تقدمت كيغالي بطلب للانضمام إلى الكومنولث، على الرغم من أن الدولة لم تكن مستعمرة بريطانية أبدًا[2].

[1] Chris McGreal,why Rwanda said adieu to french(published 16/01/2009,www.theguardian.com
[2] ibidem

خـلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق له والتعريف به ضمن هذا الفصل، بخصوص المناهج والآليات والسياسات المحلية التي اعتمدتها وانتهجتها رواندا، في سبيل تحويل نزاعها السلبي والدموي، إلى اتجاه ايجابي يسوده السلام والوئام والتعايش بين مكونات الشعب الرواندي، نستنتج مايلي:

نجحت رواندا في تحويل نزاعها الدموي واجتثاث جذوره ومسبباته، وتحولت من بلد للنزاع والاقتتال، إلى وطن للتسامح والسلام والنمو، بفضل اعتمادها على المناهج المحلية المستمدة من عمق التاريخ والثقافة الرواندية، وتوظيفها توظيفا صحيحا ومدروسا، لتحقيق أهداف وتطلعات الشعب الرواندي المعبر عنها ضمن خطة ورؤية 2020 ، وكذا إستراتيجية الحد من الفقر، وتكييفها مع الواقع الجديد المعاش، ووضعت لها آليات وميكانزمات تساعدها على أداء وظيفتها، تمثلت مهام هذه السياسات أساسا في جبر الخواطر والقضاء على الانقسام المجتمعي، من خلال التصالح والمسامحة والغفران والقضاء على الاختلافات العرقية المتجذرة بفعل سياسات المستعمر المتعاقبة من خلال دستور جديد يؤمن ويرسخ العدالة المجتمعية للكل.

خاتمـــة:

أظهرت الدراسة الى أن الصراع في رواندا قد مر بمحطات زمنية متعددة ومتعاقبة ومختلفة الظروف والفواعل، ولكن السمة والصفة المشتركة في كل مراحل الصراع، هي استخدام الاثنية والعرق كوسيلة للتقسيم وتغليب مجموعة على أخرى وتمكينها من كل شيء في حين حرمان الأخر من كل شيء، وهذا ما قسم المجتمع الرواندي وخلف هوة مجتمعية عميقة، فاستحال التعايش والتعامل في ظل الكره والبغضاء، لذا اتصف النزاع دائما بالدموية والوحشية وحدة الاقتتال، وصولا إلى مرحلة الحرب الأهلية وحرب الإبادة الجماعية في عام 1994، التي كانت عمليات القتل والوحشية فيها، على درجة عالية من التنظيم والمنهجية والتخطيط، وفق أسس عرقية بحتة، ما جعل حل النزاع وتحويله إلى سلام دائم أمرا أكثر حدة وضعفاً وتعقيداً، لكنها لم تجعله مستحيلاً بالتأكيد.

ويمكن تلخيص النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا في النقاط التالية:

– أن الصراع الرواندي، لم يكن عرقيًا ولا إثنيًا ولا قائمًا على طبقة فقط، بل كان وليد العديد من النظريات الحامية والأيديولوجيات الانقسامية التي رسمها ووضعها المستعمر فتت من خلالها اللحمة المجتمعية والتفاهم والتعاون، الذي كان سائدا بين مكونات الشعب الرواندي القديم.

– وجد أطراف النزاع في رواندا أنفسهم أمام حتمية المزيد من الخطوات الانتقالية الضرورية بعد حل النزاع وتولي الجبهة الوطنية مقاليد الحكم، حتى لا يعاود الصراع الظهور مجددا، حيث في هذه الحالة فان تحويل النزاع الرواندي لا يعني إزالة مصادر وأسباب الوضع الذي أدى إلى الصراع فحسب، بل تطلب الأمر تحولا نفسيا مستمرا

ومتواصلا في المواقف والعلاقة بين الأطراف، حيث صارت النفسيات متهيأة للمصالحة والغفران والتسامح ونبذ الانقسامات والانشقاقات والتمييز.

-تطلب إنشاء أمة جديدة خالية من الانقسامات والاقتتال، يجمعها التعايش والسلام والبحث عن الرقي والازدهار والتنمية، إرادة فردية مشتركة تمثيلية يجسدها الحكام، حيث أبدى القادة نيتهم الصادقة لإعادة تأسيس الدولة الرواندية، واتخذوا زمام المبادرة من خلال بناء متين للمؤسسات السياسية والوطنية، لضمان تحمل مواطنيها مسؤولية التوحيد والتصالح مع الأعداء السابقين، والعمل نحو بناء المستقبل، وإسناد عملية التنمية المستدامة إلى العنصر البشري، هذا الأخير خلف منه النزاع فردا منهارا، تائها، ينصب تفكيره على لقمة العيش وضمان الحياة فقط، حيث أيقنت الحكومة الرواندية أن الاستثمار في العنصر البشري، هو المفتاح والركيزة والعمود الفقري لهذه العملية انطلاقا من كونه المتضرر الرئيسي والفاعل والمستفيد الأول من هذا التطور.

- إن إعادة تأسيس الهوية الوطنية الشاملة والمصالحة والتسامح، هي ناقل ممتاز للمواطنة الفعالة، وتقارب الإرادات الثلاث ساهم في نجاح سياسة الوحدة والمصالحة الوطنية، التي تعتبر نواة تحول النزاع الرواندي.

- إن السياسات والمناهج المحلية في تحويل النزاع الرواندي، المستوحاة من الثقافة والتقاليد الرواندية القديمة، والتي تم تكييفها وفق الواقع والأهداف المرسومة لتلبية حاجات التنمية، ساهمت بشكل كبير في تحقيق الأهداف التنموية التي وضعتها القيادة الرواندية ضمن رؤية 2020، وساهمت في تجسيد إستراتيجية الحد من الفقر، حيث أنها ساهمت في معالجة القضايا الجزائية العالقة جراء الإبادة بسرعة، وذلك من خلال نظام العدالة التشاركي الجاكاكا وكذا الفصل في القضايا الجزائية البسيطة بين المواطنين فيما بينهم من

خلال نظام الأبونزي دون التوجه للمحاكم الجزائية، وهذا ما ساهم في توطيد العلاقات المجتمعية وإرجاع الثقة المفقودة بين أفراد المجتمع .

-كما ساهمت أيضا معسكرات الانغاندو في إعادة دمج المقاتلين السابقين واللاجئين داخل النسيج المجتمعي، من خلال اعترافهم بجرائمهم، وتعليمهم القيم المجتمعية، كما كرست هذه المناهج المحلية روح التعاون والتشاركية والإحساس بالآخر وحل مشاكل المواطنين على المستوى المحلي من قبلهم، أضف إلى ذلك قدرة هذه الأساليب المحلية على معالجة الفقر داخل الأسر المعوزة وتحسين مستوى المعيشة والحد من سوء التغذية.

- ما يتم استنتاجه كذلك أن جميع الآليات والمناهج المحلية لتحويل النزاع الرواندي، وفي كافة المجالات، تترابط فيما بينها ولديها صلة وقاسم مشترك يجمعها، فهي كلها تعمل على إعداد الفرد وتأهيله وغرس القيم الأصيلة التقليدية لديه، وتنمي روح المواطنة والتشاركية والإخاء، كما عملت على إرجاع الثقة المفقودة بين أفراد المجتمع وتأهيلهم للمهام الجديدة، من خلال التشجيع على التعاون والإحساس بالغير ومساعدته ، وكلها تصب في خدمة هدف واحد ألا وهو التنمية البشرية وإعداد فرد واع ومسؤول، قادر على المشاركة بفعالية في مسار التنمية والسلام.

– إن المناهج والآليات والوسائل المحلية، التي اعتمدت عليها رواندا في تحويل نزاعها نحو إطاره الايجابي، لم تكن وحدها كافية كفاية مطلقة في إنجاح هذا التحويل، وان كان دورها ملموسا، فالمساعدات الخارجية سواء من قبل الدول أو المنظمات الحكومية والغير حكومية، كان له دور كبير في نجاح رواندا في تجربتها النزاعية، خاصة في السنوات الأولى بعد الإبادة الجماعية، أين كانت الدولة منهارة تماما ولم تكن تملك الإمكانات المادية والبشرية والدعم اللازم للنهوض وتجاوز هول الكارثة، ولكنها عرفت كيف تتعامل مع هذه المساعدات والقروض الإنمائية، وتوظيفها توظيفا يخدم السياسة التنموية، من

خلال منع الفساد ومحاربته وكذا وضع سياسات للمراقبة والتخطيط والمحاسبة، وهذا حتى لا تتعطل مسيرة التنمية ولا تستغل هذه المساعدات وتقع في فخ المديونية الذي يترتب عنه التدخل الأجنبي في سيادتها وقراراتها.

-إن نجاح رواندا من خلال هذه المناهج المحلية، يعتبر بالفعل خطوة ايجابية ومثال رائد في تكييف وتوظيف الحلول المحلية المستوحاة من الثقافة والقيم والتاريخ التقليدي الأصيل، في خدمة المجتمع رغم اختلاف الفواعل والظروف، حيث أن نجاح رواندا في تجسيد الأهداف التي سطرتها ضمن رؤية 2020، وهذا وفقا للإحصاءات الرسمية ومؤشرات التنمية، من خلال الحد من مستويات الفقر، وزيادة الدخل وتحسين المعيشة وتعزيز الحكم الراشد، وإرساء دولة الحق والقانون والحفاظ على الاستقرار، وتمكين المرأة والسلام والأمن، واستكمالا لمسيرة النجاح والتنمية الشاملة، قامت رواندا بوضع خطة إنمائية إستراتيجية جديدة طويلة المدى، سميت رؤية 2050 ، بعد الانتهاء من تحقيق أهداف رؤية 2020، وذلك بعد مشاورات واسعة مع المواطنين وكل الفاعلين، لتحديد تطلعاتهم وما يصبون لتحقيقه بحلول سنة 2050، وهي دليل حقيقي على نجاح عملية تحويل النزاع في رواندا، واجتثاث كلي لمسببات النزاع ، وتغيير النفسيات والذهنيات في اتجاه ايجابي دائم ومستمر.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية

1-المناجد:

- لويس معلوف، المنجد في اللغة، طهران، مطبعة منفرد، ط 35 ، سنة 1960 .

2- الكتب:

1-مصطيفي عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمن، دراسات في التنمية الاقتصادية (بيروت مكتبة حسن العصرية.2014.

2-سامي ابراهيم خزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2014.

3- محمد أبو زيد احمد، "التنمية والأمن ارتباطات نظرية" في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية. تح : احمد محمد أبو زيد، واخرون .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.2013 .217- 268.

4- حماد كمال، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ش.م.م.1998.

5-هويسه لوك واخرون. العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الأفريقية، ستوكهولم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.2017.

6-عبد الرحمن محمد غيث مي، دور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية: دراسة لحالة السلفادور 1992-1996برلين: المركز الديمقراطي العربي.2019

7-احمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية. القاهرة: مكتبة مدبولي.2011

8-مويو دامبيسا، المساعدات المميتة لماذا تهدر المساعدات الدولية بلا طائل وما هو الطريق الأفضل لتنمية افريقيا؟ أبو ظبي مرز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.2011

- 3 الدوريات:

1- كمال زموري وأخرين، نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة من 1967- 2019 (مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 03 العدد 02، ديسمبر 2019).

2- هيبة غربي، نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف (برلين ، المركز الديمقراطي العربي، مجلة الدراسات الإستراتيجية والفرص، المجلد الأول ، العدد الرابع ، جانفي 2020).

3- شاعة محمد ، المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية (حوليات جامعة الجزائر 1 العدد 31 ، الجزء الرابع ،2020/02/19.

4-وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة (الأردن، الجامعة الأردنية مجلة الدراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد1، 2015.

5- البشير البونوحي، صراع القبائل والإبادة الجماعية رواندا نموذجا (مجلة جامعة دهوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 24، العدد1، سنة 2021).

6- احمد مجيد وجاسم نواف جواد، دور بول كاغامي في بناء الدولة الرواندية (العراق ، جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية ، سنة 2020) ، 103 .

7- لبنى أحمد نور محمد، الصراع الاثني، دراسة انتروبولوجية لقبائل التوتسي في رواندا معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم الانثروبولوجيا ، 2014-2015).

- 8 يونس موشومبا، قراءة في تحول رواندا ، من الاقتتال الى التعايش ، (مجلة أعداد قراءات افريقية ، منشور بتاريخ 2016/05/08

4-الدراسات غير المنشورة:

-أ المذكرات والرسائل:

1- بوعشية عائشة، أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا – دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2018/2017).

2-ناصري سميرة، إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الاسلامي والفكر الغربي)اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2015-2016).

3- حسبان شكري خليل نزال، النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجا (رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، فلسطين، جامعة بيرزنت، كلية الدراسات العليا، نوقشت بتاريخ2010/02/04).

4- مباركة رحلي، الحرب الاهلية في رواندا والمواقف الدولية منها، (مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2014-2015).

5- شابوني سامية، النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية الاعلام، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2009-2010.

ب-المحاضرات:

1- عياد محمد سمير، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2017-2018).

2- جمال منصر، المفاهيم المركزية في حقل النزاعات الدولية (دروس السنة الثالثة علاقات دولية مقياس تحليل النزاعات الدولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2019-2020).

3- نبيل بوبيبة، نظريات وسياسات التنمية (دروس ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، جامعة سكيكدة، 2013/02/25).
4- حمدوش رياض، تطور مفهوم بناء السلام: دراسة في النظرية والمقاربات (مداخلة في مقياس علاقات دولية، كلية العلوم السياسية –جامعة قسنطينة3 الجزائر).

5-المواقع الالكترونية باللغة العربية:

- 1 -احمد جمال الصياد ، رواندا بين الحرب الأهلية والتحول الديمقراطي ، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 2021/04/15 ، على الرابط https://democraticac.de

2- شوفي سميرة ، تعريف النزاع ، مواضيع وأبحاث سياسية ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن ، بتاريخ 2014/01/21 ، https://m.ahewar.org
- 3- علي حسن الخولاني، دور المستعمر البلجيكي في الصراعات العرقية بمنطقة البحيرات العظمى نموذج رواندا منشور24 2014/12، https://m.al-tagheer.com/art30239.html

4- تعريف العدوان في علم النفس وتعديل سلوك العدوان، مقال منشور بتاريخ 2020/05/11، الرابط https://www.m3elumat.com
5- حسن محمود قرني، النزاع ومراحله، الصومال، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، اطلع عليه بتاريخ 2015/04/30، http://www.mogadishucenter .com .
6- قسم البحوث والدراسات، أنواع النزاع ومفهومه، الجزيرة نت، نشر بتاريخ 2004/10/03، https://www.aljazeera.net
7- موقع المرسال، مفهوم التنمية الشاملة وأهدافها (أخر تحديث 2016/11/23، https://www.almrsal.com
8- قحطان حسين طاهر، التنمية الشاملة تهيئة المتطلبات ومواجهة التحديات، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، أخر تعديل 2019/06/26، http ://mcsr.net
9-تعداد سكان رواندا، الموقع الالكتروني SOFTARABIA https://www.softarabia.com/rwanda-population/

- 10-هبة الله سمير ،الصراع الدولي : دراسة حالة رواندا وبوروندي ، مقال منشور على منصة الباحثين السياسيين العرب، أخر زيارة 20 جوان 2020 ، https://arabprf.com
- 11-يونس موشومبا، قراءة في تحول رواندا، من الاقتتال الى التعايش، (مجلة أعداد قراءات افريقية، منشور بتاريخ 2016/05/08، https://www.qiraatafrican.com)

12- رضا الشكندالي، رؤية 2020 لرواندا والتحول من الإبادة إلى الريادة (مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، مقال منشور بتاريخ 07/12/ 2019، على الرابط www.csds.com

13- طارق عبد الحافظ الزبيدي، دولة رواندا من الإبادة الجماعية إلى الريادة المثالية (مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، مقال منشور بتاريخ 2019/07/29، الرابط https://www.mcsr.net

14- أحمد عبد الفتاح، دروس من رواندا كيف نتجاوز الإبادة ونتقدم للأمام (منشور بتاريخ 2018/08/26، https://almanassa.com

15- محمد سيد احمد، رواندا سنغافورة إفريقيا (مقال منشور بتاريخ 2020/06/10، https://masr.masr360.net

16- البنك الدولي، تحسن أداء أنظمة الرعاية الصحية يؤتي ثماره في رواندا (منشور بتاريخ 2010/02/26، https://www.albankaldawli.org

17- ألاء جرار، نظرية ابن خلدون (أخر تحديث 2020/6/6، الرابط htttps://mawdoo3.com

-ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1-Laure Redifer et autres , The Développent Path less traveled The expérience of Rwanda(International Montary FUNDnfrican department , USA Washington , n 20/10 , Anne 2020.

2-Mary E. King and Christopher A. Miller Teaching Model:Nonviolent Transformation of Conflict.. Addis Ababa University for Peace.

2- المجلات والدراسات باللغة الأجنبية:

1-Richard Cameron Blake, The World Banks Dreqft compréhensive development framework, Yale human rights and development law journal, vol 3,2000.

2-Hugh Miall, conflict transformation a multi dimensional task (Germany, Berghof research center, Aug 2004.

-3 Anastase Shyaka ,The Rwandan conflict origin , development, exit strategies,(Rwanda , NURC).

4-Severine Rugumamu, Osman Gbla, Studies in Reconstructon and Capacity building in post conflict countries in Africa) the African capacity building foundation, Zimbabwe, 7/5/2004.

5-National Unity and Reconcliation Commission, unity and reconciliation process in Rwanda (Rwanda, December, 2016.

6-Val Percival et Thomas Homer Dixon, environmental scarcity and violent conflict the case of Rwanda (The journal of environment and development,05/09/1996.

- 7- Donald Kaberuka,Rwanda vision 2020(Kigali, Ministry of finance and economic planning,July,2000.

8- Dr joseph Ryarasa Nkurunziza,local government imihigo process(Rwanda,never again, Rwanda ,june 2018.

9- National Unity and Reconcliation Commission, unity and reconciliation process in Rwanda(Rwanda ,December 2016)

10- Joseph Gumira Hahirwa et Charles Karinganire,exploring the success and challenges of the Girinka programme ,(Rwanda journal social sciences , vol 4 n 1, 2017.

11- Chris Ayebale,impact evaluation of the ubudehe programme in Rwanda(USA,university of pennsylvania, journal of sustainable development in Africa, volume 14, n 3,2012.

12- Charles Rutikanga,a social work analysis of home grown solutions and poverty reduction in Rwanda(university of Vienna, January 2019.

13- John Bridgeland et Stu Wulsin , Rebuilding Rwanda From Genocide to prosperity through Education(Rwanda , civic enterprises with Hudson institute,2009).

14- Faustin Mafeza,the role of education in combating genocide ideology in post genocide Rwanda(Rwanda, international journal of education and research, vol1,n 10, October 2013.

15- Eugene Ndabaga ,the role of teachers , parents and local community in peace building after the 1994 genocide against Tutsi (Rwandan journal of education, vol 5 , n 1, 2021.

16- Andrea Purdekova,Rwanda's ingando camps(university of Oxford,oxford department of international development,refugee studies centre,September 2011).

17- Frederic Paquin,le Rwanda après le genocide Gacaca, ingando et biopouvoir(mémoire en matiere de droit, Canada,universite du Quebec,octobre 2007).

18- Japan international cooperation agency,Basic education sector analysis report Rwanda,august 2012.

3-المذكرات والرسائل باللغة الأجنبية :

1-Alphonso Gahima, the socio-economic impact of the genocide and current development in Rwanda (master degree of arts, University of Kwazula natal, department of geography and environment studies ,2007

2- Vanessa M Colombo, Post Conflict Peace Building In Rwanda (master of art in peace, USA, university of Massachustts, Lowell, May2013

3- Penine Uwimbabazi, an analysis of UMUGANDA, the policy and practice of community work in Rwanda (Doctora studies of philosophy, South Africa, university of Kwazulu natal ,college of humanities , September 2012.

4-المواقع الالكترونية باللغة الأجنبية:

1-Kevin Barnes et autres , Recovery after genocide , published 16/04/2019, https://www.frontiersin.org.

-2- Melody Stanford Martin, What is conflict transformation (29/12/2019 ,https://bravetalkproject.com.

3 -Michelle Maiese , conflict transformation (abridged version of Jean Paul Lederachs The book of conflict transformation , April 2017, https://www.beyondintractability.org/essay/transformation.

4 -Transconflict , principles of conflict transformation . http://www.transconflict.com/gcct/principles-of-conflict-transformation)

5- Bishnu Pathak , johan Galtungs conflict transformation theory, https://www.academia.edu.

-6- theories of conflict transformation , http://egyankosh.in/unit 10.

7-conflict analysis and resolution information services ,theoretical approaches conflict as a process , http://turnerconflict.com.

8-Heidi Burgess ,Conflict Transformation by John Paul Lederach(USA, university of Colorado , October 2003 ,) https://www.beyondintractability.org.

9-james , Lederach John Paul, Defining conflict transformation,07/08/2006, http://restorativejustice.org.

11- Immigration and refugee board of Canada,Rwanda information on ingando camps,(Canada,24/11/2014, avaible at https://www.refworld.org/docid/56136dfa4.

12- International monetary fund, Rwanda Enhanced structural adjustment facility economic and financial policy(https://www.imf.org/external.

13-Katia Savchuk, how Rwanda went from genocide to global health model(global post, published 08/04/2014, https://www.pri.org/storis/2014.

14-Healthcare in Rwanda, https://en.m.wikipedia.org/wiki/healthcare in Rwanda.

15- Shirley Randell et Allison Huggins ,gender equality in education in Rwanda,www.academia.edu.

16- Chris McGreal,why Rwanda said adieu to french(published 16/01/2009,www.theguardian.com.

17- Shinichi Takeuchi, developùent and developmentalism in post genocide Rwanda (published 19/01/2019,https://link.springer.com.

18- B-Harerimana,mental health care in post genocide Rwanda(published in https://www.ncbi.nlm.nih.gov.

19- Johannes Botes,conflict transformation a debate over semantics ,https://www.gmu.edu.

فهـــرس المحتـــويات

الفصل الأول :التأسيس المفهومي والنظـري للدراســة 21

المبحث الأول :الاطار المفهومي للدراســة: 23

المطلب الأول :ماهـية النـــــزاع..... 23

-الفرع الأول: تعريف النزاع: 23

الفرع الثاني : طبيعة النزاع: 28

الفرع الثالث : مراحــل ومستويات النزاع: 32

المطلب الثاني : ماهية تحويل النزاع 34

الفرع الأول :تعريف تحويل النزاع:..... 36

الفرع الثاني : مرتكزات وأسس عملية تحويل النزاع: 37

الفرع الثالث : قواعد مهمة في عملية تحويل الصراع: 40

المطلب الثالث : ماهية التنمية..... 42

الفــرع الأول :تعريف التنمية:..... 42

الفرع الثاني :مــراحل تطور مفهوم التنميــة: 44

المطلب الرابع :التنميــة الشاملة: 47

الفرع الأول : تعريف التنمية الشاملة: 47

–الفرع الثاني : أهداف التنمية الشاملة:..... 49

الفرع الثالث: سبل ومتطلبات تحقيق التنمية الشاملة: 50

المبحث الثاني: الحركيات السببية للظاهرة النزاعية وفق التصورات النظرية: 54

المطلب الأول : النظريات الجزئية المفسرة للظاهرة النزاعية: 54

الفرع الأول : نظرية فطرة العدوان – النظرية النفسية أو السيكولوجية: – 55

الفرع الثاني : نظرية الحاجات الأساسية(الإنسانية). 55
الفرع الثالث : نظرية الحرمان النسبي: 56
المطلب الثاني : النظريات الكلية لتفسير الظاهرة النزاعية: **57**
الفرع الأول : المقاربة الاثنــو – واقعية: 57
المبحث الثالث: تحويل النزاع وفق التصورات النظرية. **61**
المطلب الأول : تحويل النزاع عند يوهان غالتونج: **62**
الفرع الأول : مبادىء عملية تحويل النزاع عند غالتونغ: 63
الفرع الثاني : العنف الهيكلي عند غالتونغ: 65
المطلب الثاني: تحويل النزاع عند جون بول ليدراخ (النهج التحويلي للصراع): **67**
الفرع الأول : العدسات التحليلية للصراع: 67
الفرع الثاني : النهج التحويلي عند ليدراخ: 69
الفرع الثالث : أهداف التغيير في تحويل الصراع عند ليدراخ: 71
المطلب الثالث : تصورات نظرية لرسم ملامح السلام. **73**
الفرع الأول: نظرية جين شارب) تقنية النضال اللاعنفي): 73
الفرع الثاني : نظرية آدم كيرل(نموذج تقدم الصراع) 76
–الفرع الثالث: نظرية تيريل نورثروب:..... 77
الفصل الثاني ديناميكيات الصراع في رواندا وانعكاساته. **79**
المبحث الأول : جغرافية رواندا و خلفيات الصراع. **81**
المطلب الأول : نظرة عامــة عن روانــدا. **81**
–الفـرع الأول : الخصائص الجغرافية لرواندا:..... 81
الفـرع الثاني : الخصائص الديمغرافية والتركيبة السكانــية في رواندا: 82

المطلب الثاني : تطور الصراع الاثني في رواندا..... 85

الفرع الأول : مرحلة ما قبل الاستعمار:..... 86

الفرع الثاني : المرحلة الاستعمارية في تاريخ رواندا: 87

الفرع الثالث : مرحلة ما بعد الاستقلال: 91

الفرع الرابع : الحرب الأهلية والابادة الجماعية 3 9

المطلب الثالث :الانماط الرئيسية لتفسير الصراع في رواندا:..... 97

الفرع الأول :العامل التاريخي والعرقي:..... 97

الفرع الثاني :العامل السياسي. 101

-الفرع الثالث :العـــامل الاقتصادي: 102

المبحث الثاني :انعكاسات وتحديات الصراع في رواندا:..... 104

.المطلب الأول : انعكاسات ونتائج النزاع في رواندا. 104

الفرع الأول : الانعكاسات السياسية والأمنية للصراع الرواندي: 105

الفرع الثاني :الانعكاسات الإقتصادية والإجتماعية للصراع الرواندي: 106

الفرع الثالث: الانعكاسات الإنسانية والنفسية: 108

المطلب الثاني : التحديات الرئيسية التي واجهت رواندا بعد الإبادة الجماعية: 107

الفرع الأول: التحديات في المجال السياسي والأمني والقضائي: 107

-الفرع الثاني : التحديات في المجال الاقتصادي والاجتماعي: 109

الفصـل الثالـث :الأساليب والمناهج المحلية لتحويل النزاع في رواندا..... 113

المبحث الأول :سياسات التحول السياسي، القضائي والأمني..... 115

المطلب الأول : السياسات والمناهج في المجال السياسي: 115

الفرع الأول : رؤية 2020: 115

الفرع الثاني : الدستور :كأداة لحل النزاع وبناء السلام المستدام في رواندا: 120
الفرع الثالث : المصالحة و الوحدة الوطنية (العفو بدل الثأر) 122
الفرع الرابع : المساءلة والحوكمة الفريدة في رواندا:..... 128
الفرع الخامس :اللامركزية في السلطة: 132
المطلب الثاني : السياسات المحلية المنتهجة في المجال القضائي والأمني. 134
الفرع الأول : نظام العدالة التشاركية المبني على الجاكاكا 134
الفرع الثاني : لجنة الوساطة:**ABUNZI** 137
الفرع الثالث : معسكرات التضامن،:**ITORERO** / "**INGANDO**" 140
–المبحث الثاني : سياسات التحول الاقتصادي: 145
المطلب الأول: السياسات المنتهجة في المجال الزراعي والاستثماري:..... 147
الفرع الأول :التعاونيات الزراعية:..... 147
–الفرع الثاني : تشجيع المناخ الاستثماري عبر نظام الشباك الواحد: 150
المطلب الثاني:السياسات المنتهجة في المجال المالي والضريبي. 151
الفرع الأول : السياسات المنتهجة على الصعيد المالي والهيكل الاقتصادي. 151
الفرع الثاني : السياسات المنتهجة في المجال الضريبي. 154
المبحث الثالث :سياسات التحول على المستوى الاجتماعي،الصحي والتعليمي..... 156
المطلب الأول : السياسات المنتهجة في المجال الاجتماعي: 157
الفرع الأول : إدماج النوع الاجتماعي (المساواة بين الجنسين): 157
الفرع الثاني : مبادرة أوموغاندا**UMUGANDA** 160
الفرع الثالث : مبــادرة غيرينكـا: **GIRINKA** 161
الفــرع الرابــع : مبــادرة أوبوديهي: :**UBUDEHE** 163

المطلب الثانـــي : السياســات والمناهــج المتبعة في المجــال الصحــي: 165

الفرع الأول : الاستثمار في الصحة العامة (الصحة حق للجميع). 165

الفــرع الثاني : نظام التأمين الصحي المجتمعي. 167

الفرع الثالث : سياسة الصحة العقلية والنفسية. 168

المطلب الثالث: السياسات والمناهج في المجال التعليمي: 169

–الفرع الأول : مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم وإلغاء الفروقات العرقية: 169

الفرع الثاني : إصلاح المناهج والمنظومة التعليمية: 170

خاتمــة.....**175**.

قائمــة المراجع.....**179**

فهرس المحتويات **187**